



العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية (دراسة فقهية مقارنة)

إعداد

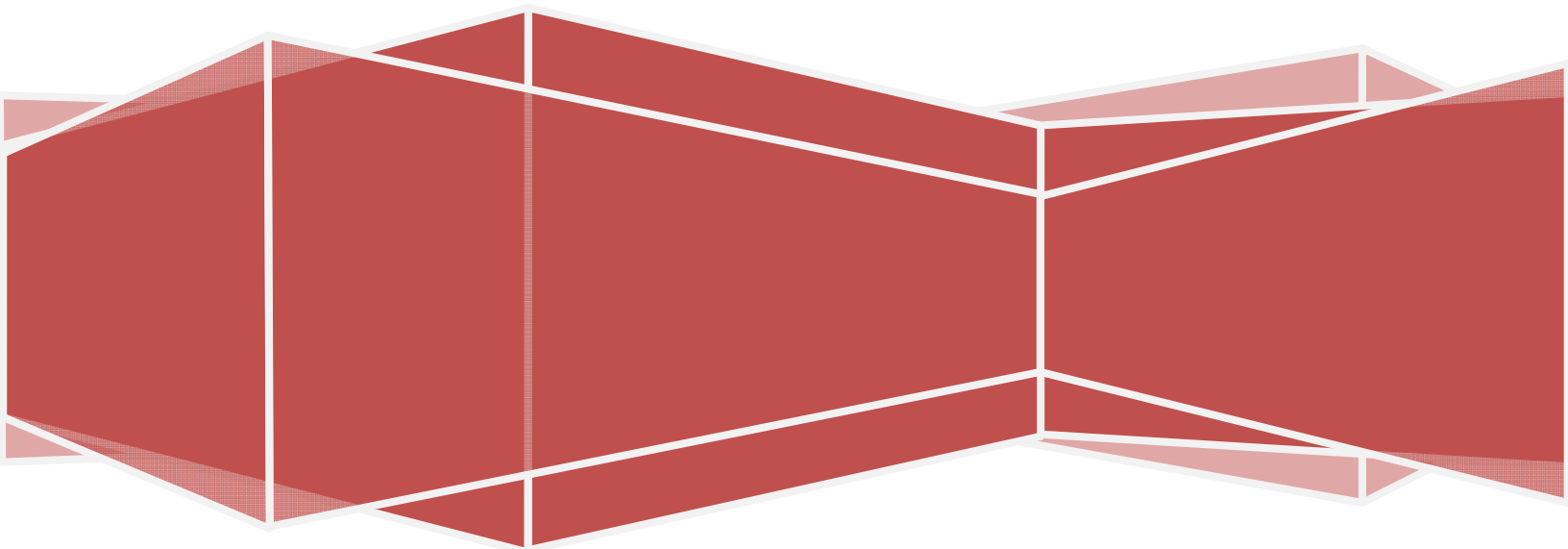
أ.د. جمال مهدي محمود الأكشة

أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن

بكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

بحث مستل من الإصدار الثاني ٢/١ من العدد الأربعين
أبريل / يونيو ٢٠٢٥ م



العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية

(دراسة فقهية مقارنة)

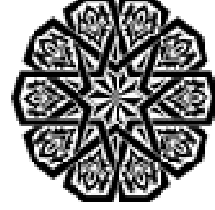
إعداد

أ.د. جمال مهدي محمود الأكشة

أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن

بكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م



موجز عن البحث

يتناول هذا البحث دراسة فقهية مقارنة للعوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية (الفوركس)، ويهدف إلى تسليط الضوء على أبرز المؤثرات التي تتحكم في سعر صرف العملات من منظور اقتصادي وشرعي. تبدأ الدراسة بتعريف سوق العملات الأجنبية، موضحةً طبيعته كأكبر الأسواق المالية العالمية، غير المرتبطة بمكان محدد، ومبينة خصائصه ووظائفه الأساسية كتحويل القوة الشرائية، والتحوط، والموازنة، والمضاربة. يتبع ذلك استعراض شامل لأهم العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في سعر الصرف، والتي تشكل أدوات حاسمة في يد المتداولين، ومنها: احتكار العملات الأجنبية، ومعدلات التضخم، وسعر الفائدة، والميزان التجاري، والمعرض النقدي، وتكاليف الإنتاج المحلي، والموازنة العامة، ومعدل البطالة، والدخل الحقيقي للفرد، وأخيرًا الاستقرار السياسي والاقتصادي. يُبرز البحث كيف يمكن لكل من هذه العوامل أن يحدث تأثيرًا سلبيًا أو إيجابيًا على قيمة العملة، مما ينعكس مباشرة على قرارات التداول في السوق.

وقد اعتمد البحث في منهجه على التحليل المقارن بين الرؤى الاقتصادية والفقهية، مستعرضًا آراء الفقهاء في قضايا مثل احتكار العملات الأجنبية، والفوائد البنكية،

والتضخم، وأثرها على المجتمعات والأسواق، مما يضيف على الدراسة بعداً شرعياً مميزاً نادراً ما تتناوله البحوث الاقتصادية التقليدية.

توصل البحث إلى نتائج مهمة تؤكد أن فهم هذه العوامل يُعد ضرورياً للحد من الخسائر المالية وتحقيق مكاسب ملموسة في سوق الفوركس. كما أوصى بضرورة توعية المتعاملين بالأحكام الشرعية المرتبطة بهذه المعاملات، والحرص على ضبط السوق بضوابط شرعية واقتصادية تكفل حماية المتداولين والاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : العوامل المؤثرة ، سوق العملات، العملات الأجنبية، الفوركس.

**Factors Affecting The Foreign Exchange Market
(A Comparative Jurisprudential Study)**

Gamal Mahdi Mahmoud Al-Aksha

Comparative Jurisprudence Department, Faculty of Sharia and Law, Tanta, Al-Azhar University, Egypt

E-mail : jamalmahmoud.2422@azhar.edu.eg

Abstract :

This research presents a comparative jurisprudential study on the factors influencing the foreign exchange market (Forex), aiming to highlight the key economic and legal variables that govern exchange rate fluctuations. It begins by defining the Forex market as the largest and most dynamic global financial market, characterized by its decentralized structure and constant activity. The study explores its fundamental functions such as purchasing power transfer, hedging, arbitrage, and speculation.

The core of the research analyzes the most critical factors affecting exchange rates, which serve as essential tools for traders in achieving profit and mitigating risk. These include: foreign currency monopolies, inflation rates, interest rates, trade balance, money supply, local production costs, government budgeting, unemployment rates, real income per capita, and political and economic stability. Each of these variables is shown to have both positive and negative potential effects on currency valuation.

The methodology follows a comparative analytical approach, integrating both economic principles and Islamic jurisprudential perspectives. It uniquely addresses topics such as the Islamic rulings on currency monopolization, interest (riba), and inflation, thus bridging the gap between traditional jurisprudence and modern economic realities.

Key findings emphasize the necessity of understanding these dynamic factors to maximize gains and minimize losses in Forex trading. The study recommends increasing awareness among market participants regarding the relevant Shariah rulings and adopting legal and economic regulations that protect traders and national economies.

Keywords: Influencing Factors, Currency Market, Foreign Exchange, Forex.

افتتاحية البحث

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفبه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، فاللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين.

أهمية الموضوع:

في ظل ازدياد الحاجة إلى التعامل بالعملات الأجنبية؛ نتيجة لتطور التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم، فقد شهدت أسواق العملات الأجنبية نشاطاً ملحوظاً في مجال تداول العملات، خاصة وأن أسواق العملات الأجنبية (أو ما يعرف بسوق الفوركس) تُعد أكبر وأنشط الأسواق المالية في العالم.

ويعتبر سعر صرف العملات هو العامل الأساس الذي يُحرك سوق العملات الأجنبية، ويتأثر التعامل في سوق العملات الأجنبية بعدة عوامل، منها التغيرات السياسية والاقتصادية والنقدية، وتغيرات في أسعار الفائدة، ووضع العملات الأجنبية، والكميات المتوفرة منها، إلى غير ذلك من العوامل.

وتكمن أهمية دراسة هذه العوامل في أن سوق العملات الأجنبية سوق متقلب، سريع التأثير، وبالتالي فإن معرفة هذه العوامل تساعد المتداولين في هذه السوق على تحقيق الأرباح المرجوة، وتجنب المخاطر والخسائر.

الدراسات السابقة:

من خلال كتابتي في هذا البحث توصلت إلى عدة أبحاث لها علاقة بموضوع بحثي، وهي:

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي - وهي رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية - إعداد: منال محمد تيسير سرور - إشراف: د/ علي كنعان - د/ عمار ناصر آغا - كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين - جامعة دمشق - دمشق ٢٠١٤م.

(٢) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية - د/ جمال مساعدي - د/ شريف غياط - بحث منشور بمجلة دراسات العدد الاقتصادي - المجلد (١٠) العدد (٢) - يوليو ٢٠١٩م - الجزائر.

(٣) العوامل الستة المؤثرة على أسعار الصرف: بيرغن جيسون فان - بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد (٧٥) - الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - أغسطس ٢٠١٨م.

وهذه الأبحاث السابق ذكرها تتقاطع مع بحثي في بعض المسائل والمصطلحات، إلا أن بحثي يختلف عنها فيما يلي:

(أ) لم تتعرض هذه الأبحاث للجانب الشرعي للعوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، لا من قريب ولا من بعيد.

(ب) لم يشتمل أي بحث من هذه الأبحاث الثلاثة على كل العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية مجتمعة في آن واحد، وإنما تعرض كل بحث من هذه الأبحاث لبعض هذه العوامل دون البعض الآخر.

(ج) عالجت هذه الأبحاث الثلاثة العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية بإيجاز دون تفصيل.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- (١) ما المراد بمفهوم سوق العملات الأجنبية؟
- (٢) ما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية؟
- (٣) ما هي المتغيرات الاقتصادية التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون، والتي يمكن أن تؤثر في أسعار صرف العملات الأجنبية.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس عامة.

المقدمة: في أهمية الموضوع.

الفصل الأول: في التعريف بسوق العملات الأجنبية، وخصائصه، ووظائفه.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: في بيان مفهوم سوق العملات الأجنبية، ومكان التداول فيه.

المبحث الثاني: المشاركون في سوق العملات الأجنبية، وخصائصه، ووظائفه.

الفصل الثاني: أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية.

ويشتمل هذا الفصل على عشرة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: احتكار العملات الأجنبية.

المبحث الثاني: معدلات التضخم.

المبحث الثالث: سعر الفائدة.

المبحث الرابع: الميزان التجاري.

المبحث الخامس: المعروض النقدي.

المبحث السادس: تكاليف الإنتاج المحلية.

المبحث السابع: الموازنة الحكومية.

المبحث الثامن: معدل البطالة.

المبحث التاسع: الدخل الحقيقي للفرد.

المبحث العاشر: الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العامة.

الفصل الأول

في التعريف بسوق العملات الأجنبية، وخصائصه، ووظائفه

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين:
المبحث الأول: في بيان مفهوم سوق العملات الأجنبية، ومكان التداول فيه.
المبحث الثاني: المشاركون في سوق العملات الأجنبية، وخصائصه، ووظائفه.

المبحث الأول

في بيان مفهوم سوق العملات الأجنبية، ومكان التداول فيه

أولاً: التعريف بالسوق:

(١) السوق في عرف أهل اللغة: هو الموضع الذي يُجلب إليه المتاع والسلع؛ للبيع والابتياح، ويُقال: تَسَوَّقَ القومُ: أي باعوا واشتروا. والجمع: أسواق.^(١)
(٢) وأما السوق اصطلاحاً: فقد عُرِّفَ بأنه: "المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون؛ لتبادل السلع والخدمات". وبعبارة أخرى. "هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات."^(٢)

كما عُرِّفَ بأنه: "المكان الذي تمارس فيه عمليات البيع والشراء وتبادل السلع، وفيه يهدف الناس إلى تحقيق الربح، كل حسب موقعه البائع والمشتري."^(٣)
فالسوق هو المكان الذي تُساق إليه السلع وما شابهها، حيث يجتمع فيه البائعون والمشترون، فيتبادلون السلع بالسلع، أو السلع بالنقود، عاجلاً أو آجلاً، بأشكال ووسائل دفع

(١) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي المتوفي سنة ٦٦٠ هـ ط: دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ص ١٨٣ باب السين، المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ المتوفي سنة ٧٧٠ هـ ط: دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ص ١٧٨ كتاب السين، المعجم الوسيط: نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة - الناشر: مجمع اللغة العربية - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ج ١ ص ٤٦٤.

(٢) مبادئ علم الاقتصاد - المرحلة الأولى - الفصل الثاني: م. م. هند وليد سعيد العبيدي - الجامعة المستنصرية ص ١. [HTTPS://uomustansiriyah.edu.iq](https://uomustansiriyah.edu.iq)

(٣) مفهوم السوق في الفقه الإسلامي: د/ سامر مظهر قنطجي - مركز سامر قنطجي لتطوير الأعمال - ص. ب (٧٥) حماة - سورية - موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي - العدد الثاني من سلسلة فقه المعاملات ص ٤.

حسب ما يقتضيه الحال.^(١)

والسوق في المفهوم الاقتصادي: هو إمكانية التقاء البائعين والمشتريين؛ لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، دون اشتراط المكانية.^(٢)

كما عُرِّف السوق بأنه: الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعو السلع أو الخدمات مع مشتريها، سواء أكان هذا اللقاء في المكان نفسه أو عبر وسائل الاتصال، وهذا الحيز يمكن أن يكون قريةً، أو حياً، أو مدينةً، أو قطراً، أو إقليمًا، وقد يشمل العالم بكل أقطاره.^(٣) وهذا التعريف الأخير هو الذي يتناسب مع سوق العملات الأجنبية؛ لأنه يشمل كل أنحاء العالم، كما أنه لا يرتبط بمكان بعينه.

ثانياً: تعريف العملة (النقود):

(١) العُملةُ في عرف أهل اللغة: العُملةُ بضم العين: تطلق على أجرة العمل، أو ما يُعطاه الأجير أجرة عمله، وهي النقود. وجمعها: عُمَلَات؛ لأنها تُعطي للعامل أجراً على ما قام به من عمل.^(٤)

وعرفها ابن منظور بأنها: "أَجْرُ مَا عُمِلَ".^(٥)

(٢) والعُملةُ (النقود) اصطلاحاً: ولما كانت العملة هي النقد، فسوف أتعرض لتعريف النقد عند الفقهاء، على النحو التالي:

يطلق النقد عند الفقهاء على معنيين:

الأول: معنى خاص: وهو الذهب والفضة، سواء كانا مضروبين - أي مسكوكين - أم غير

(١) مفهوم السوق في الفقه الإسلامي: د/ سامر مظهر قنطحي ص ٥.

(٢) مفهوم السوق: جامعة الملك سعود ص ١. [HTTPS://Faculty.KSU.edu.sa](https://Faculty.KSU.edu.sa)

(٣) مفهوم السوق - الصفحة الرئيسية: تقديم المديرية الجهوية - السوق والأسواق - الحي الجديد - أولاد يعيش - البلدية. [HTTPS://www.drcblida.dz](https://www.drcblida.dz)

(٤) القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفي سنة ٨١٧هـ - نسخة منقحة وعليها تعليقات الشيخ: أبو الوفا نصر الهوري المصري الشافعي المتوفي سنة ١٢٩١هـ - راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي - زكريا جابر أحمد ط: دار الحديث - القاهرة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م ص ١١٤٣ حرف العين رقم (٦٤٩٧ عمل)، المعجم الوسيط ج ٢ ص ٦٢٨، معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعي - الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ص ٢٩١.

(٥) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي المتوفي سنة ٧١١هـ- الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ- ج ١١ ص ٤٧٦.

مضروبين، بأن كانا سبائك أو خُلياً أو غير ذلك. وقد ورد هذا المعنى في نصوص الفقهاء، على النحو التالي:

(١) عند الحنفية: ورد في كتاب الدر المختار ما نصه: "الأموال ثلاثة: الأول: ثمن بكل حال، وهو النقدان".^(١)

كما ورد في مجلة الأحكام العدلية في المادة (١٣٠): "النقود جمع نقد، وهو عبارة عن الذهب والفضة".^(٢)

(٢) وعند المالكية: ذكر القرافي أن متعلقات الزكاة في الشرع ستة: "النقدان، والماشية، والحرث، والتجارة، والمعادن، والفطر".^(٣)

(٣) وعند الشافعية: جاء في نهاية المحتاج: "والنقد: أي الذهب والفضة، وإن لم يكن مضروباً"^(٤)، كما ورد في العزيز شرح الوجيز: "وربما اليد: وهو أن يقبض أحد العوضين دون الآخر، وفي الخبر ستة أشياء، وهي: النقدان، والمطعومات الأربعة".^(٥)

(٤) وعند الحنابلة: جاء في كتاب العدة شرح العمدية: "والأصل في رأس مال السلم النقدان، فلو قلنا لا يجوز انسداد باب السلم في الموزونات على ما عليه الأصل الغالب، فأثرت رخصة الشرع في التجويز".^(٦)

كما ورد في القاموس الفقهي أن: "النقد: العملة من الذهب والفضة، ويقال لهما: النقدان. والجمع: نقود".^(٧)

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار: لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن الحنفي الحصكفي المتوفي سنة ١٠٨٨هـ - تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص ٤٤٨.

(٢) مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية - تحقيق نجيب هوايني - الناشر: نور محمد - كارخانة تجارت كتب - آرام باغ - كراتشي ص ٣٢ - المادة (١٣٠).

(٣) الذخيرة: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفي سنة ٦٨٤هـ - تحقيق: محمد بوخبة - الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٤م ج ٣ ص ٧.

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي المتوفي سنة ١٠٠٤هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأخيرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ج ٣ ص ٩٨.

(٥) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير: لعبد الكريم بن محمد بن عبدالكريم أبي القاسم الرافعي القزويني المتوفي سنة ٦٢٣هـ - تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ج ٤ ص ٧١.

(٦) العدة شرح العمدية في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: ليهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي المتوفي سنة ٦٢٤هـ - تحقيق: أحمد بن علي - الناشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ص ٢٤٧.

(٧) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: د/ سعدى أبو جيب - الناشر: دار الفكر - دمشق - سورية - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٨م ص ٣٥٨.

والمعنى الثاني: المعنى العام: وهو: "اسم لكل ما يستعمل وسيطاً للتبادل، سواء كان من ذهب أو فضة أو نحاس أو جلود أو ورق أو غير ذلك، إذا كان يلقي قبولاً عاماً".^(١)

وقد ورد هذا المعنى عند المالكية في قول الإمام مالك: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سِكَّةٌ"^(٢) وَعَيْنٌ لَكَرِهَتْهَا أَنْ تُبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ نَظَرَةً".^(٣)

كما ورد عند الشافعية في قول الإمام النووي: "إذا باع بدراهم أو دنانير، اشترط العلم بنوعها، فإذا كان في البلد نقد واحد، أو نقود يغلب التعامل بواحد منها، انصرف العقد إلى المعهود وإن كان فلوساً إلا أن يُعَيَّنَ غَيْرُهُ، فإن كان نقد البلد مغشوشاً، ففي صحة المعاملة به وجهان".^(٤)

وهنا المعنى العام لمصطلح العملة أو النقد يشمل كل ما يصلح وسيلة للتبادل، ويرضاه الناس في معاملاتهم، وينتشر استخدامه.^(٥)

ثالثاً: تعريف العملة الأجنبية (النقد الأجنبي): العملة الأجنبية بالنسبة لدولة معينة، هي جميع عملات الدول الأخرى.^(٦) وتعتبر العملة الأجنبية وسيلة تداول معتمدة، وأساساً لحفظ السجلات في تلك الدولة.^(٧)

وجدير بالذكر أن مصطلح (العملة الأجنبية) يشير إلى الآلية التي يتم من خلالها تبادل

(١) النقود الالكترونية وأحكامها الفقهية (البتكوين) نموذجاً - دراسة فقهية اقتصادية مقارنة : د/ ياسر عبدالحميد جاد الله - ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م ص ٩.

(٢) السِّكَّةُ : بكسر السين : حديدة منقوشة يُضْرَبُ عليها الدراهم والدنانير - والجمع: سكك. كما عرفت بأنها: حديدة منقوشة تُضْرَبُ عليها النقود.

والسَّكُّ : دار السَّكِّ : مصنع يعهد إليه بسك النقود المعدنية. والسَّكَّاتُ : من يضرب السكة.

لسان العرب لابن منظور ح ١٠ ص ٤٤٠ ، القاموس المحيط ص ٧٨٦ حرف السين رقم (٤٤٢٨ - سكك) ، المصباح المنير ص ١٧٠ كتاب السين، المعجم الوسيط ح ١ ص ٤٤٠ المعجم الوجيز ص ٣١٦ ، المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى المتوفى سنة ٤٥٨هـ - تحقيق : عبدالحميد هندواي - ط : دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ح ٦ ص ٦٤٣.

(٣) المدونة : لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبغي المدني المتوفى سنة ١٧٩هـ - الناشر - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ح ٣ ص ٥.

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين : لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ - تحقيق : زهير الشاويش - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق - عمان - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ح ٣ ص ٣٦٥.

(٥) النقود الالكترونية وأحكامها الفقهية (البتكوين) نموذجاً - دراسة فقهية ص ٩ - مرجع سابق.

(٦) موقع المعاني لكل رسم معنى : [HTTPS://www.almaany.com](https://www.almaany.com)

(٧) <https://www.globalnegotiator.com>

أو تداول عملة بأخرى، بحيث يستطيع الشخص أن يُبدّل عملة بأخرى، مثل تبديل الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، وتحدث هذه المعاملات في سوق الصرف الأجنبي، والذي يُعرف باسم سوق فوركس (Forex Market).^(١) وكلمة (فوركس) تشير إلى سوق العملات الأجنبية، أو البورصة العالمية للعملات الأجنبية، وهي مزيج من أول حرفين لكل كلمة للمصطلح الاقتصادي من اللغة الإنجليزية (Foreign Exchange)، أي صرف العملات الأجنبية، وهو سوق يمتد في جميع أنحاء العالم، حيث تصرف العملات من قِبَل عدة دول مشاركين، مثل البنوك العالمية والمؤسسات الدولية والأسواق.^(٢)

ومن الألفاظ ذات الصلة بالعملية الأجنبية، مصطلح العملة الصعبة (Hard Currency) ويراد به العملة القوية، أو عملة إحدى الدول الكبرى التي تستخدم في المعاملات التجارية الدولية، مثل الدولار الأمريكي، واليورو، والفرنك الفرنسي.

وتُعرف بالعملية القوية وعملة الملاذ الآمن، ويراد بها العملة الموثوقة، والتي تكون ملاذاً آمناً ومستقراً. وتستخدم هذه العملة كعملة تبادل دولية، تكون قيمتها ثابتة نسبياً، مثل الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والعوامل التي تحدد وصف العملة باعتبارها عملة صعبة تتمثل في قدرة العملة على تأمين استقرار نسبي لقوتها الشرائية، بالإضافة إلى قوة البلد المصدر لها اقتصادياً وسياسياً.^(٣)

رابعاً: تعريف العملة (أو النقد) عند أهل الاقتصاد:

عرف الاقتصاديون العملة أو النقود بأنها: "الشيء الذي يلقي قبولاً عاماً في التداول، ويستخدم وسيطاً للتبادل، ومقياساً للقيم، ومستودعاً لها، كما يستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة".^(٤)

كما عرفها آخرون بأنها: "كل وسيلة مقبولة قبولاً واسعاً، وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى،

(1) <https://www.meemapps.com>

(٢) سوق صرف العملات ويكيبيديا : [HTTPS://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org)

(٣) عملة صعبة مصطلح اقتصادي - ويكيبيديا: [HTTPS://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org).

(٤) النقود والمصارف : د/كمال شرف - د/هاشم أبو عراج - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق ص ٢٤ - منشورات جامعة دمشق ١٩٩٤م ، النقود والبنوك : د/ميراندا زغلول رزق ص ٢٧ - كلية التجارة - جامعة منها ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م.

كوسيط للمبادلة، وكمقياس للقيمة في إطار سياسة معينة^(١). وعرفت أيضاً بأنها: "أي شيء مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون"^(٢)

وبالنظر في تعريف النقود عند الاقتصاديين يُلاحظ أنهم يركزون في تعريفهم للنقود على خاصية هامة تتميز بها، وهي سمة القبول العام، وتتمثل في استعداد كل فرد من أفراد المجتمع أن يقبلها نظير السلعة التي يقدمها أو الخدمة التي يؤديها، وهذه الصفة – صفة القبول العام – هي التي تخلق للنقود قيمة تبادلية.^(٣)

خامساً: مفهوم سوق العملات الأجنبية Foreign Exchange Market:

تعرف سوق العملات الأجنبية أو الفوركس (Forex) بأنها: "السوق التي فيها تداول عملة ما مقابل عملة دولة أخرى، بموجب نظام سعر الصرف العائم"^(٤).

كما عرفت بأنها: "تلك السوق التي يتم فيها التعامل ببيع وشراء عملات الدول الأجنبية التي تلقي قبولاً واسعاً في التعامل الدولي؛ وذلك نتيجة قوة ومثانة اقتصاديات الدول صاحبة هذه العملات، وهي الدول المتقدمة اقتصادياً". وبالتالي فإن معظم عمليات التداول في سوق العملات الأجنبية تقع على العملات الأقوى عالمياً، وهي الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، والفرنك الفرنسي.^(٥)

وعرفت أيضاً بأنها: "تلك الأسواق التي تنفذ من خلالها عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، فلا يرتبط السوق بمكان محدد يتم التعامل فيه، كما هو الحال في بورصة الأوراق المالية، حيث تُكوّن مجموعة البنوك التي تصدر نشرات للأسعار في مكان معين سوق العملات الأجنبية في ذلك المكان، فمثلاً مجموعة البنوك التي تصدر نشرات الأسعار في لندن هي التي تُكوّن سوق لندن للعملات الأجنبية.^(٦) وهذا يعني أن سوق العملات الأجنبية ليست سوقاً

(١) النقود والبنوك : م.م./ عمر محمود العبيدي ص ١٠.

(٢) انظر المرجع السابق نفس الموضوع.

(٣) انظر المرجع السابق نفس الموضوع.

(٤) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية – دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي : منال محمد تيسير سرور – رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية – إشراف أ. د/ على كنعان – إشراف مشارك أ. د/ عمار ناصر آغا – الجمهورية العربية السورية – دمشق – ٢٠١٤م – جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم المصارف والتأمين ص٧.

(٥) الأسواق المالية والنقدية : د/ فليح حسن خلف – الناشر: عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن ٢٠٠٦م ص٤٣٤.

(٦) إدارة العملات الأجنبية : د/ إسماعيل إبراهيم الطراد – الناشر: دار وائل للطباعة والنشر – الطبعة الثانية

نظامية، أي ليس لها مركزاً رئيساً مقارنة بالأسواق النظامية (مثل أسواق الأسهم).^(١)
سادساً: مكان التداول في سوق العملات الأجنبية:
سوق العملات الأجنبية ليس كغيره من الأسواق المالية، فهو ليس محدداً بمكان معين يجتمع فيه البائعون والمشترون على ما يحدث في بورصة الأوراق المالية.^(٢)
حيث تتم صفقات تداول العملات الأجنبية من خلال ما يسمى بالسوق غير الرسمية (سوق فوق المقصورة - OTC) التي تتألف من مجموعة من نظم الاتصال التليفوني والكابلي التي تصل بين المتعاملين - المصارف الدولية الكبرى والمؤسسات المالية المتخصصة في صناعة أسواق (Making Markets) خاصة بالتداول في العملات الأجنبية - حيث تضمن لهم تبادل وتحويل المعلومات اللازمة بالسرعة المطلوبة.^(٣)

٢٠٠٥م - عمان - الأردن ص ٢٠.

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية : منال محمد تيسير سرور ص ٨ مرجع سابق.

(٢) النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي : د/ مدحت صادق ط : ١٩٩٧م ص ١٢١.

(٣) الأسواق المالية وأدواتها : د/ نضال الشعار - الناشر : الجندي للطباعة والنشر - الطبعة الثالثة - حلب - سورية ٢٠٠٦ م ص ٢١٠.

المبحث الثاني

المشاركون في سوق العملات الأجنبية، ووظائفه، وخصائصه

أولاً: المشاركون في سوق العملات الأجنبية: يشارك في سوق العملات الأجنبية جهات مختلفة، كل حسب اختصاصه وطبيعة عمله، على النحو التالي:

(١) البنوك صانعة السوق (Market Makers Banks): تُعد البنوك الأكبر في العالم هم الصُّناع الأساسيون لسوق العملات الأجنبية، حيث تقوم هذه البنوك بتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية بدون بورصة مركزية لذلك، وتستند هذه البنوك في تحديدها لأسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية إلى التحركات المتوقعة لهذه العملات. كما أنها تقوم بتوفير السيولة اللازمة للسوق، وتقوم أيضاً بإقامة الصفقات الكبرى للعملات الأجنبية لحساب عملائها من شركات ومؤسسات، وأيضاً لحسابها الخاص.

ومن هذه البنوك : Goldman Sachs Credit Suisse - Bank of America - First Boston

وهذه الحركة الكبيرة للعملات الأجنبية والناجمة عن التعاملات البنكية هي العامل الأساس الذي يقود أسعار العملات الأجنبية، كما أنها تمثل القسم الأكبر من التداولات اليومية في سوق العملات الأجنبية.^(١)

(٢) البنوك المركزية (Central Banks) تلعب البنوك المركزية دوراً مهماً في سوق العملات الأجنبية، حيث تمتلك القدرة على التحكم في العرض والطلب على عملتها الوطنية، ومن ثم تؤثر في سعر صرفها.^(٢)

ومن البنوك المركزية البارزة على مستوى العالم: البنك الفدرالي الأمريكي، والبنك المركزي البريطاني، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان المركزي. ويعتبر البنك الفدرالي الأمريكي أكثر البنوك المركزية تدخلاً في سوق العملات الأجنبية على مستوى العالم.^(٣)

وتتمتع البنوك المركزية بتأثير كبير في تداول العملات الأجنبية، بسبب ما يُنَاط بها من مسؤوليات رئيسية، مثل تحديد أسعار الفائدة، والإشراف على احتياطات العملات الأجنبية،

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية : منال محمد تيسير سرور ص ١٩ - ص ٢٠.

(٢) دور البنوك المركزية في التأثير على أسعار صرف العملات : [HTTPS://FasTercapital.com](https://FasTercapital.com)

KHR-FosTer Capital .

(٣) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢١.

وضمن استقرار النظام المصرفي، والتدخل في سوق الفوركس حسب ما تفتضيه الحاجة. كما تتمتع هذه البنوك بتأثير كبير في قيم العملات الأجنبية وفرص التداول، خلال قرارات السياسة النقدية والتدخلات والتوجيهات المستقبلية.^(١) وفي بعض الأحيان تقوم البنوك المركزية بالتدخل مباشرة في سوق العملات الأجنبية وذلك إذا رأت أن سعر صرف عملتها لا يحقق المنفعة الاقتصادية المرجوة، ومثال ذلك: تدخل بنك اليابان المركزي لتعديل سعر صرف عملته، فعند ارتفاع سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي أو اليورو يتدخل البنك المركزي الياباني من خلال عمليات السوق المفتوح، عن طريق بيع كميات من الين الياباني في الأسواق للمحافظة على سعره منخفضاً؛ لأن انخفاض سعر الين أكثر فائدة لتحفيز التصدير، الذي تعتمد عليه اليابان بشكل كبير.^(٢)

(٣) شركات السمسرة الإلكترونية **Brokering Platforms** : تقوم البنوك بالتعامل مباشرة فيما بينها، أو من خلال شركات السمسرة الإلكترونية، من خلال أنظمة تداول خاصة بكل شركة، مثل شركة خدمات الوساطة الإلكترونية.

والوسيط المالي أو السمسار في سوق العملات الأجنبية يتمثل في شركات الوساطة في الفوركس التي تُتيح لعملائها الوصول إلى سوق صرف العملات الأجنبية (الفوركس)؛ لشراء وبيع أزواج العملات الأجنبية مقابل بعضها البعض، حيث يتم تداول العملات في سوق العملات الأجنبية على شكل أزواج، أي أن شراء عملة معينة يقتضى بالضرورة بيع عملة أخرى.

وتقوم هذه الشركات بربط طلبات الشراء مع طلبات البيع القادمة من قبل البنوك، حيث تقوم هذه الأنظمة بربط أكثر من ألف بنك معاً.^(٣)

وتلعب تلك الشركات دور الوسيط، أو حلقة الوصل بين المستثمرين وأسواق المال، مع ملاحظة أن هذه الشركات (شركات التداول عبر الإنترنت) لا تنوب عن المتداول في إبرام الصفقات كما يتصور البعض، وإنما يقتصر دورها على إتاحة الأدوات اللازمة (المنصة الرقمية) التي تمكنه من تداول مختلف الأدوات المالية عبر الإنترنت.^(٤)

(٤) الشركات الضخمة (الشركات متعددة الجنسيات) **Large companies** : تعتبر الشركات

(١) دور البنوك المركزية في دفع تقلبات السوق [HTTPS://www.equiti.com](https://www.equiti.com).

(٢) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢١ - ص ٢٢.

(٣) الوسيط المالي : [HTTPS : www.adss.com](https://www.adss.com) ، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢٠.

(٤) ما هو دور شركات الوساطة في التداول : [HTTPS://Thega.Reviews](https://Thega.Reviews)

الضخمة أحد الأطراف الرئيسية في سوق العملات الأجنبية؛ لأنها تستطيع أن تؤثر بشكل كبير من خلال كميات التداول الضخمة التي تقوم بها في سوق العملات، من خلال تأثيرها في عمليات العرض والطلب على هذه العملات.

وغالباً ما تتعامل هذه الشركات في سوق العملات الأجنبية عن طريق البنوك؛ نظراً لأنها تتعامل بكميات قليلة من العملة مقارنة بالكميات الكبيرة التي تتعامل بها البنوك.^(١)

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات لاعباً مهماً في سوق العملات الأجنبية (سوق الفوركس)، حيث إنها تشارك في الأعمال التجارية الدولية، ومن ثم تحتاج إلى تبادل العملات؛ من أجل ممارسة أعمالها التجارية، فمثلاً عندما تشتري شركة أبل مكونات إلكترونية من اليابان لمنتجاتها، فإن عليها أولاً أن تستبدل الدولار الأمريكي بالين الياباني.^(٢)

وإذا كانت هذه الشركات تطلب العملات الأجنبية من أجل دفع ثمن الخدمات والبضائع ضمن السياق العام لأنشطتها الاقتصادية، فإنها تقوم أحياناً بأعمال المضاربة؛ رغبة في تحقيق عوائد إضافية.^(٣)

(٥) صناديق التحوط: Hedge Funds : التحوط: يعنى توفير الحماية من خطر التقلبات المستقبلية لأسعار الأصول التي يتم ترتيبها مسبقاً، وتهدف هذه الطريقة إلى التأمين من التعرض للمخاطر الناجمة عن التداول في سوق العملات الأجنبية (سوق الفوركس) والمعاملات المالية الأخرى.^(٤)

والتحوط المتداول هو: استراتيجية فعالة لتقليل مخاطر صرف العملات الأجنبية، حيث إنه يوفر مرونة أكبر، ويقلل من التعرض لتقلبات العملة، ويقلل من تأثير تقلبات السوق.^(٥)

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الحماية من الخسائر إذا تغير سعر الصرف الأجنبي الذي يتم التداول به بشكل غير موات قبل إجراء الدفع أو استلامه.^(٦)

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢٠ - ص ٢١.

(٢) الأشخاص والمؤسسات الأكثر تأثيراً في سوق الفوركس والذين يلعبون الدور الرئيس : سحر محيسن

[HTTPS://FXTendo.com](https://fxtendo.com) .٢٠٢٣/٩/٢٥

(٣) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢١ .

(٤) ما هو التحوط في الفوركس : ميخائيل هيبوف - مراجعة جاناكين : [HTTPS://www.LiteFinance.org](https://www.LiteFinance.org)

(٥) التحوط المتداول : تقليل مخاطر سعر الصرف من خلال التحوط الاستراتيجي :

[HTTPS://FASTercapital.com](https://FASTercapital.com)

(٦) ما هو التحوط من مخاطر الصرف ؟ [HTTPS://www.Telegraph.co.uk](https://www.Telegraph.co.uk)

وقد اكتسبت صناديق التحوط شهرة واسعة حول عملها في المضاربة الضخمة على العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة، خاصة وأن تلك الصناديق تملك إدارات جيدة وكميات ضخمة من الأموال، وتلعب السيولة العالية والحجم الكبير لسوق العملات الأجنبية دوراً هاماً في جذب هذه الصناديق.^(١)

(٦) المضاربون والمستثمرون (investors and speculator): يقوم المضاربون في سوق العملات الأجنبية بدور هام في تحمل المخاطر التي يتحوط منها المشاركون في هذه السوق. كما أن حدود المضاربة في سوق العملات الأجنبية غير واضحة؛ لأن العديد من الأطراف المذكورة سابقاً – بما فيهم البنوك المركزية - تقوم بعملية المضاربة على سعر صرف العملات الأجنبية.^(٢)

ثانياً: وظائف سوق العملات الأجنبية: يقوم سوق العملات الأجنبية بعدة وظائف، من أهمها:

(١) تحويل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى: من أهم الأعمال التي يقوم بها سوق العملات الأجنبية تحويل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى، حيث يتم من خلال هذا السوق تبادل العملات، وهذا الدور يعتبر ضرورياً لتحقيق المبادلات الاقتصادية بين الدول، حيث يقوم سوق العملات الأجنبية بجمع البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، ويُسهّل عمليات تبادل هذه العملات بسرعة وكفاءة عالية، وتتم معظم المبادلات اليومية عن طريق بيع وشراء ودائع مصرفية بالعملات المختلفة، إضافة إلى التعامل بالنقود.^(٣)

(٢) التحكيم أو الموازنة (Arbitrage): يقصد بالتحكيم شراء العملات من سوق تكون قيمتها فيه رخيصة، وبيعها في الحال في سوق آخر تكون قيمتها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح.^(٤) وتتم هذه العملية عند تفاوت سعر عملة ما في آن واحد في عدد من الأسواق المختلفة.^(٥) وتؤدي هذه العملية إلى تحقيق التوازن بين أسعار صرف العملات في الأسواق المالية

(١) نظام النقد العالمي وأسعار الصرف : د/ بسام الحجار ط: دار المنهل اللبناني- الطبعة الأولى ٢٠٠٩م - بيروت - لبنان ص ١٠٤ .

(٢) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢٢ .

(٣) التمويل الدولي : د/ هزاع مفلح - جامعة حلب - سورية ٢٠٠٧م ص ٢٨١ – ٢٨٢ .

(٤) التمويل الدولي: د/ عرفان تقى الحسيني - الناشر: دار مجدلاوى للنشر - الأردن - عمان ١٩٩٩م ص ١٨٠ .

(٥) الاقتصاد الدولي : د/ مجدى محمود شهاب - الناشر: دار المعرفة الجامعية - مصر- الإسكندرية ١٩٩٦م ص ٢٤٤ .

العالمية، في ظل توافر الحرية الكاملة في تحويل العملات داخل السوق. فعلى سبيل المثال: لو أن سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي هو (٢.٥٠) في نيويورك و (٢.٩٠) في لندن، فإن المحكم أو الموازن - يقوم بشراء الجنيه الاسترليني عند سعر (٢.٥٠) في نيويورك ويقوم ببيعه في نفس الوقت في لندن بسعر (٢.٩٠)، محققاً ربحاً مقداره (٠.٤) لكل جنيه استرليني، وبالتالي سوف يترتب على ذلك رفع سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لزيادة الطلب عليه. وبالتالي فإن بيع الجنيه الاسترليني في لندن يترتب عليه انخفاض سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي، بسبب زيادة المعروض منه. ويستمر هذا الوضع حتى يصير سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار واحداً في كل من نيويورك ولندن.^(١)

(٣) **التحوط (Hedging):** لا يقتصر دور سوق العملات الأجنبية على بيع وشراء العملة فحسب، وإنما يمكن استخدامه لتحقيق الحماية من التحركات العكسية لأسعار صرف العملة في المستقبل.^(٢)

فأسعار صرف العملات الأجنبية لا تستقر عند سعر معين، بل تتغير من وقت لآخر، بسبب تأثير ظروف معينة، وعليه فإن أي شخص عليه التزام بدفع مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لاحق للعملية التي ترتب عليها هذا الالتزام، أو كان له حق مالي أيضاً بعملة أجنبية في وقت لاحق، فإنه في هذه الحالة مُعرّض لخطر الالتزام بدفع مبلغ أكثر أو تسلمه مبلغاً أقل؛ بسبب تغيير سعر صرف العملة الأجنبية، ولكنه يستطيع أن يتجنب هذا الخطر عن طريق قيامه بعملية التحوط أو التغطية (Hedging)، التي يقوم من خلالها بالاتفاق على بيع وشراء العملة الأجنبية في سوق الصرف، تُسلم مستقبلاً بناءً على سعر الصرف الفوري.

فمثلاً: إذا كانت هناك شركة يابانية مدينة بمبلغ ألف دولار أمريكي، وهذا المبلغ مستحق الدفع بعد أربعة أشهر، وتخشى هذه الشركة أنها لو انتظرت دون توفير المبلغ المطلوب حتى وقت الاستحقاق أن يكون سعر الدولار قد ارتفع، وبالتالي يزيد المبلغ المطلوب، بسبب ارتفاع سعر الدولار، وفي هذه الحالة تستطيع هذه الشركة تجنب هذه الخسارة عن طريق عملية

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية من ١٦ - ص ١٧ .

(٢) أسواق العملات الأجنبية : بريان كويل - الناشر: دار الفاروق للنشر والتوزيع ٢٠٠٥م ص ١٠.

التغطية أو التحوط، وذلك بأن تشتري اليوم ألف دولار أمريكي، بغرض تسليمها بعد أربعة أشهر بغض النظر عن السعر السائد في ذلك الوقت، وبذلك تكون قد تجنبته مخاطر زيادة سعر الصرف عند مجيء موعد استحقاق الدين بعد أربعة أشهر.^(١)

(٤) المضاربة (speculation) : خلافاً لما ذكرنا من أمر المتحويين الذين يقومون بتفادي التعرض للتقلبات والتحركات الطارئة على أسعار الصرف في سوق العملات الأجنبية، نجد أن المستثمرين يلجأون إلى المضاربة في سوق العملات الأجنبية، رغبة في تحقيق الأرباح والمكاسب.^(٢) فيجد المضاربون في سوق العملات الأجنبية وسيلة لتحقيق المكاسب، وذلك في حال ما إذا كان التوقع صحيحاً لما ستكون عليه أسعار صرف العملات في المستقبل.

فمثلاً: عند توقع ارتفاع سعر صرف عملة معينة بناءً على بعض المعطيات، سيقوم المضارب بشراء هذه العملة والاحتفاظ بها، فإذا تحقق ما تنبأ به وارتفع سعر صرف هذه العملة قام ببيعها بسعر أعلى مما اشتراها به، وبذلك يتحقق ما أراد من المكاسب، وفي المقابل إذا لم يتحقق ما توقعه من ارتفاع سعر صرف هذه العملة، بل انخفض سعرها، فإن المضارب يتحمل عبء مخاطر المضاربة.^(٣)

ثالثاً: خصائص سوق العملات الأجنبية: يتسم سوق العملات الأجنبية بعدة خصائص تُميّزه عن باقي الأسواق المالية الأخرى مثل سوق الأسهم، وتعد هذه الخصائص من أهم العوامل الجاذبة للمستثمرين في كل بلدان العالم، ومن أهم هذه الخصائص:

(١) سوق العملات الأجنبية سوق ثنائي الاتجاه Tow-way Market: تداول العملات في سوق العملات الأجنبية يكون على شكل أزواج، حيث إن شراء إحدى العملات هو في ذات الوقت عملية بيع لعملة أخرى، والعكس بالعكس، فتوقع ارتفاع سعر صرف عملة معينة ما هو إلا توقع انخفاض سعر صرف العملة المقابلة لها، والعكس بالعكس.

ومثال ذلك: إذا توقع المستثمر ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، فإنه في هذه الحالة يمكنه الإقبال على شراء اليورو وبيع الدولار الأمريكي، وهنا سيتمكن من تحقيق الأرباح عندما يحدث هذا الارتفاع - بالنسبة لسعر صرف اليورو - وذلك من خلال البيع عند

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ١٧ .

(٢) إدارة العملات الأجنبية : د/ إسماعيل إبراهيم الطراد ص ٢٠ .

(٣) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية من ١٧ - من ١٨ .

السعر الأعلى، أي بيع اليورو عند ارتفاع سعر صرفه وشراء الدولار الأمريكي. أما إذا كان توقع المستثمر عكس ذلك، بأن توقع انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، فإنه بإمكانه في هذه الحالة بيع اليورو وشراء الدولار الأمريكي، فإذا انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار كان بإمكان المستثمر أن يحقق الأرباح من خلال بيع الدولار الأمريكي وشراء اليورو عند انخفاض سعر صرفه. ومعنى ذلك أن المتعامل في سوق العملات الأجنبية من حقه الدخول كبائع لأي زوج من العملات، وفي أي وقت يريده دون أي قيد، وتعتبر هذه الميزة من أهم مزايا سوق العملات الأجنبية؛ لأنها تمكن المتعاملين في هذه السوق من تحقيق الأرباح سواء في حالات الصعود أو الهبوط لأسعار العملات، وفي أي وقت دون أي قيد، وهذا ما يجعل هذا السوق أكثر كفاءة وأسرع في تنفيذ الأوامر.^(١)

(٢) سوق عالمي لا ينام طوال أربع وعشرين ساعة: يعتبر سوق العملات الأجنبية سوق عالمي، وهو يعمل طوال أربع وعشرين ساعة، ولمدة خمسة أيام في الأسبوع من الإثنين إلى الجمعة، حيث يبدأ العمل في هذا السوق انطلاقاً من سوق سديني في استراليا، ثم طوكيو ثم سنغافورا، وفي الوقت الذي تستعد فيه الأسواق الآسيوية للإغلاق يبدأ العمل بسوق لندن وباقي المراكز الأوروبية.

وفي الواقع لا توجد منطقة بدون تداول لسوق العملات الأجنبية طوال أربع وعشرين ساعة، ويعتبر سوق العملات الأجنبية هو الأكثر تداولاً في العالم بمعدل دوران يزيد عن خمسة ترليون دولار في اليوم، وهذا يعني أن أسعار العملات تتقلب مقابل أسعار عملات أخرى بشكل مستمر، مما يخلق فرص التداول للمستثمرين. ومن النادر تساوى قيمة عملتين مقابل بعضهما، بل ومن النادر أيضاً احتفاظ أي عملتين بنفس القيمة النسبية لفترة زمنية طويلة.^(٢)

(٣) سيولة عالية (Unparalleled Liquidity): يعتبر سوق العملات الأجنبية (الفوركس) أكبر الأسواق المالية وأكثرها سيولة في العالم، وهذه السيولة العالية هي السبب الرئيس لجذب المتداولين الذين يرغبون في تنفيذ عمليات التداول بكفاءة وبفروق أسعار ضيقة.^(٣)

(١) تداول العملات بالخيارات الثنائية - اتقان سوق الفوركس [HTTPS://FasTercapital.com](https://FasTercapital.com) ، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢١ - ص ٢٢ مرجع سابق.

(٢) ما هو الفوركس ؟ [HTTPS://www.xTb.com](https://www.xTb.com)

(٣) تعريف سوق الفوركس ---- ما هو سوق الفوركس ؟ [HTTPS://www.adss.com](https://www.adss.com)

كما أن هذه السيولة العالية تجعل المتعاملين بهذا السوق غير قلقين حيال السيولة، خاصة عندما يتم التداول على إحدى عملات الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة مثل الدولار الأمريكي، حيث إن ٨٠% من عمليات التداول في سوق العملات الأجنبية يكون الدولار الأمريكي أحد طرفيها.^(١)

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية ص ٢٢ مرجع سابق .

الفصل الثاني

أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية

هناك عوامل كثيرة تؤثر في سعر صرف العملة في سوق العملات الأجنبية، وتعد هذه العوامل هي الأداة الأقوى في يد أي متداول؛ لتحقيق الأرباح في هذا السوق العالمي، وفي التأثير في سعر العملة فيه، وسوف أعرض بمشيئة الله تعالى أهم هذه العوامل، على النحو التالي:

المبحث الأول: احتكار العملات الأجنبية.

المبحث الثاني: معدلات التضخم

المبحث الثالث: سعر الفائدة.

المبحث الرابع: الميزان التجاري (التغيرات في قيمة الصادرات والواردات).

المبحث الخامس: المعروض النقدي

المبحث السادس: تكاليف الإنتاج المحلية

المبحث السابع: الموازنة الحكومية

المبحث الثامن: معدل البطالة

المبحث التاسع: الدخل الحقيقي للفرد

المبحث العاشر: الاستقرار السياسي والاقتصادي

المبحث الأول

احتكار العملات الأجنبية

مما لا شك فيه أن احتكار العملات الأجنبية له تأثير مباشر في سعر صرف هذه العملات في سوق العملات الأجنبية؛ لأن قيام بعض التجار بشراء العملات الأجنبية بهدف احتكارها حتى يرتفع ثمنها، في الوقت الذي يعتمد فيه التجار المستوردون للسلع - باختلاف أنواعها - على العملة الأجنبية التي يجري التعامل بها - الدولار-، مما يترتب عليه اضطراب هؤلاء التجار إلى شراء العملة الأجنبية التي يحتاجون إليها بأي سعر حتى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم، ومن ثم تحميل المواطن المستهلك لهذه السلع الزيادة الحاصلة في سعر العملات الأجنبية بسبب احتكارها، وهذا بلا شك يضر بشكل كبير بالمواطنين، بل بالاقتصاد الوطني بشكل عام، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها أغلب بلدان العالم.^(١)

(١) المتاجرة في العملات الأجنبية واحتكارها - دراسة فقهية مقارنة : د/ أسامة عبد العليم فرج الشيخ - بحث منشور بمجلة دار الإفتاء المصرية - العدد الثاني والخمسون ص ٣٩.

وقبل الحديث عن الاحتكار كأحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أعرض لتعريف الاحتكار، ثم بيان الحكم الشرعي لاحتكار العملات الأجنبية، على النحو التالي:

أولاً: تعريف الاحتكار:

(أ) الاحتكار في عرف أهل اللغة: الاحتكار مأخوذ من الحَكْرُ: أي الحبس والظلم، وإساءة المعاشرة. يقال: حَكَّرَهُ حَكْرًا: أي ظلمه وتنقَّصَه فهو حَكِيرٌ. وحَكَّرَ السلعة: جمعها لينفرد بالتصرف فيها. واحتَكَّرَ الشيء: أي احتُبِسَ انتظاراً لغلائه. واحتكر زيد الطعام: إذا حبسه إرادة الغلاء، أي بهدف رفع الأسعار. والحَكْرُ: اللجاجة، والاستبداد بالشيء. كما يطلق الحَكْرُ على الماء المجتمع، كأنه احتَكِرَ لقلته.^(١)

(ب) تعريف الاحتكار في عرف الفقهاء:

- (١) عرفه الحنفية بأنه: "حبس أقوات المهائم عن البيع يترى الغلاء شهراً، فما زاد فيهما اشتراه في المصر، وفيه إضرار بالناس".^(٢)
- (٢) وعرفه المالكية بأنه: "الادخار للمبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق، فأما الادخار للقوت، فليس من باب الاحتكار".^(٣)
- (٣) كما عرف الشافعية الاحتكار بأنه: "أن يشتري الإنسان من الطعام ما لا يحتاج إليه في حال ضيقه وغلائه على الناس، فيحبسه عنهم ليزداد في ثمنه".^(٤)

(١) القاموس المحيط من ٣٨٧ - ٢٨٨ - رقم (٢١٠٠ حكر) ، مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ - راجعه وعلق عليه : أنس محمد الشامي ط : دار الحديث - القاهرة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ص ٢٢١ كتاب الحاء - باب الحاء والكاف وما يثلثهما ، المصباح المنير ص ٩٠ كتاب الحاء، مختار الصحاح ص ٩١ باب الحاء ، المعجم الوسيط ح ١ ص ١٨٩.

(٢) البناية شرح الهداية : لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف بـ (بدر الدين العيني) الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ هـ- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - تحقيق : أيمن صالح شعبان - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ح ١٢ ص ٢١٠.

(٣) المنتقى شرح الموطأ : لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق التميمي القرطبي الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ- الناشر: مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ ح ٥ ص ١٥.

(٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي : لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي المتوفى سنة ٥٥٨ هـ - تحقيق : قاسم محمد النوري - الناشر: دار المنهاج - جدة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ص ٣٥٥.

كما عرفه بعض الشافعية بأنه: "اختزان السلعة وحبسها عن طلابها، حتى يتحكم المختزن في رفع سعرها؛ لقلّة المعروض منه أو انعدامه، فيتسنى له أن يُغلبها حسبما يشاء".^(١)
(٤) وعرف الحنابلة الاحتكار بأنه: "شراء الطعام محتكراً له، للتجارة، مع حاجة الناس إليه، فيضيق عليهم".^(٢)

التعريف الأول بالقبول: بعد عرض التعريفات السابقة للاحتكار يتضح أن التعريف الأول بالقبول هو ما عرفه به بعض الشافعية بأنه: "اختزان السلعة وحبسها عن طلابها حتى يتحكم المختزن في رفع سعرها؛ لقلّة المعروض منه أو انعدامه، فيتسنى له أن يُغلبها حسبما يشاء". والسبب في ترجيح هذا التعريف أنه لم يخص الاحتكار بالقوت أو الطعام أو بسلعة معينة، كما ورد في تعريف الحنفية، وإنما جعله شاملاً لكل سلعة يترتب على حبسها واحتكارها الإضرار بالناس، كما أنه عبر عن الاحتكار بالحبس؛ ليفرق بينه وبين الادخار، حيث إن الادخار هو: "الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل"،^(٣) وهو بهذا المعنى يغاير معنى الاحتكار.

ثانياً: الحكم الشرعي لاحتكار العملات الأجنبية: سبق وأن ذكرتُ أن قيام بعض التجار بشراء العملات الأجنبية بهدف احتكارها حتى يرتفع ثمنها، في الوقت الذي يعتمد فيه المستوردون من التجار على العملة الأجنبية التي يجري التعامل بها - الدولار -، مما يترتب عليه اضطراب هؤلاء التجار إلى شراء العملة الأجنبية بأي سعر حتى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم، مما يترتب عليه ارتفاع سعر العملة الأجنبية محل الشراء، ومن ثم تحميل المواطن المستهلك للسلع المستوردة فروق الأسعار، مما يترتب عليه الإضرار بالتاجر المستورد والمواطن.
ومن المعلوم أن الفقهاء حين تحدثوا عن الاحتكار إذا كان ذلك في احتكار الأقوات، فهل يسري حكم الاحتكار المحرم في الأقوات على احتكار العملات الأجنبية التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في توفير العديد من السلع للمواطن؟
وقبل بيان مدى إمكانية تخريج حكم الاحتكار على احتكار العملات الأجنبية، سوف أتحدث - بمشيئة الله تعالى - عن آراء الفقهاء في حكم الاحتكار، والأشياء التي يجري فيها الاحتكار، على النحو التالي:

(١) تكملة المجموع: للشيخ محمد بخيت المطيعي - ط: دار الفكر - بيروت > ١٣ ص ٤٦.
(٢) المبدع في شرح المقنع: لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح أبي إسحاق برهان الدين المتوفي ٨٨٤هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ ج ٤ ص ٤٧.
(٣) المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٧٤.

(أ) آراء الفقهاء في حكم الاحتكار:

اختلف الفقهاء في حكم الاحتكار على قولين، على النحو التالي:

القول الأول: أن الاحتكار محرم، وإليه ذهب المالكية، ^(١) والشافعية في الأصح، ^(٢) والحنابلة، ^(٣) والظاهرية، ^(٤) والزيدية، ^(٥) والإمامية في قول، ^(٦) والإباضية. ^(٧)

القول الثاني: أن الاحتكار مكروه، وإليه ذهب الحنفية، ^(٨) والشافعية في وجه، ^(٩) والإمامية في قول. ^(١٠)

- (١) المنتقى شرح الموطأ ح ٥ ص ١٦، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي المتوفى ٩٥٤هـ - الناشر: دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ح ٤ ص ٢٢٧.
- (٢) المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ - الناشر: دار الكتب العلمية ح ٢ ص ٦٤، التنبيه في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي - الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ص ٩٦، البيان للعمري ح ٥ ص ٣٥٥، بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي: لأبي المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل الروياني المتوفى سنة ٥٠٢هـ - تحقيق: طارق فتحي السيد - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ٢٠٠٩م ح ٥ ص ١٧٧.
- (٣) المغنى: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى ٦٣٠هـ - تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - د/ عبد الفتاح محمد الحلو - الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ح ٦ ص ٣١٥، المبدع في شرح المقنع ح ٤ ص ٤٧.
- (٤) المحلى بالآثار: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ - تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري - الناشر: دار الفكر - بيروت ح ٧ ص ٥٧٢.
- (٥) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: لأحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ - الناشر: دار الكتاب الإسلامي ح ٤ ص ٣١٩.
- (٦) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن - الناشر: دار الأضواء - بيروت ح ٢ ص ٢١.
- (٧) شرح كتاب النيل وشفاء العليل: لمحمد بن يوسف أطفيش المتوفى سنة ١٩١٤م - الناشر: مكتبة الإرشاد - جدة - المملكة العربية السعودية ح ٨ ص ١٧٤.
- (٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي المتوفى ٨٥٧هـ - ط: مطبعة الجمالية بمصر - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٣٢٧ - ١٣٢٨هـ، ح ٤ ص ٤٧، الهداية في شرح بداية المبتدى: لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني أبي الحسن برهان الدين المتوفى سنة ٥٩٣هـ - تحقيق: طلال يوسف - الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ح ٤ ص ٣٧٧، الاختيار لتحليل المختار: لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣هـ - الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م ح ٤ ص ١٧٨.
- (٩) روضة الطالبين وعمدة المفتين ح ٣ ص ٤١٣، بحر المذهب للروياني ح ٥ ص ١٧٨، البيان للعمري ح ٥ ص ٣٥٥.
- (١٠) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ح ٢ ص ٢١.

(ب) آراء الفقهاء في الأشياء التي يجري فيها الاحتكار:

اتفق الفقهاء على أن الاحتكار المحرم يكون في قوت آدميين، ولكنهم اختلفوا فيما عدا ذلك على ثلاثة أقوال، على النحو التالي:

القول الأول: أن الاحتكار المحرم يكون في قوت آدميين وغيره من السلع التي يحتاج إليها الناس، ويلحقهم الضرر باحتكارها، وذهب إلى هذا القول أبو يوسف من الحنفية،^(١) والمالكية،^(٢) والظاهرية،^(٣) والإمامية في قول.^(٤)

القول الثاني: أن الاحتكار المحرم يكون في قوت آدميين وعلف البهائم، وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن الشيباني،^(٥) والزيدية،^(٦)

القول الثالث: أن الاحتكار المحرم يكون في قوت آدميين فقط دون غيره، وذهب إلى هذا القول الشافعية،^(٧) والحنابلة،^(٨) والإمامية في قول،^(٩) والإباضية.^(١٠)

- (١) البناية شرح الهداية ج ١٢ ص ٢١٣، الاختيار لتعليل المختار ج ٤ ص ١٦٢.
- (٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج ٤ ص ٢٢٧، المنتقى شرح الموطأ ج ٥ ص ١٦، التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس: لعبيد الله الحسين بن الحسن أبي القاسم بن الجلاب المالكي المتوفى ٣٧٨هـ - تحقيق: سيد كسروى حسن - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ج ٢ ص ١١١.
- (٣) المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري ج ٧ ص ٥٧٢ وما بعدها.
- (٤) فقه الإمام جعفر الصادق: محمد جواد مغنية - الناشر: دار التيار الجديد - دار الجواد - بيروت ج ٣ ص ١٤٣.
- (٥) البناية شرح الهداية ج ١٢ ص ٢١٣، الاختيار لتعليل المختار ج ٤ ص ١٦٢، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق: عثمان بن على بن محجن الباري فخر الدين الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٣هـ - الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣١٤هـ - ج ٦ ص ٢٧.
- (٦) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ج ٤ ص ٣١٩.
- (٧) المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي ج ٢ ص ٦٤، التنبيه في الفقه الشافعي للشيرازي ص ٩٦، حلية الأولياء في معرفة مذاهب الفقهاء: لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال - تحقيق: د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكه - الناشر: مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن - عمان - الطبعة الأولى ١٩٨٨م ج ٤ ص ٣١٨، روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٣ ص ٤١٣.
- (٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلاء الدين أبي الحسن على بن سليمان بن أحمد المرادوى المتوفى ٨٨٥هـ - تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - د/ عبدالفتاح محمد الحلو - الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ج ١١ ص ١٩٨، كشف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن يونس بن إدريس الهوتى المتوفى ١٠٥١هـ - راجعه: هلال مصلي مصطفى هلال - الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض لصاحبها عبد الله ومحمد الصالح الراشد - دار الفكر - بيروت - دار عالم الكتب - بيروت ج ٣ ص ١٨٧.
- (٩) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ج ٢ ص ٢٢١.
- (١٠) شرح كتاب النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٨.

الأدلة والمناقشة

أولاً: أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه من القول بأن الاحتكار المحرم إنما يكون في قوت الأدميين، وغيره من السلع التي يحتاج إليها الناس، ويلحقهم الضرر باحتكارها، بالسنة، والمعقول، على النحو التالي:

(أ) من السنة:

- ١- استدلو بما روى عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله - رضى الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " لا يحتكر إلا خاطئ".^(١)
- ٢- وأيضاً بما روى عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "من احتكر حُكْرَةً يريد أن يُغْلِي بها على المسلمين فهو خاطئ".^(٢) ٣- كما استدلو بما روى عن معقل بن يسار - رضى الله عنه - أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليُغْلِيَهُ عليهم، فإن حقاً على الله أن يقعه بعُظْمٍ من النار يوم القيامة".^(٣)

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: دلت هذه الأحاديث على حرمة الاحتكار بوجه عام، سواء في قوت الأدميين والدواب، أو في غير ذلك من السلع التي يحتاج إليها الناس، ويلحقهم الضرر

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ١٦١ هـ ط: دار المنار - الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ح ١١ ص ٢٢١، رقم (١٦٠٥/١٣٠) باب تحريم الاحتكار في الأقوات.

(٢) أخرجه أحمد وأحمد والسيوطي في الجامع الكبير، وقال عنه الهيثمي " رواه أحمد، وفيه أبو معشر، وهو ضعيف، وقد وثَّق " مسند أحمد : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١ هـ - تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون - الناشر: مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ح ١٤ ص ٢٦٥ رقم (٨٦١٧)، جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير : لجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ - تحقيق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر - الناشر: الأزهر الشريف . القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ح ٨ ص ٤٢١ رقم (٢٠٢٥١ / ١٧٥٥)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : لأبي الحسن نور الدين على بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المتوفى ٨٠٧ هـ - تحقيق : حسام الدين المقدسي - الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ج ٤ ص ١٠٠ - ص ١٠١ رقم (٦٤٧٧) باب الاحتكار.

(٣) أخرجه أحمد، والبيهقي. مسند أحمد ح ٣٣ ص ٤٢٥ - ص ٤٢٦ رقم (٢٠٣١٣) ، السنن الكبرى للبيهقي : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن على بن موسى البيهقي المتوفى ٤٥٨ هـ - تحقيق :- محمد عبد القادر عطا - الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ح ٦ ص ٤٩ رقم (١١١٥٠) باب ما جاء في الاحتكار.

باحتمارها وحبسها؛ لعموم النهي الوارد فيها.^(١)

(ب) من المعقول: أن الاحتكار المحرم يشمل كل ما أضر بالناس حبسه، فالعبرة بحقيقة الضرر وهي موجودة في كل شيء، فلا تختص بقوت آدمي أو علف دواب.^(٢)

ثانياً: أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه من أن الاحتكار المحرم إنما يكون في قوت الآدميين وعلف الدواب، بالسنة، والمعقول، على النحو التالي:

(أ) من السنة:

١- استدلو بما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب، وهو يقول: " من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام."^(٣)

٢- كما استدلو بما روى عن أبي أمامة رضى الله عنه - أنه قال: "تئى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يحتكر الطعام."^(٤)

وجه الدلالة: ظاهر هذين الحديثين أن الاحتكار إنما يحرم في الطعام، وهو لفظ عام يشمل قوت الآدميين وعلف الدواب، دون غيرهما.

(ب) من المعقول: أن الضرر في الأعم الأغلب إنما يلحق العامة بحبس القوت والعلف، وعليه فلا يتحقق الاحتكار إلا به.^(٥)

(١) البناية شرح الهداية ح ١٢ ص ٢١٣.

(٢) انظر المرجع السابق نفس الموضع.

(٣) أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي في شعب الإيمان. مسند أحمد ح ١ ص ٢٨٤ رقم (١٣٥)، سنن ابن ماجه : لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى ٢٧٣ هـ - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قرة بللى - عبد اللطيف حرز الله - الناشر: دار الرسالة العالمية - الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ح ٣ ص ٢٨٣ رقم (٢١٥٥) - باب الحكمة والجلب ، شعب الإيمان للبيهقي - تحقيق : د/ عبد العلى عبد الحميد حامد - الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ح ١٣ ص ٥١٣ رقم (٠٧٠٤) فصل في ترك الاحتكار.

(٤) المستدرک على الصحيحين : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ - تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأول ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ح ٢ ص ١٤ رقم (٢١٦٣).

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ح ٥ ص ١٢٩ .

ونوقش هذا الدليل: بأن الحكمة من تحريم الاحتكار هي دفع كل ما يضر بالناس عامة، ولاشك من وقوع الضرر باحتكار القوت وغيره من السلع، ومتى تحقق الضرر تعينت الحرمة مطلقاً، سواء في ذلك القوت أو غيره.^(١)

ثالثاً: أدلة القول الثالث: استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه من القول بأن الاحتكار المحرم إنما يكون في قوت آدميين فقط دون غيره، بالسنة، والمعقول، على النحو التالي:

(أ) من السنة:

- ١- استدلو بما روي عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب، وهو يقول: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام".^(٢)
- ٢- وأيضاً بما روى عن أبي أمامة - رضى الله عنه - أنه قال: "نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يحتكر الطعام".^(٣)

وجه الدلالة من هذين الحديثين: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن احتكار طعام المسلمين، فلما خص الطعام بالنهي دل على أن الاحتكار المحرم يكون في قوت آدميين دون غيره.^(٤)

(ب) من المعقول: أنه لا ضرر في احتكار غير أقوات آدميين، فمثلاً علف الهائم لا ضرر في احتكاره؛ لأنه من الأشياء التي لا تعم الحاجة إليها، بخلاف قوت آدميين، فدل ذلك على اختصاص تحريم الاحتكار بقوت آدميين؛ لحاجة الناس الماسة إليه.^(٥)

الرأي الراجح: بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم في الأشياء التي يحرم احتكارها، يتضح أن الرأي الأول القائل بأن الاحتكار المحرم إنما يكون في قوت آدميين وغيره من السلع التي يحتاج الناس إليها، ويلحقهم الضرر باحتكارها وحبسها، هو الأول بالقبول والرجحان؛ لقوة أدلتهم؛

(١) انظر المرجع السابق نفس الموضع، البناية شرح الهداية ج ١٢ ص ٢١٣.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٣٩ من هذا البحث.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٤٠ من هذا البحث.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ط: دار المنار

- الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ج ١١ ص ٢٢١، البيان للعمراي ج ٥ ص ٣٥٧.

(٥) البيان للعمراي ج ٥ ص ٣٥٧، كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٨٧.

وضعف أدلة مخالفهم؛ ولأن الحكمة من تحريم الاحتكار هي دفع الضرر عن عامة الناس، والقول باقتصار التحريم على احتكار الأقوات فقط لا يتحقق معه هذا المعنى. ويمكن القول: بأنه في الوضع الاقتصادي الذي تمر به أغلب بلدان العالم، نجد أن الاحتكار المحرم الذي يضر بعامة الناس يشمل كل ما يحتاج إليه الإنسان في حياته اليومية بصفة عامة؛ بهدف دفع الضرر المحقق الذي يلحق به بسبب احتكار ما يحتاج إليه بصفة عامة.

(ج) احتكار العملات الأجنبية كأحد العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية: إذا كان الرأي الراجح في الأشياء التي يحرم احتكارها هو أن الاحتكار المحرم إنما يكون في قوت آدميين وغيره من السلع التي يحتاج الناس إليها، ويلحقهم الضرر باحتكارها، فإن احتكار العملات الأجنبية (الدولار) والاحتفاظ بها لا يقل ضرراً عن احتكار الطعام وغيره من السلع الضرورية التي يحتاج الناس إليها؛ لأن هذه العملات هي الوسيلة الأساسية لتوفير ما يحتاج إليه المواطن من سلع ضرورية، لا غنى له عنها في حياته اليومية، فإذا كان احتكار الطعام وغيره من السلع الضرورية محرم؛ لما يترتب عليه من الإضرار بالناس، فإن احتكار العملات الأجنبية محرم كذلك؛^(١) لما له من أثر بالغ في ارتفاع قيمة العملة الأجنبية، بسبب احتكارها وتخزينها؛ حيث يترتب على احتكارها قلة المعروض منها مع زيادة الطلب عليها، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى ارتفاع سعرها، وهنا سيضطر التاجر إلى شرائها مع ارتفاع سعرها، حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته، ثم يُحمَل هذه الزيادة على قيمة السلع المستوردة، وهنا يتحمل المواطن قيمة هذه الزيادة، ويكون هو الطرف الذي تحمل الضرر الأكبر بسبب احتكار العملات الأجنبية. وبذلك يتضح أن احتكار العملات الأجنبية من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية.

(١) المتاجرة في العملات الأجنبية واحتكارها - دراسة فقهية مقارنة: د/ أسامة عبد العليم الشيخ ص ٤٥ .

المبحث الثاني

معدلات التضخم

قبل الحديث عن التضخم كأحد العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية، سأعرض للتعريف به لغة واصطلاحاً، على النحو التالي.

أولاً: التعريف بالتضخم:

(أ) التضخم في عرف أهل اللغة: التضخم: مصدر من باب تَفَعَّل، ويراد به قبول الشيء للضخامة. يُقال: ضَخِمَ ضَخَامَةً: أي عَظُمَ وَعَلُظَ فهو ضَخْمٌ، والجمع: ضِخَامٌ، والضَّخْمُ: العظيم من كل شيء، أو العظيم الجرم.^(١)

والتضخم في الاقتصاد: هو زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات.^(٢)

(ب) تعريف التضخم اصطلاحاً:

(١) تعريف التضخم عند فقهاء الاقتصاد الوضعي:

تعددت تعريفات التضخم لدى فقهاء الاقتصاد الوضعي تبعاً لتناول ظاهرة التضخم، فمنهم من عرفه بناء على الآثار المترتبة عليه بأنه: "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار."^(٣)

ونوقش هذا التعريف: بأنه قد يحدث ارتفاع عام في الأسعار دون أن يكون هناك تضخم، كما لو رافق زيادة الأسعار، ارتفاع في جودة السلع والخدمات في الأسواق؛ لأنه في هذه الحالة يكون قد رافق زيادة الأسعار، زيادة المنفعة للمستهلك.^(٤)

كما عرف التضخم بأنه: "زيادة كمية النقود، بدرجة تنخفض معها قيمة النقود - ارتفاع مستوى الأسعار-".^(٥)

(١) القاموس المحيط ص ٩٦٨ - حرف الضاد - رقم (٥٥٠٠ ضخم)، المصباح المنير ص ٢١٤ كتاب الضاد، مقاييس اللغة ص ٥٢٥ كتاب الضاد - باب الضاد والحاء وما يثلاثهما، مختار الصحاح ص ٢١٢ باب الضاد.

(٢) المعجم الوسيط ح ١ ص ٥٣٦.

(٣) المذكرات في النقود والبنوك : د/ إسماعيل محمد هاشم - مطبعة الاسكندرية ١٩٧٥م ص ١٩٧ - ص ٢٠١، التضخم والكساد - دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار: د/ وضاح رجب ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ص ٢٥.

(٤) النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين : باري سيجل - ترجمة : طه عبدالله منصور - عبد الفتاح عبد المجيد - الناشر: دار المريخ - الرياض ١٩٨٧م - ص ٥٥٧ - ص ٥٥٩.

(٥) مقدمة في النقود والبنوك : د/ محمد زكي شافعي - الناشر: دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٢م ص ١٣٦.

كما عرف أيضاً بأنه: "كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع".^(١)
وعرف أيضاً بأنه: "ارتفاع سريع للأسعار والأجور، يؤدي إلى تضائل القوة الشرائية، وانخفاض معدل الادخار".^(٢)

وبعد عرض هذه التعريفات للتضخم يتضح أن التعريف الأول بالقبول هو التعريف الأول، وهو: "الزيادة المستمرة للمستوى العام للأسعار": لأنه أقرب التعريفات لمعنى التضخم.

(٢) تعريف التضخم لدى فقهاء الاقتصاد الإسلامي المعاصر: لم يخرج تعريف التضخم في الفقه الاقتصادي الإسلامي المعاصر عن تعريفه في الفقه الاقتصادي الوضعي، فقد عرفه البعض بأنه: "ارتفاع مستمر في الأسعار؛ نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي".^(٣)
كما عُرِفَ التضخم بالنظر إلى الآثار المترتبة عليه بأنه: "هو الغلاء، أي كون قيمة الأشياء أكثر من قيمتها العادلة".^(٤)

كما عُرِفَ في نفس السياق بأنه: "هو أن تكون نفقات الشخص والتزاماته المالية تزيد عن دخله المالي، ثم يضطر إلى الاستدانة، لتغطية تلك النفقات والتزامات".^(٥)
وعُرِفَ أيضاً بأنه: "ارتفاع المستوى العام للأسعار من ناحية، وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة أو النقود من ناحية أخرى".^(٦)

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن معنى التضخم لا يخرج عن كونه: "الارتفاع المستمر في المستوى العام في الأسعار، بأنواعها المتعددة، بحيث يكون الوجه المقابل له، الانخفاض في القوة الشرائية للنقود".^(٧)

-
- (١) آثار التضخم على العالم الثالث: خيرات البيضاوي - معهد الإنماء العربي - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٧٦ م ص ٧.
(٢) نظرية التضخم: د/ نبيل الروبي - مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م ص ١٧.
(٣) اقتصاد الإسلامي النظام والسكان والرفاه والزكاة: د/ محمد عبد المنعم عفر - الناشر: دار البيان العربي - جدة ١٩٨٥ م ج ١ ص ٤٤١، الإسلام وتحديات العصر (التضخم النقدي من الوجهة الشرعية): د/ وهبة الزحيلي - الناشر: دار المكتبي - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ص ٢٢.
(٤) الاقتصاد: د/ السيد محمد الحسيني الشيرازي - الناشر: دار العلوم - بيروت - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ج ٢ ص ٢٧٥.
(٥) التضخم والكساد: دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار: د/ وضاح رجب ص ٣١.
(٦) التضخم وتغيير قيمة العملة - دراسة فقهية اقتصادية: د/ شوقي أحمد دنيا - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثاني عشر ص ١٦٧٢.
(٧) حقيقة التضخم النقدي - مسبباته - أنواعه - آثاره: مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة - العدد الثاني عشر ص ١٧٢٣ - جدة ٢٨ - ١٤١٦/٧/٢٩ هـ - ٢٠٠١/٢١/١٢ م ١٩٩٥

ثانياً: تأثير التضخم في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية:

التضخم هو مؤشر اقتصادي يؤثر في سعر صرف العملات في سوق العملات الأجنبية، فالتضخم المنخفض عادة ما يعزز من قيمة العملة، في حين أن التضخم المرتفع يمكن أن يؤدي إلى انخفاضها؛ لأن التضخم المرتفع يقلل من القوة الشرائية للعملة، بسبب ارتفاع الأسعار، مما يجعلها أقل جاذبية للمستثمرين.^(١)

فإذا نظرنا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في بلد ما، مقارنة بالبلدان الأخرى، نجد أنه سيترب عليه انخفاض قيمة العملة، والعكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار، حيث سيترب عليه ارتفاع قيمة العملة.^(٢)

معدلات التضخم: تُعد أنظمة سعر الصرف العائم من الناحية النظرية أكثر مرونة من أنظمة سعر الصرف الثابت^(٣)، من حيث تحكمها في معدلات التضخم، بغض النظر عن أسبابه، وهنا تتجلى فكرة المصدقية، فالدولة التي لديها محاولات جادة، ومصدقية لمحاربة التضخم، تعمل على تثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة دولة أخرى، ذات بنك مركزي أكثر كفاءة، وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة. ويترب على هذا أنه في ظل نظام الصرف العائم، يؤثر التضخم في سعر الصرف من ناحيتين:^(٤)

الأولى: في حالة التضخم المحلي:

كلما زاد التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مع نظيراتها من السلع الأجنبية؛ وهذا

(1) [HTTPS://PROFLTS.edu.com/blog/FactorS](https://PROFLTS.edu.com/blog/FactorS)

THAT-affect-currency-pricess

(٢) التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية): د/ مايج شبيب الشمري - م. د/ حسن كريم حمزة ص ٢٨٠ - ص ٢٨٤ - الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

(٣) سعر الصرف العائم : هو نظام مالي يقوم بتحديد سعر عملة الدولة، وذلك من قِبَل سوق العملات الأجنبية (فوركس) ، بناءً على معطيات العرض والطلب، مقارنة. بالعملات الأخرى. أما نظام الصرف الثابت: فهو الذي تقوم الحكومة بتحديد كليا في أغلب الأحيان.

تعويم العملة ، كيف يعمل ، وما فائدة سياسة الصرف العائم - تاريخ النشر ٧ ديسمبر/ ٢٠٢٢ م

[HTTPS://amana.app/ar/Learn](https://amana.app/ar/Learn)

(٤) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية - : د/ جمال مساعديه - د/ شريف غيات - قلمة - جامعة الجزائر - بحث منشور بمجلة دراسات العدد الاقتصادي - المجلد (١٠) العدد (٢) - جوان (يونيو) ٢٠١٩ م - - جامعة الأغواط - ص ٢٢ - ص ٢٣

يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية، يقابله زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مما يترتب عليه انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي علاقة عكسية.

الثانية: في حالة التضخم العالمي:

كلما زاد التضخم العالمي ارتفعت أسعار السلع العالمية مع نظيراتها من السلع المحلية؛ وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية، يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة العملة المحلية. ويتضح مما تقدم: أن التضخم يؤثر بصورة مباشرة في تداول العملات في سوق العملات الأجنبية، حيث يؤثر في قيم العملات، ذلك لأنه يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الحقيقية.

وفي هذه الحالة - حالة ارتفاع الأسعار - لا يكون في إمكان المستهلك إلا شراء عدد أقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال، وهذا يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم.

وهذا الانخفاض في قيمة العملة يجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة، ولكن الواردات تكون أكثر كلفة، مما يساهم في التغيرات في الموازين التجارية. وعلى العكس من ذلك نجد أنه في بيئة تتسم بانخفاض التضخم، تزيد القوة الشرائية للعملة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها؛ لذلك نجد أن متداولي سوق العملات الأجنبية (الفوركس) يقومون بمراقبة اتجاهات التضخم بعناية شديدة؛ لتوقع التحولات المحتملة في قيم العملات، وتعديل استراتيجيات التداول الخاصة بهم وفقاً لذلك^(١).

(١) تأثير التضخم على تداول الفوركس: افهم العلاقة وتداول بثقة : ٢٠٢٤/٣/٦ م

[HTTPS://ar.cmTrading.com](https://ar.cmTrading.com)

وانظر أيضاً : أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف : حاكم محسن محمد - بحث منشور بمجلة أهل البيت عليهم السلام - العدد (١) - جامعة آل البيت.

[HTTPS://abu.edu.iq:8081/ar/research/articles](https://abu.edu.iq:8081/ar/research/articles)

وأيضاً : العوامل الستة المؤثرة على أسعار الصرف : جيسون فان بيرغن جيسون فان- بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد ٧٥ الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - أغسطس ٢٠١٨ م.

موقع - investopedia - ترجمة فريق عمل: Kantakji.com : <https://www.kantakji.com>

المبحث الثالث

سعر الفائدة

قبل الحديث عن سعر الفائدة كعامل من العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أقوم بتعريف الفائدة لغة واصطلاحاً، ثم أتعرض لأراء الفقهاء في التكييف الشرعي للنقود الورقية، ثم أتناول رأي الفقه المعاصر في حكم الفوائد البنكية، على النحو التالي:

أولاً: تعريف الفائدة:

(أ) تعريف الفائدة في عرف أهل اللغة: الفائدة: هي الزيادة التي تحصل للإنسان، وهي اسم فاعل من باب (باع)، تقول: فادت له فائدة فيدأ، وأفدته مالاً: أي أعطيته، وأفدت منه مالاً: أي أخذت. والفائدة: هي ما استفدت من علم أو مال. وهي أيضاً: استحداث مال وخير. والجمع: فوائد.^(١)

(ب) تعريف الفائدة اصطلاحاً:

(١) تعريف الفائدة في الفقه الإسلامي: عرف ابن عرفة الفائدة بقوله: "الفائدة ما ملك لا عن عوض ملك لتجر".

وهو يحمل معنى الفائدة لدى فقهاء المالكية بأنها: "هي التي تجددت لا عن مال كعطية".^(٢) فالفائدة هي: ما تجددت عن غير مال - وخرج بذلك الربح والغلة-، أي ما يتجدد من هبة وصدقة، واستحقاق وقف أو وظيفة، وإرث، وصداق، وأرش جنانية ودية نفس. وهي أيضاً ما تجددت عن مال غير مزي، مثل ثمن شيء مقتنى عنده، كثياب وحيوان، وأسلحة وحديد ونحاس، وعقار ومتاع بيت، وأجهزة، وسيارة، وغير ذلك، سواء ملك ما ذكر بشراء أو غيره، كهبة وإرث.^(٣)

(١) القاموس المحيط من ١٢٧٦ حرف الفاء رقم (٧٢٨٢ فيد)، مقاييس اللغة ص ٧٢٤ كتاب الفاء - باب الفاء والياء وما يثلثهما ، المصباح المنير ص ٢٨٨ كتاب الفاء، مختار الصحاح ص ٢٨١ باب الفاء، المعجم الوسيط ج٢ ص ٧٠٨.

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل : لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي أبي عبد الله المواق المالكي المتوفى ٨٩٧هـ - الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م ج ٣ ص ١٥٦.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ - الناشر: دار الفكر ج ١ ص ٤٦١ ، الشرح الكبير على مختصر خليل : للشيخ أحمد ابن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهرى الخلوّى الشهير بالدردير المتوفى ١٢٠١هـ - الناشر: دار الفكر ج ١ ص ٤٦٢

كما عرف بعض الفقهاء المعاصرين الفائدة بأنها: "هي المال المستفاد من طرق الميراث والهبة، والعطية، وما زاد عن ثمن عروض العقارات، والسلع، والأنعام، والمزروعات المقتناة لأغراض غير المتاجرة فيها".^(١)

وعرف ابن عرفة الربح بأنه: "زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة". وإنما قال "زائد" ولم يقل زيادة؛ لأن الربح المراد منه اصطلاحاً هو العدد الزائد لا الزيادة، ولا يستعمل عادة في الزيادة عند الفقهاء.

واحترز بقوله "ثمن مبيع" من زيادة غير ثمن مبيع، كنمو المبيع. كما احترز بقوله "تجر" ممن اشترى سلعة بعشرة ثم باعها بخمسة عشر وكانت للقنية. وبقوله "على ثمنه الأول" من ثمن زيادة المبيع إذا نما له في نفسه من غير مراعاة الثمن الأول.^(٢)

والغلة: "هي ما تجدد من السلع المشتراه للتجارة قبل بيعها، كغلة عبد وكتابته، وثمره مشتري للتجارة".^(٣)

(٢) تعريف الفائدة في الاصطلاح الاقتصادي: عُرِّفَت الفائدة في الاقتصاد الوضعي بأنها: "الثمن الذي يدفعه المقترض في مقابل استخدام نقود المقرض، وعادة ما يعبر عن هذا الثمن في صورة نسبة مئوية في السنة، ويسمى معدل الفائدة أو سعر الفائدة، وتسمى هذه الفائدة بالفائدة البسيطة، والتي مدتها أقل من عام".^(٤) وتوجد فوائد أخرى مثل الفوائد المركبة، وهي عبارة عن الفائدة التي لا تحسب على المبلغ الأصلي فقط، وإنما تحسب على المبلغ الأصلي وفوائده التي أضيفت إليه خلال سنوات سابقة، وعادة ما تكون هذه الفوائد المركبة عند استثمار المال لمدة تزيد على العام. وهذه الفوائد ذات نسبة ثابتة مضمونة الأداء مقدماً، مع ضمان استرداد رأس المال المقترض دون المشاركة في الخسارة.^(٥)

(١) الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية - دراسة تحليلية اقتصادية : د/ درويش صديق - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ص ١٩
(٢) شرح الخرشي على مختصر خليل : لأبي عبد الله محمد الخرشى المتوفى سنة ١١٠١هـ - ط : المطبعة الكبرى الأميرية - ببولاق - مصر - الطبعة الثانية ١٣١٧هـ ج ٢ ص ١٨٣، الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٤٦٢.
(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٦٢.
(٤) الموسوعة الاقتصادية : د/ حسين عمر - الناشر: دار الفكر الجامعي - الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ص ٢٠٨.
(٥) موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية: د/ عبد العزيز فهمي هيكل - الناشر: دار النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٤٢٤، الودائع المصرفية : د/ أسامة عبد العليم الشيخ ٢٠١٨-٢٠١٩م ص ٦٢.

كما عُرِفَت الفائدة بأنها: "نسبة مئوية من رأس مال الوديعة أو القرض، يدفعها القابض ويتسلمها الدافع، محسوبة على أساس مدة الوديعة أو القرض".^(١)

وعُرِفَت أيضاً بأنها: "الثلث المدفوع نظير استعمال النقود، أي أنه زيادة على أصل القرض مقابل الأجل".^(٢)

ثانياً: آراء الفقهاء في التكييف الشرعي للنقود الورقية: ينبغي معرفة آراء الفقهاء في التكييف الشرعي للنقود الورقية، حتى نستطيع بيان الحكم الشرعي لأخذ الفائدة عليها، على النحو التالي:

اختلف الفقهاء المعاصرون في التكييف الشرعي للنقود الورقية على خمسة آراء، على النحو التالي:

أولاً: الرأي الأول: أن النقود الورقية سندات دين، أي أنها سند بدين يمثل الرقم المكتوب عليها، وتتعهد الجهة المُصدِرَةُ لها بدفع قيمتها من الذهب أو الفضة حسب نوع غطاء هذه الأوراق.

ووجه هذا التكييف: أن الأوراق النقدية نائبة عن قيمتها من الذهب والفضة، التي تعهدت جهة الإصدار بدفعها عند الطلب، فالمنظور إليه في هذه الأوراق هو ما تحمله من قيمة غطاءها لا إلى ذاتها.^(٣)

وممن ذهب إلى هذا الرأي فضيلة الأستاذ الدكتور / نصر فريد واصل مفتي مصر الأسبق، والشيخ عبد الله بن سميط، والشيخ أحمد الحسيني، والشيخ سالم بن عبد الله بن سمير، وغيرهم من الفقهاء المعاصرين.^(٤)

(١) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية : د/ عاشور عبد الجواد عبد الحميد - الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ص ٦.

(٢) الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية - دراسة تحليلية اقتصادية: د/ درويش صديق ص ٢٠.

(٣) تأثير بعض الأحكام الشرعية بتغير قيمة النقود - دراسة فقهية مقارنة - : د/ محمد عبداللطيف السعيد على الرشيد - بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية - المجلد الثاني - العدد الثلاثون ص ٤٦٦.

(٤) يقول د/ نصر فريد واصل : "والأوراق النقدية في الأصل عبارة عن سندات على مصدرها بقيمتها من العملات الذهبية أو الفضة ، تخول لحاملها التعامل بها نيابة عن العملات الأصلية ، كما يحول له في نفس الوقت المطالبة بأصلها عند اللزوم ، وهذا هو الأصل وإن كان قد تغير الحال فيما بعد".
أبحاث هيئة كبار العلماء : هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية - تاريخ النشر: ٨ ذو الحجة ١٤٣١ هـ -

- أدلة أصحاب هذا الرأي: استدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه من القول بأن النقود الورقية سندات بدين، بما يلي:
- (١) ضرورة تغطيتها بالذهب والفضة أو بأحدهما لدى المُصدِر، وهذا يعنى أنها لا تستمد قوتها إلا من خلال هذا الغطاء، فهي وثيقة به.
 - (٢) التعهد المسجل على هذه الأوراق النقدية، بأن يدفع المصرف لحاملها قيمتها من الذهب أو الفضة، حسب نوع الغطاء، عند طلبه ذلك.
 - (٣) أن الجهة المصدرة لها ضامنة لقيمتها، إذا قامت بإبطالها وإسقاط العمل بها، وهذا دليل على أنها وثيقة بدين.^(١)
- ونوقشت هذه الأدلة بما يلي:^(٢)
- (١) أن التعهد القاضي بتسليم المبلغ المرقم على الورقة النقدية لحاملها وقت الطلب ليس له

المجلد الأول ص ٦١ وما بعدها ، أحكام أوراق النقود والعملات : القاضي محمد تقي العثماني - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثالث - ص ٧٦٧ ، فقه المستحدثات في بعض المجالات الاقتصادية : د/ نصر فريد واصل - المؤتمر الثالث عشر - التجديد في الفكر الإسلامي - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مايو ٢٠٠١م ، [HTTPS://www.elazhar.com/conf_au/13/19.asp](https://www.elazhar.com/conf_au/13/19.asp).

البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية : د/ عاشور عبد الجواد عبد الحميد ص ١٧ ، القول المنقح المضبوط في جواز التعامل ووجوب الزكاة فيما يتعلق بورق النوط ، الشيخ أبو بكر بن محمد شطا - الناشر: الإنصاف - بيروت - ص ٥ - ص ٧ ، بهجة المشتاق في حكم زكاة الأوراق : الشيخ أحمد الحسيني - ط: مطبعة كردستان العلمية - القاهرة - ١٣٢٩هـ - ص ٦٧-٦٩.

(١) الورق النقدي حقيقة وحكماً : د/ عبد الله بن سليمان بن منيع - بحث منشور بمجلة المجمع الفقه الإسلامي - السنة الأولى - العدد الأول ١٤٠٨هـ ص ٩٧ ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : د/ محمد الأمين الشنقيط المتوفى ١٣٩٣هـ الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ج ٨ ص ٢٩٣ وقد جاء فيه : "لأن كل عملة من ذلك - مثل الإسترليني والروبية والدولار - وثيقة ضمان من السلطان الذي أصدرها، أي الدولة التي أصدرتها"، أحكام أوراق النقود والعملات : القاضي محمد تقي العثماني - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثالث من ٧٦٧ ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي : د/ ستر بن ثواب الجعيد - رسالة ماجستير - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ تحت رقم (٠٣٣٨٠) ص ١٤٥.

(٢) الورق النقدي حقيقة وحكماً : د/ عبد الله بن سليمان بن منيع - بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي - السنة الأولى - العدد الأول ص ٩٨ - ص ١٠٠ ، العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي: د/ عجيل جاسم النشحي - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - السنة الخامسة - العدد الحادي عشر - محرم ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ص ٣٢٢ ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي : د/ ستر بن ثواب الجعيد ص ١٥١ - ص ١٥٥ ، الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة : د/ محمد سعيد الرملاوي - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا - العدد الثلاثون - الجزء الأول ٢٠١٥م ص ٢٠٧.

أي معنى، وإنما هو نقش على ورق، ولا يعنى إلا مجرد تحميل مسئولية التعامل بها على الجهة المصدرة.

(٢) ليس هناك حاجة إلى تغطية النقود الورقية غطاءً كاملاً، وأنه يمكن الاكتفاء بالغطاء الجزئي، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون الغطاء بالمعدن النفيس من ذهب أو فضة، بل لا بأس أن تكون التغطية عيناً ذات قيمة من أوراق تجارية أو عقاراً أو نحو ذلك، كما أن غطاء العملة في عصرنا أصبح مجرد غطاء التزامي من جانب الجهة المصدرة بضمان قيمته عند بطلان التعامل به.

(٣) أن اعتبار النقود الورقية سندات بدين لا يصح في عصرنا؛ لأن الرجوع إلى الجهة المصدرة للعملة، ومطالبتها بالقيمة لم يعد ممكناً.

الرأي الثاني: أن الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة، وممن ذهب إلى هذا الرأي فضيلة الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر الأسبق، والشيخ على الهندي، والشيخ سليمان بن حمدان، وغيرهم من الفقهاء المعاصرين.^(١)

أدلة أصحاب هذا الرأي: استدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه من القول بأن الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة، بما يلي:

(١) أن الورق النقدي مال متقوم مرغوب فيه، ومدخر يباع ويشترى، وهذه من خصائص عروض التجارة، حيث إن عروض التجارة أعيان مالية متقومة. كما أن الورق النقدي يخالف في ذاته ومعدنه ذات الذهب والفضة ومعدنهما.

(٢) أن الورق النقدي لا يوزن ولا يكال، وليس له جنس من الأجناس الربوية الستة المنصوص عليها^(٢)، حتى تلحق به وتقاس عليه.

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء المجلد الأول ص ٦٦ وما بعدها، فقه المستجدات في بعض المجالات الاقتصادية : د/ نصر فريد واصل - المؤتمر الثالث عشر : التجديد في الفكر الإسلامي - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مايو ٢٠٠١م، الورق النقدي حقيقة وحكماً : د/ عبد الله بن سليمان بن منيع ص ١٠٢ ، فتوى الشيخ سليمان بن حمدان المنشورة بجريدة البلاد السعودية العدد (٢٩١٧) بتاريخ ١٣٢٨/٦/٢٢هـ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي : د/ ستر بن ثواب الجعيد ص ١٦٥ وما بعدها.

(٢) فقد روى عن عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد". صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٠٠ رقم (١٥٨٧/٨١) باب الربا.

(٣) أن ما كُتب على هذه الأوراق من الجهة المصدرة لها من تقدير قيمتها وتعيين اسمها، هو اصطلاح مجازي، لا يُخرج النقود الورقية عن حقيقتها، من أنها مال متقوم، ليس من جنس الذهب أو الفضة ولا غيرهما من الأموال الربوية.

(٤) انتفاء الجامع بين النقد الورقي والنقد المعدني في الجنس والقدر، فمن حيث الجنس فالنقد الورقي مجرد قرطاس، والنقد المعدني نفيس من ذهب أو فضة أو غيرهما من المعادن الأخرى، ومن حيث القدر فالنقد الورقي لا قدر له، حيث لا يكال ولا يوزن، أما النقد المعدني فهو موزون.

(٥) أن أدلة تحريم الربا تدل على جنس الذهب والفضة، ولا تتناول النقود الورقية.

(٦) أن هذه الأوراق ليست نقداً، ويدل على ذلك أن الجهة المصدرة لها إذا قامت بإسقاط التعامل بها، تصبح لا قيمة لها.

(٧) أن الأوراق النقدية لها نشرة عالمية منتظمة، تصدر بين وقت وآخر؛ لإعلان أسعار بيع العملات، وقد يزيد السعر وقد ينقص، وهذا ما يجعلها أشبه بعروض التجارة.^(١)

وبناءً على هذا الرأي: يجوز بيع العملة الورقية المتجانسة مع التفاضل، كالدولار بالدولارين، والجنيه بالجنهين، كما يجوز أخذ الفائدة في حالة التعامل بها عن طريق الإيداع أو القرض، حيث يجوز أخذ الفائدة على الإيداع، ودفع الزيادة على أصل القرض.^(٢) ونوقشت أدلة أصحاب الرأي بما يلي:

(١) أن القول بأن الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة يفتح أبواب الربا على مصاريعها، كما أنه يؤدي إلى إسقاط الزكاة عن غالب الأموال في هذا العصر. وقد ضرب الدكتور عبد الله بن منيع مثلاً توضيحياً لذلك، حيث قال: "رجل مسلم يملك مليون جنيه

(١) وفي هذا الشأن يقول فضيلة الدكتور / نصر فريد واصل: "ومما يدل على أنها أصبحت فعلاً ضمن عروض التجارة، أن لها نشرة عالمية منتظمة ما بين وقت وآخر، من حيث البيع والشراء بالنسبة للعملات بعضها وبعض، وترى منها الزيادة والنقصان في العملة الواحدة من وقت لآخر".

فقه المستجدات في بعض المجالات الاقتصادية: د/ نصر فريد واصل، الورق النقدي حقيقة وحكماء: د/ عبد الله بن سليمان بن منيع ص ١٠٢، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي: د/ ستر بن ثواب الجعيد ص ١٥٦ وما بعدها، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية: د/ عاشور عبد الجواد عبد الحميد ص ١٧، الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي- دراسة تطبيقية معاصرة: د/ محمد سعيد الرملاوي ص ٢٠٨.

(٢) فقه المستجدات في بعض المجالات الاقتصادية: د/ نصر فريد واصل، الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة: د/ محمد سعيد الرملاوي ص ٢٠٩.

إسترليني، أودعه أحد المصارف بفائدة قدرها ٨%، لم يقصد بهذا المبلغ التجارة، وإنما يريده باقياً عند البنك بصفة مستمرة، على أن يأخذ فائدته ليقوم بصرفها على نفسه في شؤون حياته مثلاً. فلا بأس على مذهب هذه النظرية نظرية اعتبار الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة - بصنيعه هذا؛ لأن هذا المبلغ ليس نقداً فيجرب فيه الربا، ولا زكاة فيه، لكونه عرضاً لم يقصد به التجارة".^(١)

(٢) إذا نظرنا إلى الورق من حيث الانتفاع به في الكتابة وحفظ الأشياء ونحو ذلك، فلا شك أنه بهذا الاعتبار يعتبر عرض من عروض التجارة، ومن ثم يأخذ حكمها، إلا أنه لما قامت الجهات المختصة أو الدولة باعتماد نوع معين من الورق كعملة نقدية، وقررت التعامل بها كنقد، وتلقاها الناس بالقبول، فإن هذا النوع من الورق يكون بذلك قد انتقل من جنسه العرضي إلى جنسه الثمني.^(٢)

(٣) أن إطلاق اسم النقود على الأوراق النقدية حقيقة عرفية؛ لأن الحقائق ثلاث: لغوية وشرعية وعرفية، وتسمية هذه الأوراق بالجنيه أو الريال أو الدينار حقائق عرفية لا مجازية، لا سيما في وقتنا هذا الذي اختفت فيه العملة الذهبية أو الفضية، فإذا أطلق اسم النقود فإنه ينصرف إلى الأوراق النقدية.^(٣)

(٤) أن القول بأن الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة، يعني أنه لا وجود للعملة في عصرنا الحالي، وأن الناس ما زالوا يتعاملون بنظام المقايضة، كما أن وجود نشرة عالمية لتحديد أسعار الأوراق النقدية، يخرجها عن كونها من عروض التجارة، بدليل أن النقود من الذهب والفضة لها نفس النشرة، وإلا كانت من قبيل عروض التجارة.^(٤)

الرأي الثالث: أن الأوراق النقدية تعتبر كالفلوس في طرء الثمنية عليها، فما يثبت للفلوس من أحكام في الزكاة والربا وغير ذلك يثبت للأوراق النقدية. وذكر الدكتور عبد الله بن منيع أن القائلين بهذه النظرية: "مجموعة كبيرة من أفاضل العلماء، ويعتبر القائل بها في الجملة وسطاً

(١) الورق النقدي حقيقة وحكماً: د/ عبد الله بن سليمان بن منيع ص ١٠٣.

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٠٣ - من ١٠٤.

(٣) رد الشيخ عبد الله بسام على فتوى القول بعرضية النقود الورقية بجريدة حراء بتاريخ ١٣٧٨/٦/١٠ هـ ، الورق النقدي حقيقة وحكماً: د/ عبد الله بن منيع ص ١٠٥.

(٤) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية: د/عاشور عبد الجواد عبد الحميد ص ١٧ ، الأرباح. والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة: د/ محمد سعيد الرملاوي ص ٢١١.

بين القائلين بالنظرية السندية والقائلين بالنظرية العرضية.^(١)

وبناء على هذا الرأي: فإن الأوراق النقدية يجرى فيها الخلاف الوارد في الفلوس، بين كونها عروض فلا يجرى فيها الربا، وبين كونها أثمان ومن ثم يجرى فيها الربا.^(٢)

أدلة أصحاب هذا الرأي: استدلل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه من القول بأن النقود الورقية تعتبر كالفلوس في طروء الثمنية عليها، بما يلي:

(١) أن الأوراق النقدية اكتسبت صفة الثمنية عن طريق إعطاء الجهة المصدرة لها أو الدولة صفة الإلزام القانونية، وتعامل الناس بها، ورواجها بينهم.^(٣)

(٢) كما أنه في حالة قيام الدولة بإبطال التعامل بالفلوس، فإن المقترض ملزم برد قيمتها، وهو نفس الأمر لو تم إبطال التعامل بالأوراق النقدية؛ لذا فهي ملحقة بالفلوس.^(٤)

ونوقش استدلال هذا الرأي بما يلي: أن قياس الأوراق النقدية على الفلوس قياس مع الفارق؛ لأن كلاهما مختلف عن الآخر من حيث الخامة المتخذ منها، فالناس كانوا يتعاملون بالفلوس على أساس ما تحويه من معدن، فكانوا يبيعون ويشتررون ما في الفلوس من خام من النحاس عند الكساد، وهذا الأمر غير متحقق في الأوراق النقدية؛ لأن ما تحويه من ورق لا يباع ولا يشتري، ومن ثم لا يمكن الانتفاع بعينه.^(٥)

الرأي الرابع: أن الأوراق النقدية بدل عن النقدين، وهما الذهب والفضة، وللبدل حكم المبدل منه مطلقاً.^(٦)

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء المجلد الأول ص ٦٩ وما بعدها، الورق النقدي حقيقة وحكمًا : د/عبد الله بن سليمان بن منيع ص ١٠٦ ، العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي : د/عجيل جاسم النشحي ص ٣١٦ - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - السنة الخامسة - العدد الحادي عشر - محرم ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

(٢) الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة : د/محمد سعيد الرملاوي ص ٢١٢ .

(٣) أحكام الأوراق النقدية و التجارية في الفقه الإسلامي : د/ سترين ثواب الجعيد ص ١٦٨ .

(٤) انظر المرجع السابق نفس الموضع ، جريدة حراء الشيخ يحيى أمان - العدد (٢٣٨) بتاريخ ١٣٧٨/٦/٢٧ هـ.

(٥) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية : د/عاشور عبد الجواد عبد الحميد ص ١٨ ، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية: د/ عطية عدلان ط: دار الإيمان - الإسكندرية ص ٤٢٤ ، العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي : د/ جميل جاسم النشحي ص ٣١٧ .

(٦) أبحاث هيئة كبار العلماء - المجلد الأول ٧٢ وما بعدها ، الورق النقدي حقيقة وحكمًا : د/عبد الله بن سليمان بن منيع ص ١٠٩ ، العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي : د/عجيل جاسم النشحي ص ٣٢٢ ، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية : د/عاشور عبد الجواد عبد الحميد ص ١٨ .

دليل أصحاب هذا الرأي: أن الأوراق النقدية قائمة في الثمنية مقام ما تفرعت عنه من ذهب وفضة، وبناء على ذلك يجرى عليها ما يجرى على النقدين من أحكام؛ لأن البدل يأخذ حكم المبدل منه.^(١)

وبناء على هذا الرأي: فإن الربا يجرى في الأوراق النقدية، كما يجرى في النقدين من الذهب والفضة.^(٢)

ونوقش هذا الاستدلال بما يلي: أن القول بأن الأوراق النقدية بدل عن النقدين، مبنى على كون الأوراق النقدية مغطاة غطاء كاملاً بالذهب أو الفضة، ولكن الواقع خلاف ذلك؛ لأن الأوراق النقدية مجرد وثيقة استمدت قيمتها من اعتمادها من قبل الدولة للتعامل بها، وتلقى الناس إياها بالقبول، وعليه فإن القول بأنها بديل للنقدين كلام لا يستقيم مع الواقع.^(٣)

الرأي الخامس: أن الأوراق النقدية تعتبر نقداً قائماً بذاته، لها حكم النقدين الذهب والفضة في جريان الربا فيها، كما يجرى في النقدين، قياساً عليهما.

وذهب إلى هذا الرأي الشيخ عبد الوهاب خلاف، والشيخ محمد أبو زهرة، والدكتور عبد الله بن سليمان بن منيع، والدكتور/ عجيل جاسم النشعي، والدكتور/ عاشور عبد الجواد عبد الحميد، وهو ما رجحه الدكتور ستر بن ثواب الجعيد، وأقره مجمع الفقه الإسلامي، وغالبية هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية.^(٤)

(١) انظر المراجع السابقة نفس الموضوع ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي : د/ستر بن ثواب الجعيد ص ١٨٢ .

(٢) الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة - د/ محمد سعيد الرملاوي ص ٢١٣ .
(٣) الورق النقدي حقيقة وحكما: د/ عبدالله بن سليمان بن منيع ص ١١١ ، العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي : د/ عجيل جاسم النشعي ص ٣٢٢ ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي : د/ ستر بن ثواب الجعيد ص ١٨٢ .

(٤) أبحاث هيئة كبار العلماء، المجلد الأول ص ٧٦ وما بعدها - قرار هيئة كبار العلماء رقم (١٠) بتاريخ ١٣٩٣/٨/١٧ هـ بشأن الأوراق النقدية، قرارات مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة - رابطة العالم الإسلامي - قرارات الدورة الخامسة المنعقدة من ٨-١٦ من ربيع الآخر ١٤٠٢ هـ - القرار السادس حول العملة الورقية ص ٩٩ - ١٠١ ، مجلة البحوث الإسلامية : مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- تاريخ النشر: ١٥ ذو الحجة ١٤٣٣ هـ العدد (٣١) ص ٣٧٩ وما بعدها - قرار رقم (١٠) بشأن الأوراق النقدية، الورق النقدي حقيقة وحكما : د/ عبدالله بن سليمان بن منيع ص ١٢٦ ، العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي : د/ عجيل جاسم النشعي ص ٣٢٣ ، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية : د/عاشور عبد الجواد عبد الحميد ص ١٨ ، تيسير الوحيين بالاختصار على القرآن مع الصحيحين : د/ عبدالعزيز بن راشد النجدي ط : دار نشر الثقافة - الاسكندرية - الطبعة الرابعة ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في

أدلة أصحاب هذا الرأي: استدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه من القول بأن الأوراق النقدية تعتبر نقداً قائماً بذاته، لها حكم النقدين في جريان الربا فيها كما يجري في النقدين، بما يلي:

(١) رواج الأوراق النقدية، واكتسابها لثقة الناس في التعامل بها، جعلها صالحة لأن تكون مستودعاً عاماً للادخار، وقوة للشراء، ومقياساً للقيم، وهذا كله أكسبها صفة النقدية، حيث أصبحت تؤدي وظيفة النقدين.

(٢) أن التعهد المسجل على هذه الأوراق لا يقصد به إلا تذكير الجهة المصدرة لها - الدولة - عن مسؤوليتهم تجاهها، والحد من الإفراط في الإصدار دون استكمال أسباب الثقة بها، وبناءً على ذلك فهي ليست سندات، كما أن التعهد بها ليس سرقبولها، وإنما ثقة الناس بها هي سرقبولها.

(٣) أن الأوراق النقدية ليس لها قيمة في نفسها، وإنما قيمتها في أمر خارج عنها، فهي ليست عروضاً للتجارة.

(٤) أن علة التحريم في النقدين هي الثمنية، وعليه فكل ثمن يروج بين الناس يتحقق فيه الوصف، ويلحقه الحكم من تحريم الربا ووجوب الزكاة فيه، وهو ما ثبت في الأوراق النقدية.

(٥) أن القول بجعل الأوراق النقدية بدلاً عن النقدين من الذهب والفضة مخالف للواقع، وفي العمل به حرج ومشقة حينما تعتبر الأوراق النقدية جنساً واحداً؛ لأن قيمة الأوراق النقدية وقوتها الشرائية تختلف من بلد لآخر، حسب حالتها الاقتصادية.

(٦) أن مفهوم النقد يشمل كل ما تعامل به الناس، واتخذوه وسيطاً للتبادل، وراج بينهم، أي أنه لا يقتصر على النقدين من الذهب والفضة.

(٧) أن عدم إكساب النقود الورقية لصفة النقدية يفتح باب الربا، ويُضَيِّع حق الفقراء في الكثير من الأوراق النقدية، وفي ذلك مالا يخفى من المفاسد.

(٨) أن الأوراق النقدية اكتسبت قوة الإبرام العام، باعتماد الدولة لها، وحمايتها، وإلزام الناس بالتعامل بها بقوة القانون.^(١)

الفقه الإسلامي : د/ سترين ثواب الجعيد ص ١٨٨ - ص ١٩٤.

(١) أبحاث هيئة كبار العلماء المجلد الأول ص ٧٦ وما بعدها ، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي: د/ سترين ثواب الجعيد ص ١٩٠ ، الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة:

الرأي الراجح: بعد عرض آراء الفقهاء في التكييف الشرعي للنقود الورقية، يتضح أن الرأي الأولي بالقبول، هو الرأي الخامس القائل بأن الأوراق النقدية تعتبر نقداً قائماً بذاته؛ وذلك لقوة أدلته وسلامتها من المعارض، وهو ما أقره مجمع الفقه الإسلامي، والغالبية من هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وكثير من الفقهاء المعاصرين. وهذا الحكم ينطبق أيضاً على النقود المعدنية، كما ينطبق على النقود الورقية، باعتبار أن كلاهما يطلق عليه عرفاً في هذا العصر مصطلح الفلوس.

ثالثاً: حكم أخذ الفوائد البنكية: اختلف الفقه المعاصر في حكم الفوائد البنكية، بين قائل بالإباحة، وقائل بالتحريم، على النحو التالي:

الرأي الأول: يجوز أخذ الفوائد والأرباح على الإيداعات البنكية، وممن ذهب إلى هذا الرأي الشيخ محمد عبده، والشيخ رشيد رضا، والدكتور / محمد سيد طنطاوي (شيخ الأزهر الأسبق)، والشيخ عبد الوهاب خلاف، والشيخ عبد الرحمن العيسى، والشيخ محمود شلتوت (شيخ الأزهر الأسبق)، والأستاذ وفيق القصار، وغيرهم.^(١)

وقد استدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه من القول بالجواز، بما يلي:

(١) أن في القول بإباحة الفوائد والأرباح البنكية مراعاة لتغير الظروف المالية والاقتصادية، والتعاملات التجارية دولياً ومحلياً.

(٢) حاجة الناس إلى التعامل مع البنوك، خاصة إذا كان القصد من هذا التعامل هو الاستثمار والتجارة فيما أحله الله تعالى، أو الوكالة المطلقة، والرضا بما يحدده البنك.^(٢)

د/ محمد سعيد الرملاوي ص ٢١٤ - ص ٢١٥.

(١) فتاوى دار الإفتاء المصرية : فتوى فضيلة الدكتور / محمد سيد طنطاوي بشأن حكم فوائد البنوك - تاريخ الفتوى ١٢ فبراير ١٩٩٦م - رقم الفتوى (٦٦١٥) ، فتوى فضيلة الدكتور شوقي إبراهيم علام بشأن حكم فوائد البنوك وحكم الانتفاع بها - تاريخ الفتوى ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠م - رقم الفتوى (١٥١١) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - المؤتمر الثالث عشر - التجديد في الفكر الإسلامي ما يو ١٠ ٢٠٠٠م ، جريدة صوت الأزهر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٦م، مجلة القانون والاقتصاد - السنة التاسعة - العدد الثالث ص ٥٥١، فوائد البنوك حلال أم حرام ؟ : محمود صديقي مراد - حسن سعيد عبد البر - الناشر: مؤسسة دار أخبار اليوم - إدارة الكتب والمكتبات ص ٧١ وما بعدها، الفتاوى - دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة : الشيخ محمود شلتوت - شيخ الأزهر الأسبق - ط : دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثامنة عشرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م ص ٣٠٤ - ص ٣٠٥.

(٢) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - المؤتمر الثالث عشر - التجديد في الفكر الإسلامي - مايو ٢٠٠١م ، فتوى فضيلة الدكتور / محمد سيد طنطاوي في بيان حكم فوائد البنوك رقم (٦٦١٥) ، فتوى فضيلة الدكتور /

(٣) أن المعاملة التي تتم بين المودع والبنك هي وكالة أو مضاربة، والمأخوذ منها يُعد ربحاً، وإن خالفت هذه المعاملة شرطاً من شروط المضاربة، فهي مخالفة لأقوال الفقهاء وليست مخالفة لكتاب الله تعالى أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، كما أن تحديد الأرباح مقدماً يتم عن طريق البنك، بعد قيامه بدراسة دقيقة لأحوال الأسواق المحلية والعالمية، والأوضاع الاقتصادية في المجتمع، وللظروف المحيطة بكل معاملة، ونوعها، ومتوسط أرباحها.^(١)

(٤) أن المنهى عنه في الربا هو الفائدة الفاحشة، أما الفوائد الناتجة عن الأموال التي يقوم أصحابها بوضعها في البنوك؛ لحفظها من السرقة أو الضياع، مقابل الانتفاع بربح معقول يعيشون منه، فلا حرمة في ذلك.

(٥) أن الفوائد الناجمة عن الأموال التي يقترضها أصحاب الأعمال وذوو المصالح هي أرباح حلال؛ لأنها وسيلة لتشجيع الاستثمار، وتحسين أحوال المعيشة.^(٢)

الرأي الثاني: يحرم أخذ الفوائد البنكية على الفلوس أو الأوراق النقدية، وقد ذهب إلى هذا الرأي الغالبية العظمى من فقهاء الشريعة.^(٣) وهذا الرأي يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، والذي يُعد أحد مقاصد الشريعة.^(٤)

وفي إطار الرد على من قال بحل الفوائد البنكية، يقول الدكتور / على أحمد السالوس: "وقد يقال: بأن هناك من أفتى بحل فوائد البنوك، غير أن هذه هي الفتاوى الشاذة التي لا

شوقي إبراهيم علام بشأن فوائد البنوك وحكم الانتفاع بها - رقم (٥١١١).

(١) فوائد البنوك حلال أم حرام ؟ : محمود صدقي مراد - حسن سعيد عبد البر ص ٧٣ - ص ٨٨

(٢) انظر المرجع السابق ص ٨٣ وما بعدها.

(٣) فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف والمجامع الفقهية حول ربا البنوك والمصارف- تقديم: جماعة من العلماء - سلسلة فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف - ط: دار اليسر. القاهرة - الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ص ٥ - ص ١١٥ ، الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظماً - دراسة مقارنة : د/ إبراهيم الطحاوي ط : مجمع البحوث الإسلامية - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ح ١ ص ٣٠٨ - ص ٣٢٢، اقتصادنا : د/ محمد باقر الصدر - ط: دار التعارف - بيروت - الطبعة الرابعة عشرة ص ٦٣٧ وما بعدها.

(٤) مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية : د/ عبد الرحيم بواقدي - ط: مطبعة الداودي - دمشق - سوريا ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ١٨٦ - ص ١٩٣، الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة - د/ محمد سعيد الرملاوي من ٢٢٠ .

وزن لها أمام الفتاوى التي صدرت عن أعلى اجتهاد جماعي في عصرنا، ومنذ بضعة أشهر عقد مؤتمر عالمي للفتوى وضوابطها، وجمع معظم المفتين في العالم، وصفوة علماء الأمة، وحذر المؤتمر من الفتاوى الشاذة، وبَيَّن خطرها، ومن هذه الفتاوى الشاذة: تحليل فوائد البنوك^(١). ومما يؤيد هذا الرأي أن إقرار الفائدة على الودائع البنكية يهدد الكيان المالي الاقتصادي من عدة نواحي، منها:

(١) يعتبر نظام الفائدة - الربا - كسب غير طبيعي؛ لأن النقود في ذاتها لا تلد، نقوداً؛ لأن الطريق الطبيعي لكسب المال هو الجهد والعمل.

(٢) أن نظام الفائدة - الربا - يؤدي إلى الكساد والتضخم، ويوسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، كما أنه يثقل كاهل المقترضين - دولاً كانوا أو أفراداً - بتضاعف الفائدة عند العجز عن السداد، مما يؤدي إلى تدخل الدول الدائنة في شؤون الدول المدينة.

(٣) يؤدي نظام الفائدة إلى الركود الاقتصادي، ويحبط القوى الإنتاجية في المجتمع، والمتمثلة في الطاقات البشرية؛ فيؤدي إلى البطالة، كما يُعطل المال عن الدوران؛ لأن المُرابي لا يقوم بأي نشاط اقتصادي؛ لأن همه الأكبر هو الحصول على الفائدة المضمونة بدون مخاطر.

(٤) يحول نظام الفائدة - الربا - دون الاستثمار في المشروعات المفيدة للمجتمع، ويوجه المال نحو المشروعات الترفيهية؛ لأنها في الغالب أكثر ربحاً من المشروعات النافعة.^(٢)

إلى غير ذلك من الأضرار الناجمة عن إقرار نظام الفائدة على الودائع البنكية، إضافة إلى ما ذكره الاقتصاديون من أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي يخفض حجم الدخل القومي، وأن انخفاض سعر الفائدة يترتب عليه ارتفاع حجم الاستثمار، وبالتالي يترفع حجم الدخل القومي، وعليه فإن القول بتحريم الفائدة ومنعها يترتب عليه فوائد اقتصادية، وهي ارتفاع حجم الاستثمار، وحجم الدخل القومي.^(٣)

الرأي الراجح: لا شك أن الحديث عن حكم الفوائد البنكية من المسائل الشائكة، فبعد

(١) فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف والمجامع الفقهية حول ربا البنوك والمصارف - تقديم: جماعة من العلماء ص ٧.

(٢) جريدة الرؤية - بقلم حمدي العبدلي - الإثنين ٢٦ من ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩/٦/٣٠ م - الخميس ٢٦ مارس ٢٠٠٩ م، الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي ص ٢٣٣ - ص ٢٣٤.

(٣) بحوث في الفقه المعاصر: د/ حسن الجواهري ط: إيران ١٤١٩ هـ - ج ١ ص ٣٠٧.

عرض كلا الرأيين في هذه المسألة، نجد أن لكل رأي وجهته، فإذا نظرنا إلى أن أغلب الناس تضع أموالها في البنوك، وأن أسعار العملة وقوتها الشرائية تنقص يوماً بعد يوم، قادنا ذلك إلى تغليب القول بإباحة أخذ الفائدة، مقابل قيام البنك باستغلال هذه النقود وتشغيلها. وعلى الجانب الآخر إذا نظرنا إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي تجتاح العالم من وقت لآخر، والتي ذكر العديد من خبراء الاقتصاد أن سببها هو التعامل بنظام الفائدة، قادنا ذلك إلى ترجيح القول بحرمها.

لذا كان لابد من البحث عن بدائل إسلامية أخرى تحل محل الإقراض والإيداع بنظام الفائدة، المعمول به في البنوك والمصارف التقليدية.^(١)

رابعاً: تأثير سعر الفائدة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: يعتبر سعر الفائدة أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، إلا أن تأثيره يتوقف على العلاقة النسبية والتباين بين أسعار الفائدة على العملات الأخرى، حيث تعتبر أسعار الفائدة المرتفعة استثماراً جذاباً للأجانب الذين يبحثون عن عائد خالي من المخاطرة على أموالهم، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على عملة الدولة التي تشهد ارتفاعاً بسعر الفائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.^(٢) وبذلك تتسبب أسعار الفائدة المرتفعة في ارتفاع سعر الصرف؛ لأنها تقدم للمقرضين عائداً أعلى نسبة لبلدان أخرى، وبذلك تجتذب رأس المال الأجنبي.^(٣)

وهذا يعني أن لارتفاع سعر الفائدة أثر إيجابي على قيمة العملة، ومثال ذلك: ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي سنة ١٩٨٢م بعد انخفاض استمر لمدة عامين، وذلك بعد قيام المؤسسات النقدية الأمريكية برفع سعر الفائدة.

وفي المقابل يعتبر انخفاض سعر الفائدة مؤشراً على انخفاض قيمة العملة؛ لأن أسعار الفائدة المنخفضة تميل إلى خفض أسعار الصرف.^(٤)

(١) الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي : د/ محمد سعيد الرملاوي ص ٢٣٥.

(٢) تحليل الأثر المتبادل لتغير سعر الفائدة على حركة أسعار الصرف : عثمان عبد السلام فاروس - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اقتصاد العلاقات الدولية - إشراف : د/ جواد مدين على - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سورية ٢٠١١م ص ٦٦ ، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي : منال تيسير سرور ص ٨٩.

(٣) العوامل الستة المؤثرة على أسعار الصرف : بيرغن جيسون فان - مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد (٧٥) - الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - أغسطس ٢٠١٨م ص ٢٠.

[HTTPS://Search.mandumah.com/Record/927879](https://Search.mandumah.com/Record/927879)

(٤) العوامل الستة المؤثرة على أسعار الصرف : بيرغن جيسون فان - مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد (٧٥) ص ٢٠ ، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي :

وبذلك يكون ارتفاع سعر الفائدة سبباً لقوة العملة، وانخفاضها سبباً لضعفها، وهذا يخص العملات التي تعمل على أساس قوى العرض والطلب، بخلاف العملات التي تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للتأثير عليها.

فمثلاً لو فرضنا أن سعر الفائدة في الدولة (أ) هو ٣٪، وفي الدولة (ب) هو ١٪ وأن سعر الصرف بين عمليتي الدولتين هو ٣:١، فإن تفاوت الفائدة سيؤدي إلى قيام مواطنو الدولة (ب) بشراء عملة الدولة (أ)، واستثمار عملة هذه الدولة للحصول على مردود ٣٪ بدلاً من الاحتفاظ بعملتهم التي تعطى فائدة أقل.^(١) وبذلك يكون سعر الفائدة قد أثر في سعر صرف العملات.

معدلات الفائدة: تختلف أسعار الفائدة من بلد لآخر تبعاً لوفرة رأس المال فيها أو ندرته، حيث إن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها رأس المال، وبناء على ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة برأس المال إلى البلدان النادرة برأس المال، على شكل قروض معقودة بينهم، بهدف الوصول إلى ربح أكبر. وبذلك يبدو أن هناك مقارنة لأسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الأجنبية، على النحو التالي: **أسعار الفائدة المحلية:** في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، سيؤدي هذا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل المحلي، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية، وزيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها. **أسعار الفائدة الأجنبية:** في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية، سيؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض قيمة العملة المحلية.^(٢)

ويتضح مما تقدم: أن سعر الفائدة يؤثر في سعر الصرف الأجنبي من خلال التأثير في الطلب على العملة. فأسعار الفائدة المرتفعة تجذب المستثمرين الأجانب، مما يزيد من الطلب على العملة، ومن ثم ارتفاع قيمتها، فيكون لزيادة الطلب على العملة بسبب ارتفاع سعر الفائدة أثر واضح في زيادة أسعار الصرف، والعكس صحيح.^(٣)

منال تيسير سرور ص ٨٩ - ص ٩٠. [HTTPS://www.yallaForex.net](https://www.yallaForex.net)

(١) التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية): أ. د. ماجي شبيب الشمري - م. د/ حسن كريم حمزة - ص ٢٨٠ - ص ٢٨٤.

(٢) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية - د/ جمال مساعدي أ. د/ شريف غياط - مجلة دراسات العدد الاقتصادي - المجلد (١٠) - العدد (٢) - جوان (يونيو) ٢٠١٩م - الجزائر ص ٢١ - ص ٢٢.

(٣) كيف تؤثر أسعار الفائدة على أسعار الصرف: [HTTPS://www.westernunion.com](https://www.westernunion.com)

المبحث الرابع

الميزان التجاري (التغيرات في قيمة الصادرات والواردات)

قبل الحديث عن الميزان التجاري باعتباره أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أقوم بتعريف الميزان التجاري لغة واصطلاحاً، ثم بيان أنواعه، على النحو التالي:

أولاً: تعريف الميزان التجاري:

(١) الميزان في عرف أهل اللغة: الميزان: هو الآلة التي توزن بها الأشياء. والميزان الحسابي في الاقتصاد: هو بيان ما للدولة وما عليها من الديون قَبْلَ الدول الأخرى. والميزان التجاري: هو بيان قيمة الصادرات وقيمة الواردات.^(١)

(٢) والتجارة في عرف أهل اللغة: التجارة لغة: هي ما يتجر فيه، وتقليب المال لغرض الربح. كما تطلق على حرفة التاجر.^(٢)

والتاجر: هو الذي يبيع ويشترى. ويقال أرضٌ مَتَجَرَّةٌ: أي يُتَجَرُّ فيها وإليها.^(٣)
(٣) أما تعريف التجارة اصطلاحاً: فهي: "تقليب المال بالبيع والشراء؛ لغرض الربح". وقيل: "هي مبادلة بضائع أو أدوات أو محاصيل أو مال من أي نوع كان، بين أمم أو أفراد، وذلك بطريقة المقايضة، أو البيع والشراء".^(٤)

(٤) أما تعريف الميزان التجاري في الاصطلاح الاقتصادي: ^(٥) يُعرف الميزان التجاري باسم (الصادرات الصافية)، وهو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض، أي أن الصادرات أكبر من الواردات، أو عجز،

(١) المعجم الوسيط ج ٢ ص ١٠٣٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ج ١ ص ٨٢.

(٣) القاموس المحيط ص ١٨٥ - حرف التاء - رقم (٩٢٩ تجر).

(٤) موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر - ١٢ شعبان ١٤٣٢ هـ - رقم (٩) - التجارة).

(٥) الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري : أن الميزان التجاري : بيان مالي يرصد واردات وصادرات الدولة من السلع مع بقية دول العالم . أما ميزان المدفوعات: فهو بيان مالي يتتبع جميع المعاملات الاقتصادية التي تجريها الدولة مع بقية دول العالم. وبذلك يكون الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات.

- ميزان التجارة وميزان المدفوعات - الفروق: [HTTPS://byjus.com](https://byjus.com)

أي أن الواردات أكبر من الصادرات، في تجارتها الخارجية.^(١) وقد عُرِفَ الميزان التجاري بأنه: "الفرق في القيمة بين مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو المبيعات، خلال فترة زمنية معينة، اصطلاح على أن تكون سنة ميلادية. وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال، ويُسمى ميزان المدفوعات". ويقصد بالصادرات: قيمة السلع التي أنتجت داخل البلد، وتم بيعها للأشخاص المقيمين في الخارج. أما الواردات: فهي قيمة السلع التي استُقدِمَت من خارج البلد.^(٢) كما عرف أيضاً بأنه: "بيان إحصائي يخص التجارة الدولية، حيث يدرج من خلاله كُلاً من قيمة الصادرات والواردات الخاصة بالدولة".^(٣)

ثانياً: أنواع الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري مقياس قوة كل دولة من الناحية الاقتصادية؛ لذلك فهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية، يمكن من خلالها تحديد الوضع الاقتصادي للدول بشكل فعال، وتتمثل هذه الأنواع الثلاثة فيما يلي:

(١) الميزان التجاري الإيجابي: ويُعرف بالميزان التجاري الفائض، ويُشير بذلك إلى مفهوم تجاوز صادرات الدولة على وارداتها، أي أن صادرات الدولة من السلع والخدمات تكون أكثر من وارداتها، وهو ما يُسمى بالفائض في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة يتسم اقتصاد هذه الدولة بالاستقرار. وهذا يعنى حدوث النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، كما تساعد الزيادة في نسبة الصادرات في قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الدولية.

(٢) الميزان التجاري السلبي: ويُعرف بالميزان التجاري العاجز، ويُعد مؤشراً لكون السلع المستوردة أكثر من السلع المصدرة لدولة ما، أي أن واردات الدولة من السلع والخدمات أكثر من صادراتها، وهو ما يُسمى بالعجز في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة يتسم اقتصاد هذه الدولة بعدم الاستقرار. ويُشكل هذا النوع من الميزان التجاري مشكلة بالنسبة لمعظم الدول، خاصة على المدى البعيد، حيث ينطوي على تحمل الديون والقروض الأجنبية.

(٣) الميزان المتوازن: ويُقصد بالميزان المتوازن: أن القيمة الإجمالية للمنتجات المصدرة لدولة ما، تساوي القيمة الإجمالية للمنتجات المستوردة.^(٤)

(١) الميزان التجاري - الهيئة العامة للإحصاء : [HTTPS://www.sats.gov.sa](https://www.sats.gov.sa)

(٢) الموسوعة السياسية - الميزان التجاري: دينا الغضبان - ٢٠٢٠/٤/٣٠ م:

[HTTPS://political-encyclopedia.or/dictionary](https://political-encyclopedia.or/dictionary)

(٣) الركن الاقتصادي - تعريف الميزان التجاري وأنواعه ومكوناته : أمجد فايد - ٣١ / ديسمبر / ٢٠٢١ م :

[HTTPS://economiccorner.com](https://economiccorner.com)

(٤) انظر المرجع السابق نفس الموضوع ، دليل تعلم المحاسبة - أنواع الميزان التجاري : آلاء صالح ٣ سبتمبر ٢٠٢٣ م:

[HTTPS://almohasabah.com](https://almohasabah.com)

، تعريف الميزان التجاري : فرح قنديل ١٦ أغسطس ٢٠٢٣ م : [HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

ثالثاً: تأثير الميزان التجاري في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: يُعتبر الميزان التجاري أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، ويبدو ذلك جلياً حينما يتم تصدير السلع، حيث إن قيمة هذه السلع تدفع للمُصدِّر بالعمللة الأجنبية، وعندما يقوم المُصدِّر ببيع تلك العملات الأجنبية المتحصل عليها مقابل عملته الوطنية، فإن الطلب على عملته الوطنية سيزيد، وزيادة الطلب على عملته سوف يُحَسِّن من سعرها.

وعكس ذلك في حالة الاستيراد، حيث إنه في حالة الاستيراد للسلع من الخارج سترتب عليه دفع مبالغ بالعمللة الأجنبية؛ حتى يتمكن المستورد من الحصول على السلع المستوردة، وفي هذه الحالة يلجأ المستورد إلى بيع عملته الوطنية من أجل الحصول على العملة الأجنبية، وهو بدوره سيزيد من عرض عملته الوطنية، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض قيمتها.^(١)

وبذلك يتضح: أن الصادرات والواردات تعمل كمؤثر في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، فحين ترتفع قيمة الصادرات ستتجه قيمة عملة الدولة المصدرة للارتفاع، نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها؛ لأن زيادة الطلب على هذه العملة يعنى زيادة العمالة، والانتاج؛ وذلك نتيجة لقيام المصانع المحلية بزيادة الإنتاج، فيكون تزايد نسبة الصادرات المباعة للعالم مؤشراً إلى وجود طلب أكثر على عملة الدولة المصدرة؛ وذلك لإتمام عملية الشراء منها، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها، بينما يؤدي انخفاض نسبة الصادرات إلى انخفاض سعر صرف العملة.^(٢)

، الموسوعة السياسية - الميزان التجاري : دينا الغضيان ٢٠٢٠/٤/٣٠م:

[HTTPS://Political-encyclopedia.org/dictionary](https://political-encyclopedia.org/dictionary)

(١) التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية) : أ. د/ مايح شبيب الشمري م. د/ حسن كريم حمزة - الناشر : دار الكتب والوثائق الوطنية - بغداد ٢٠١٥م - ص ٢٨٠ - ص ٢٨٤.

(٢) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية : د/ جمال مساعدي - د/ أشرف غياط - بحث منشور بمجلة دراسات العدد الاقتصادي - الجزائر - المجلد (١٠) - العدد (٢) - جوان (يونيو) ٢٠١٩م ص ٢٣ ، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي : منال محمد تيسير سرور ص ٩٢ - ص ٩٤.

المبحث الخامس

المعروض النقدي

قبل الحديث عن المعروض النقدي كأحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سأعرض لبيان المراد بالمعروض النقدي، وأنواعه، على النحو التالي:

أولاً: بيان المراد بالمعروض النقدي: المعروض النقدي: هو إجمالي كمية النقود المتداولة، من الأوراق النقدية، والعملات المعدنية، والأرصدة الموجودة في الحسابات المصرفية. كما عُرِفَ بأنه: مجموعة من الأصول الآمنة التي يمكن للأسر والشركات استخدامها؛ لإجراء المدفوعات، أو الاحتفاظ بها كاستثمارات قصيرة الأجل.^(١)

القاعدة النقدية: تشمل القاعدة النقدية لأي دولة أي عملة متداولة، بالإضافة إلى الأموال المحتفظ بها كاحتياطيات لدى البنوك، ولدى البنك المركزي.

فالمعروض النقدي لأي دولة يشير إلى إجمالي الأموال المتداولة، ويشمل ذلك الأوراق النقدية، والعملات المعدنية، والأموال التي يحتفظ بها المستهلكون في الحسابات المصرفية.^(٢)

كما عرف البعض العرض النقدي باعتباره مرادفاً للسياسة النقدية بأنه: "مجموعة الإجراءات والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي؛ للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني؛ بغرض تحقيق الأهداف المنوطة به تحقيقها".

كما عُرِفَت السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها الدولة من خلال السلطة النقدية؛ بهدف التحكم في عرض النقد؛ بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً، والاقتصادي عموماً".^(٣)

ثانياً: أنواع العرض النقدي: يتنوع العرض النقدي إلى ثلاثة مستويات، على النحو التالي:

(١) العرض النقدي (M1): العرض الضيق: ويشتمل هذا النوع على وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي خارج الجهاز المصرفي، وتتكون هذه الوسائل من النقود الورقية، والنقود المعدنية، وتستعمل كوسيلة دفع حاضرة.

(١) ماذا يعنى المعروض النقدي في الاقتصاد؟ ٢٠٢٤/٧/١٩: [HTTPS://www.FederalReserve.gov](https://www.FederalReserve.gov)

(٢) القاعدة النقدية : التعريف ، ما تتضمنه ، مثال - investopedia : [HTTPS://www.investopedia.com](https://www.investopedia.com)

(٣) العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٢١ م - /حميد صالح الأنصاري - طالب ماجستير - د/باسل ياسر بليلة : أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز- المجلة العلمية لنشر البحوث - S.J.R.P يناير ٢٠٢٣ م ص ٨- ص ٩.

(٢) العرض النقدي (M2): العرض الواسع: ويشمل هذا النوع عرض النقود على أساس وسائل الدفع (M1)، كما يشمل الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية بالعملتين المحلية والأجنبية، والودائع بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية، وبنوك الاستثمار، وفروع البنوك الأجنبية.

(٣) العرض النقدي (M3): وهو العرض الأوسع: حيث يشمل إجمالي السيولة المحلية، كما يشمل عرض النقود على أساس وسائل الدفع (M2)، إضافة إلى الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية، وبوالص التأمين، والودائع الآجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية غير البنوك التجارية.^(١)

ثالثاً: تأثير المعروض النقدي في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: يلجأ البنك المركزي إلى استخدام سياسات نقدية تتلاءم والأوضاع الاقتصادية للدولة، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار، والتنمية الاقتصادية.

فإذا رغب البنك المركزي في زيادة المعروض من النقود والائتمان؛ من أجل رفع مستوى الدخل والعمالة، فإنه يتبع سياسة نقدية توسعية، وهو ما يترتب عليه إضعاف القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى في سوق العملات الأجنبية.

أما إذا رغب البنك المركزي في تقليص المعروض من النقود والائتمان، من أجل مواجهة التضخم، فإنه يتبع سياسة نقدية انكماشية، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى في سوق العملات الأجنبية.^(٢)

رابعاً: علاقة نسبة زيادة المعروض النقدي بنسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان، وتأثير ذلك في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: من الضمانات المهمة للسياسة النقدية في علاقتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نسبة المعروض النقدي، ومعدل نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان، من أجل المحافظة على استقرار الأسعار.

فإذا كانت الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الإنتاج متناسب هو الآخر مع معدل

(١) العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٢١م: أ/ حميد صالح الأنصاري - د/ باسل ياسر بليلة ص ٢١.

(٢) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي: منال محمد تيسير سرور - رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية ص ٩٠.

نمو السكان، فإن ذلك سيترتب عليه ثبات مستوى الأسعار. أما إذا كانت الزيادة في المعروض النقدي لا تتناسب مع الزيادة في الإنتاج ومعدل نمو السكان، فإذا ذلك سيؤدي إلى تذبذب التنافس بين السلع المحلية ونظيراتها من السلع الأجنبية، بسبب التفاوت الحاصل في الأسعار، والنتيجة عن عدم التناسب بين الزيادة في المعروض النقدي مع الزيادة في الإنتاج ومعدل نمو السكان. تأثر سعر الصرف بهذه العلاقة: إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أكبر من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة السلع المحلية، مما يترتب عليه زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك سيزيد الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي سيزداد المعروض من العملة المحلية في سوق العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. أما إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أقل من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمة السلع المحلية، مقارنة بالأسعار العالمية، وبذلك سيزيد الطلب الخارجي على السلع المحلية، مخلفاً وراءه زيادة في المعروض من العملة الأجنبية، مع زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يترتب عليه ارتفاع قيمتها.^(١)

(١) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية : د/ جمال مساعدي - د/ شريف غياط - مجلة دراسات العدد الاقتصادي - المجلد (١٠) العدد (٢) يونيو ٢٠١٩ م - الجزائر ص ٢١.

المبحث السادس

تكاليف الإنتاج المحلية

قبل الحديث عن تكاليف الإنتاج المحلية كأحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أتعرض لبيان المراد بتكاليف الإنتاج، وبيان أنواعها، على النحو التالي:

أولاً: بيان المراد بتكاليف الإنتاج: مصطلح تكاليف الإنتاج يراد به: التكلفة الإجمالية المباشرة وغير المباشرة، التي تتكبدها الجهة المنتجة عند قيامها بإنتاج كمية من السلع أو الخدمات، ويدخل ضمن تكاليف الإنتاج مجموعة متنوعة من النفقات، مثل نفقات العمالة، والمواد الخام، والأرض، ورأس المال، وغير ذلك من المصاريف الضرورية لعملية الإنتاج، مثل الأجرة التي تدفعها الجهة المنتجة للحصول على الموقع اللازم للعمل، وكذلك أجور العمال، سواء كانوا يقومون بأعمال تنفيذية أو إدارية، كما تدخل الضرائب المفروضة على الشركة المنتجة ضمن هذه التكاليف.^(١)

ثانياً: أنواع تكاليف الإنتاج: تتنوع تكاليف الإنتاج وفقاً لعدة عوامل، أهمها كمية السلع المنتجة، وعليه فإن تكاليف الإنتاج تنقسم إلى أنواع ثلاثة، على النحو التالي:

(١) التكاليف الثابتة: وهي التكاليف الإنتاجية التي لا تتأثر بتغير كمية المنتجات التي تم إنتاجها، وتلتزم الجهة المنتجة بدفعها في جميع الحالات، حتى ولو لم يكن هناك إنتاج على الإطلاق، أو في حال وصل الإنتاج إلى طاقته القصوى. وتكون التكاليف الثابتة محدودة زمنياً، ولا يتم دفعها إلا فيما يتعلق بالإنتاج لفترة زمنية معينة، كما أنها قد تتغير على المدى البعيد، ومن أمثلة التكاليف الثابتة: الرواتب، والمكافآت، وأجرة مكان الإنتاج، وتكلفه تشغيل الأجهزة والمعدات.

(٢) التكاليف المتغيرة: هي التكاليف التي تتغير بتغير كمية الإنتاج، أي أنها تزيد إذا زادت كمية الإنتاج، وتنخفض إذا انخفض الإنتاج، وفي حالة عدم وجود إنتاج، أي إذا كانت كمية الإنتاج صفراً، فإن المنتجين لا يتحملون أي تكاليف متغيرة، ومن أمثلة التكاليف المتغيرة: عمولات المبيعات، تكاليف المواد الخام المستخدمة في الإنتاج.

(٣) التكاليف الإجمالية: تشمل التكاليف الإجمالية التكلفة الاقتصادية الكلية للإنتاج، أي

(١) تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الجزئي : <https://mawdoo3.com>

، كلفة الإنتاج - ويكيبيديا : <https://ar.wikipedia.org>

أنها عبارة عن مجموع كل من إجمالي التكاليف الثابتة، وإجمالي التكاليف المتغيرة، التي تتكبدتها الجهة المنتجة جراء عملية الإنتاج.^(١)

ثالثاً: تأثير تكاليف الإنتاج المحلية في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية:

يظهر تأثير تكاليف الإنتاج المحلي في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية في حالتين: الحالة الأولى: ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية: يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي إلى عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية؛ نظراً لارتفاع أسعارها، نتيجة ارتفاع تكلفة إنتاجها، وبالتالي سيتجه المستهلك إلى السلع المستوردة، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الصادرات، ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وزيادة المعروض من العملة المحلية في سوق العملات الأجنبية، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى انخفاض قيمتها.

الحالة الثانية: انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية: يترتب على انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي إقبال المستهلك على المنتجات المحلية، نظراً لانخفاض أسعارها، نتيجة انخفاض تكلفة إنتاجها، وبالتالي سوف يعزف- أي المستهلك - عن السلع المستوردة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية، وزيادة المعروض من العملة الأجنبية في سوق العملات الأجنبية، وهذا سترتب عليه ارتفاع قيمة العملة المحلية.^(٢)

ويتضح مما تقدم: أن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي سترتب عليه الإعراض عن السلع المحلية، والإقبال على السلع المستوردة، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مع زيادة المعروض من العملة المحلية، مما يعني انخفاض قيمتها.

كما أن انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي سترتب عليه الإقبال على السلع المحلية والإعراض عن السلع المستوردة، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، مع زيادة المعروض من العملة الأجنبية، مما يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية.

(١) تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الجزئي : ميس أحمد ٢٠٠٠ أغسطس ٢٠٢٢ م: [HTTPS://mawdoo3.co](https://mawdoo3.co) ، تكاليف الإنتاج - Production costs - الجلسة العلمية الخاصة - اقتصاديات الإنتاج الحيواني - السنة الرابعة - اقتصاد زراعي ص ٢ - ص ٣.

(٢) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية - : د/ جمال مساعدي - د/ شريف غياث - مجلة دراسات العدد الاقتصادي - المجلد - (١٠) - العدد (٢) يونيو ٢٠١٩ م - الجزائر - ص ٢٤.

المبحث السابع

الموازنة الحكومية

قبل الحديث عن الموازنة العامة باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أقوم ببيان المراد بها، والفرق بينها وبين الميزانية، على النحو التالي:

أولاً: التعريف بالموازنة العامة: عُرِفَت الموازنة العامة بتعريفات عدة، منها أنها: "خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة زمنية قادمة، غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة".^(١)

كما عُرِفَت أيضاً بأنها: "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة، عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة، وتمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها". وتعتبر الموازنة العامة سجل الإيرادات والنفقات العامة للحكومة خلال فترة زمنية قادمة، وهي عادة سنة، وتسعى الحكومة خلال تلك المدة لتمويل هذه النشاطات التي تم رسمها من قبل.^(٢)

ويتضح من خلال النظر في تعريف الموازنة العامة أنها تُعد الأداة الرئيسة لوزارة المالية؛ لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وذلك من خلال الوصول للحد الأقصى من الإيرادات، ولإعادة تنظيم أولويات الإنفاق، من أجل خدمة المجتمع على نحو أفضل.^(٣)

ثانياً: الفرق بين الميزانية والموازنة: تعد الميزانية أداة محاسبية لتوضيح الوضع المالي في نهاية العام، أما الموازنة فهي عملية تخطيطية تحدد مسار العمل المالي المقبل، وتعتمد على توقعات المستقبل، وتتميز الميزانية بطبيعتها القائمة على البيانات السابقة، بينما تعتمد الموازنة على

-
- (١) الموازنة العامة للدولة ، مفهومها ، مكوناتها ، إجراءات تشريعها والرقابة عليها : أحمد شنان - سرود هوشيار - مجلس النواب العراقي - دائرة البحوث والدراسات النيابية- قسم بحوث الموازنة - الدورة الانتخابية الخامسة - السنة التشريعية الثانية - الفصل التشريعي الأول ص ٢. [HTTPS://iq.Parliament.iq](https://iq.Parliament.iq)
- (٢) أثر عجز الموازنة العامة على سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للنفقات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة ٢٠١٨م-٢٠٠٣م: مكاوي هجيرة - بوبكر محمد - بحث منشور بمجلة الاستراتيجية والتنمية - المجلد (١٠) - العدد (٥) أكتوبر ٢٠٢٠م ص ٧٣.
- (٣) يونيسف - وزارة المالية - جمهورية مصر العربية - الموازنة بشفافية - دليل الموازنة العامة المصرية - رقم (١) ص ١. [HTTPS://www.unicef.org](https://www.unicef.org)

التوقعات المستقبلية.^(١)

ثالثاً: تأثير الموازنة الحكومية في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: من التعريفات السابقة للموازنة العامة يتضح أنها تشتمل على توقع للإيرادات العامة، وإجازة للدولة بالإنفاق العام، خلال فترة زمنية مقبلة، وهي سنة في المعتاد، وأنها تمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.^(٢)

وحتى نستطيع إظهار تأثير الموازنة العامة للدولة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، لابد أن نفرق بين حالتين للموازنة العامة:

الحالة الأولى: الفائض في الموازنة: في هذه الحالة -حالة الفائض- يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق، أي أن النفقات الفعلية قد تراجعت عن الموارد المحققة، وفي هذه الحالة يتحقق الفائض في الموازنة، الأمر الذي سيؤثر إيجاباً على العملة المحلية، أي أنها ستحقق ارتفاعاً في سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

الحالة الثانية: العجز في الموازنة: وفي هذه الحالة يكون معدل الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات، أي أن النفقات فاقت الإيرادات، وفي هذه الحالة سيتحقق العجز في الموازنة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على العملة المحلية، وهو ما يعني انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.^(٣)

(١) ما هو الفرق بين الميزانية والموازنة. [HTTPS://www.daftra.com](https://www.daftra.com)

(٢) المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا : د/ علي كنعان - الناشر: دار الرضا للنشر - دمشق - سورية ٢٠٠٢م ص ٨٦.

(٣) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي: منال محمد تيسير سرور ص ٩٤.

المبحث الثامن

معدل البطالة

قبل الحديث عن معدل البطالة باعتباره أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أتعرض لبيان معنى البطالة وأنواعها، ثم أذكر المراد بمعدل البطالة، على النحو التالي:

أولاً: تعريف البطالة:

(١) البطالة في عرف أهل اللغة: البطالة هي التَّعَطُّلُ، وهو نقيض العمالة، من بطل الأجير من العمل فهو بَطَّالٌ، ورجل بَطَّالٌ، أي يَبْنِ البطالة بالفتح. ويقال بَطَّلَ الشيء بَطْلاً وبُطُولاً وبُطْلَاناً: أي ذهب ضياعاً وخُسراً. وبطل الأجير: أي تَعَطَّلَ. ^(١) فالبطالة في اللغة هي: التَّعَطُّلُ والعجز عن الكسب.

(٢) البطالة في عرف الفقهاء: لا يخرج معنى البطالة في الفقه الإسلامي عن المعنى اللغوي، وهو: التَّعَطُّلُ والعجز عن الكسب. ^(٢)

وقد عرَّف بعض المعاصرين البطالة بأنها: "العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز، سواء كان ذاتياً، كالصغر أو العتة أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل، أو غير ذاتي، كالاشتغال بتحصيل العلم، أو بدون عذرهماوناً وكسلاً". ^(٣)

(٣) تعريف البطالة في الأنظمة المعاصرة: عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: "لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له، وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والانتاج". ^(٤)

(١) القاموس المحيط ص ١٣٩ حرف الباء (٦٣٥ بطل)، مقاييس اللغة ص ٩٦ - ص ٩٧ كتاب الباء - باب الباء والطاء وما يثلاثهما، المصباح المنير ص ٣٦ كتاب الباء والطاء وما يثلاثهما، المعجم الوسيط ح ١ ص ٦١.

(٢) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين- الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م ح ١ ص ٤٦.

(٣) مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام: د/ سامر مظهر قنطقجي - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م ص ١٧، مشكلة البطالة وعلاجها - دراسة مقارنة بين الفقه والقانون: د/ جمال حسن أحد عيسى - الناشر: اليمامة - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ص ٥١ - ص ٥٢.

(٤) منظمة العمل الدولية - دورة (٧١) لعام ١٩٨٥ م ص ٨٥، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام: د/ سامر مظهر قنطقجي ص ١٧، البطالة والوسائل الشرعية لمحاربتها: دراسة فقهية: د/ عادل موسى عوض جاب الله - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - العدد السادس والثلاثون - الإصدار الثالث يوليو ٢٠٢٤ م الجزء الأول ص ١٥.

كما عُرِفَتْ أيضاً بأنها: كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده.^(١)

وعُرِفَتْ أيضاً بأنها: عدم الحصول على فرصة عمل أو وظيفة لكل قادر على العمل محتاج إليه.^(٢)

من خلال هذه التعريفات يتضح أن البطالة يراد بها: عدم توافر فرص عمل للقادرين عليه، الراغبين فيه، الباحثين عنه، فليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً، وأيضاً ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر عاطلاً، فدائرة العاملين في الأنظمة المعاصرة أكبر بكثير من دائرة العاطلين.^(٣) وتعد البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم، وتعد السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية، وتختلف حدتها من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر.^(٤)

ثانياً: أنواع البطالة: يقسم الاقتصاديون البطالة إلى خمسة أنواع أساسية، وهي:

النوع الأول: البطالة الموسمية: وهي التي تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، مثل خدمات السياحة الصيفية، وموسم الحج وغير ذلك، فمثلاً: تزداد نسبة البطالة في البلدان السياحية خلال فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف.

النوع الثاني: البطالة الهيكلية: وهي التي تنشأ نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد، مثل التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، وإحلال الآلة محل العنصر البشري، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال.

النوع الثالث: البطالة الدورية: وينشأ هذا النوع نتيجة لركود قطاع العمال خلال فترات الركود والكساد من الدورة الاقتصادية، وذلك حين يفضل أصحاب العمل الإيقاف المؤقت عن العمل بدلاً من تخفيض الأجور، في حالات الركود والانكماش الاقتصادي.

(١) الحل الإسلامي لمشكلة البطالة : د/ كمال الدين عبد الغنى المرسي - الناشر : دار الوفاء - الإسكندرية - الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م ص ١١، البطالة وأنواعها - الفصل السابع - جامعة الملك سعود ص ٨.

<https://Fac.Ksu.Edu.Sa>

(٢) مبادئ الاقتصاد الكلي : د/ خالد الواصف الوزني - الناشر : دار وائل للنشر والتوزيع - عمان ٢٠٠٦ م ص ٢٦٨.

(٣) مشكلة البطالة وعلاجها - دراسة مقارنة بين الفقه والقانون : د/ جمال حسن أبو عيسى ص ٥٢، البطالة والوسائل الشرعية لمكافحتها - دراسة فقهية : د/ عادل موسي عوض جاب الله ص ١٥.

(٤) مشكلة البطالة - الجامعة المستنصرية ص ١. [HTTPS://Uomustansiriyah.Edu.iq](https://Uomustansiriyah.Edu.iq)

النوع الرابع: البطالة المؤقتة أو الجزئية (الاحتكاكية): وهي التي تحدث نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين، بين المناطق والمهن المختلفة.

النوع الخامس: البطالة المقنعة: وهي التي تنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال العاملين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعنى وجود عمالة فائضة، لا تنتج شيئاً، ويظهر هذا النوع في المصالح الحكومية في الدول كثيفة السكان.^(١)

ثالثاً: تعريف معدل البطالة: عُرِّف مُعَدَّل البطالة بأنه: قياس عدد العاطلين عن العمل في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويُعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل.^(٢) كما عُرِّف بأنه: قياس نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوى العاملة في بلد ما.^(٣) وعُرِّف أيضاً بأنه: "النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بشرط أن يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي السكان النشطين".

ويمكن حساب معدل البطالة على النحو التالي:

$$\text{(عدد العاطلين} \div \text{عدد القوة العاملة} \times 100 = \text{معدل البطالة)}^{(٤)}$$

ويعتبر معدل البطالة مؤشراً يقيس عدد الأشخاص العاطلين الذين قاموا بالبحث عن عمل دون جدوى.^(٥)

رابعاً: تأثير معدل البطالة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: تعتبر البطالة من أهم محددات القوة الاقتصادية، حيث يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض الدخل، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وكذلك انخفاض القدرات الاستهلاكية.^(٦) وتعتبر معدلات البطالة من المؤشرات التي يتم متابعتها بالنسبة للأسواق المالية، حيث تعطي تلك البيانات نظرة شاملة عن الوضع الاقتصادي والتوقعات الخاصة به، ولبيان تأثير معدل البطالة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، لا بد أن نفرق بين حالتين.

(١) البطالة وأنواعها - الفصل السابع - (١) البطالة - جامعة الملك سعود ص ١١ وما بعدها:

[HTTPS://Fac.Ksu.Edu.Sa](https://fac.ksu.edu.sa)

(٢) الأسواق المالية وأدواتها : د/ نضال الشعار - الناشر: الجندي للطباعة والنشر - حلب - سورية - الطبعة الثالثة ٢٠٠٦ م ص ٢٧٨.

(٣) معدل البطالة - المؤشرات الأساسية: [HTTPS://www.avatrade.ar.com](https://www.avatrade.ar.com)

(٤) معدل بطالة : ويكيبيديا : [HTTPS://www.ar.wikipedia.org](https://www.ar.wikipedia.org)

(٥) معدل البطالة: [HTTPS://www.arabic.trader.com](https://www.arabic.trader.com)

(٦) انظر المصدر السابق نفس الموضع.

الحالة الأولى: ارتفاع معدلات البطالة: يعتبر ارتفاع معدلات البطالة مؤشراً على احتمال مواجهة الاقتصاد فترة صعبة، أي لا تتوافر بها حالة الاستقرار الاقتصادي، ويترتب على ذلك انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني أن ارتفاع معدلات البطالة يؤثر سلباً على العملة المحلية، بانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

الحالة الثانية: انخفاض معدلات البطالة: قد يكون في انخفاض معدلات البطالة إشارة إلى احتمال تضخم الرواتب، أي ارتفاع الدخل النقدي - الأجور والأرباح - وبالتالي ارتفاع الطلب على المزيد من الموظفين، وهو ما يؤثر إيجابياً على العملة المحلية، وهو ما يعني ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.^(١)

(١) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي : منال محمد تيسير سرور ص ٩٥.

المبحث التاسع

الدخل الحقيقي للفرد

قبل الحديث عن الدخل الحقيقي للفرد كأحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أتعرض - بمشيئة الله تعالى - لبيان معنى الدخل لغة واصطلاحاً، والفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، عل النحو التالي:

أولاً: بيان المراد بالدخل الحقيقي للفرد:

(١) المراد بالدخل في عرف أهل اللغة: الدَّخْلُ: هو المال الذي يدخل على الإنسان من زراعة أو صناعة أو تجارة. كما يطلق الدَّخْلُ: على الدَّاءِ الدَّاخِل في أعماق البدن، والفساد، والعيب، والريبة.^(١)

(٢) تعريف الدخل اصطلاحاً: يشمل مفهوم الدخل: الأموال النقدية، والممتلكات غير النقدية التي يحصل عليها الأشخاص أو الكيانات القانونية، وذلك نتيجة الأنشطة التي يقومون بها، خلال فترة زمنية معينة.

وقد عرّف الدخل الفردي بأنه: "مجمّل ما يحصل عليه الشخص أو الأسرة من أي شكل من أشكال الدَّخْل، كالأستثمارات، والرواتب، والمكافآت، والتعويضات، والضمان الاجتماعي، وأرباح الأسهم، وغيرها".^(٢)

كما عرّف أيضاً بأنه: "المبلغ الذي يحصل عليه الفرد من مصادر متعددة، كنتيجة للجهود التي يبذلها لتحقيق أهداف الجهة التي يعمل لديها، ويشمل جميع الأموال التي يتلقاها بطرق مختلفة، مثل الأجور، والرواتب، والمكافآت، والعمولات، والإكراميات، وصافي الأرباح من العمل الحر".^(٣)

وقد عرّف الدَّخْل المتاح بأنه: الدخل الفردي مطروحة منه الضرائب على المستوى الفردي، وهو الدخل المتاح الذي ستمكن الأسرة من خلاله من الإنفاق على السلع والخدمات، أو توفيره والاحتفاظ به.^(٤)

(١) القاموس المحيط ص ٥٣١ حرف الدال رقم (٢٨١٨ دخل)، المعجم الوسيط ح ١ ص ٢٧٥.

(٢) تعريف الدخل الفردي : محمد مروان - ٨ ديسمبر ٢٠١٨م: [HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

(٣) ما هو الدخل المكتسب ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م: [HTTPS://qsalary.com](https://qsalary.com)

(٤) تعريف الدخل الفردي : محمد مروان ٨ ديسمبر ٢٠١٨م: [HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

وبذلك يكون الدخل المتاح: هو الدخل الفردي بعد خصم الضرائب منه.
ثانياً: الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي: فرق بعض المعاصرين بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي للفرد، فعرف الدخل النقدي للفرد بأنه: مقدار ما يكسبه من دخل بصورة نقدية.

وعرف الدخل الحقيقي للفرد بأنه: مقدار ما يستطيع أن يحصل عليه من سلع وخدمات بدخله النقدي.

وهذا يعني أن قدرة الشخص على الحصول على احتياجاته من السلع والخدمات قد تزداد أو تنقص، رغم أن دخله النقدي لم تطرأ عليه زيادة أو نقصان، أي أن دخله الحقيقي – ممثلاً في السلع والخدمات – قد يرتفع أو ينخفض مع بقاء دخله النقدي ثابتاً، ويحصل ذلك حينما تتغير أسعار السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله النقدي. فإذا ارتفعت الأسعار في الأسواق مع بقاء الدخل النقدي دون تغير، تكون كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها أقل مما كانت عليه قبل ارتفاع الأسعار، وهذا يعني انخفاض دخله الحقيقي. ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض الأسعار في الأسواق مع بقاء الدخل النقدي ثابتاً دون تغير، حيث يستطيع الفرد في هذه الحالة الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وهذا يعني ارتفاع دخله الحقيقي.^(١)

ثالثاً: تأثير الدخل الحقيقي للفرد في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية: سبق وأن ذكرنا أن الدخل الحقيقي للفرد هو: ما يستطيع أن يحصل عليه من سلع وخدمات بدخله النقدي، المتمثل في مجمل الأموال التي يحصل عليها من عمله الذي يعمل فيه، أو من أي مصادر أخرى.

لذلك فإن ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد يعد مؤشراً على تحسُّن الوضع المالي للأفراد بصفة عامة، الأمر الذي يترتب عليه التوسع في الاستهلاك، وكذلك التوسع في الواردات، وحتى نقف على تأثير الدخل الحقيقي للفرد في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، لا بد أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: زيادة الدخل الحقيقي المحلي: يظهر تأثير زيادة الدخل الحقيقي المحلي في سعر

(١) الدخل القومي والتوزيع – الباب الرابع – المرحلة الأولى – مبادئ علم الاقتصاد : م.م./ هند وليد سعيد العبيدي – ص ١ – الجامعة المستنصرية : [HTTPS://uomustansiriyah.edu.iq](https://uomustansiriyah.edu.iq)

الصرف، في أنه في هذه الحالة يفكر الشخص في اقتناء السلع المستوردة، وفي السياحة، مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وهو ما يؤثر سلباً على العملة المحلية بانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

الحالة الثانية: زيادة الدخل الحقيقي الأجنبي:

في حالة ارتفاع الدخل الحقيقي الأجنبي يفكر الشخص الأجنبي في السياحة، وفي اقتناء السلع المحلية، مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية، وهو ما يؤثر إيجابياً عليها بارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.^(١)

(١) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية : د/ جمال مساعدي - د/ شرف غياط - بحث منشور بمجلة دراسات العدد الاقتصادي - يونيو ٢٠١٩م - الجزائر - المجلد (١٠) - العدد (٢) ص ٢٤ - ص ٢٥.

المبحث العاشر

الاستقرار السياسي والاقتصادي

قبل الحديث عن تأثير الاستقرار السياسي والاقتصادي في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، سوف أتعرض - بمشيئة الله تعالى - لبيان المراد بالاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، على النحو التالي:

أولاً: بيان المراد بالاستقرار السياسي:

(أ) الاستقرار السياسي في عرف أهل اللغة:

١- الاستقرار في اللغة: الاستقرار مأخوذ من (قَرَر)، يقال قَرَرَ الأمر: أي رضيه وأمضاه، وتقرر الأمر: أي ثبت واستقر، واستقر بالمكان: أي ثبت وسكن، والقرار في المكان: الاستقرار. ويقال قررت عنده الخبر حتى استقر: أي ثبت بعد أن حققته له.^(١)

٢- السياسة في اللغة: السياسة مأخوذة من (سَاسَ)، يقال سَاسَ الناس سياسة: أي تولى رياستهم وقيادتهم، وسَاسَ الدواب: راضها وأدبها، وسَاسَ الأمور: دبرها وقام بإصلاحها فهو سَاسٌ، والجمع: سَاسَةٌ وسَوَاسٌ، والسَّوْسُ: الرياسة.^(٢)

(ب) التعريف بالاستقرار السياسي اصطلاحاً: قبل التعريف بالاستقرار السياسي سوف أتعرض لبيان المراد بمصطلح السياسة، على النحو التالي:

(١) تعريف السياسة اصطلاحاً: السياسة بمعناها العام يراد بها كل ما يحقق مصلحة الناس، سواء في شأن عام أو خاص.^(٣)

وفي هذا المعنى يقول الغزالي: "والسياسة في إصلاح الخلق وإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجى في الدنيا والآخرة على أربع مراتب، الأولى: وهي العليا، سياسة الأنبياء -عليهم السلام- وحكمهم على الخاصة والعامة جميعاً في ظاهريهم وباطنيهم. والثانية: الخلفاء والملوك والسلاطين، وحكمهم على الخاصة والعامة جميعاً، ولكن على ظاهريهم لا على باطنيهم. والثالثة: العلماء بالله عز وجل وبدينه الذين هم ورثة الأنبياء، وحكمهم على باطن الخاصة

(١) القاموس المحيط ص ١٣٠٣ - ص ١٣٠٤ - حرف القاف - رقم (٧٤٣٠) قرر، مقاييس اللغة ص ٧٤٢ كتاب القاف، مختار الصحاح ص ٢٨٨ باب القاف - المعجم الوسيط ج ٢ ص ٧٢٥.

(٢) لسان العرب لابن منظور ج ٦ ص ١٠٨، المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٦٢.

(٣) الاتجاهات المعاصرة في النظر إلى مفهوم السياسة الشرعية: د/ فهد بن صالح العجلان - كلية التربية - جامعة الملك سعود - بدون تاريخ نشر ص ٤٤١٥

فقط، ولا يرتفع فهم العامة على الاستفادة منهم، ولا تنتهي قوتهم إلى التصرف في ظواهرهم بالإلزام والمنع والشرع.

والرابعة: الوعاظ وحكمهم على بواطن العوام فقط".^(١)

وقد عرف ابن عقيل السياسة بقوله: "السياسة: ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ولا نزل به وحي".^(٢)

أما السياسة الشرعية فقد عرفها الشيخ عبد الوهاب خلاف بأنها: "تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية، بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وإن لم يتفق وأصول الأئمة المجتهدين".^(٣)

(٢) تعريف الاستقرار السياسي اصطلاحاً: يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي هدفاً أساسياً للمجتمعات البشرية بشكل عام والأنظمة السياسية بشكل خاص، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على خصوصية وطبيعة كل مجتمع أو نظام سياسي، الأمر الذي من شأنه أن يخلق نوعاً من التباين في رؤية وتفسير كل نظام سياسي لهذا المفهوم؛ لهذا فقد تعددت تعريفات الاستقرار السياسي، على النحو التالي:

عرف الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام السياسي على الاستفادة من الظروف، والتعامل بطريقة عملية وناجحة مع الأزمات؛ لاحتواء التجاذبات والصراعات التي تحدث داخل المجتمع، دون استخدام أي وسيلة من وسائل العنف".^(٤)

كما عرّف بأنه: "ظاهرة تتميز بالمرونة وعدم الثبات، وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على

(١) إحياء علوم الدين : لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت ج ١ ص ١٣

(٢) الطرق الحكمية : لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ - الناشر: مكتبة دار البيان ص ١٢، وفي نفس المعنى : حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين ٤ ص ١٥

(٣) السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية: الشيخ عبد الوهاب خلاف المتوفى سنة ١٣٧٥ هـ - الناشر: دار القلم ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ٢٠.

(٤) الدولة في التحليل السياسي المقارن : د/ شاهر إسماعيل - الناشر: دار الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق ٢٠١٥ م ص ٢٤ ، الاستقرار السياسي المفهوم الأنماط - المؤثرات : د/ حسن فتحي عبدالمولى - بحث منشور بمجلة المعهد العالي للدراسات النوعية - مجلد (٣) عدد (٤) يناير ٢٠٢٣ م ص ١٤٢١ - ص ١٤٢٤.

توظيف مؤسساته؛ للقيام بما يلزم من تغييرات وتعديلات؛ لتجارب وتوقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق ضيق؛ لدعم شرعيته وفعاليته".^(١)

ويتضح من خلال هذا التعريف : أنه ينبغي لتحقيق الاستقرار السياسي أن يتميز النظام السياسي بالمرونة التي تجعله يتكيف مع ما يحدث في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة لمتطلباتها، وكذلك التجاوب مع متطلبات الجماهير دون عنف سياسي.^(٢)

ومن خلال ما تقدم : يتضح أن الاستقرار السياسي هو: قدرة النظام السياسي على حفظ النظام الداخلي والخارجي للدولة، مع توفير البيئة المناسبة التي يستطيع المواطنون من خلالها ضمان حقوقهم وحرياتهم واستقرارهم. وأيضاً يتحقق الاستقرار السياسي حينما يستطيع النظام السياسي أن يتكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية، فالاستقرار السياسي هو الحالة التي يسود فيها:

(١) قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه والتزاماته تجاه المواطنين.

(٢) تمتع السلطة الحاكمة بالشرعية، وخضوعها للقواعد القانونية.

(٣) غياب أساليب العنف.^(٣)

ثانياً: بيان المراد بالاستقرار الاقتصادي:

(أ) الاستقرار الاقتصادي في عرف أهل اللغة: سبق تعريف الاستقرار لغة؛ لذا سوف أكتفى

ببيان المراد بالاقتصاد في عرف أهل اللغة، على النحو التالي:

الاقتصاد في عرف أهل اللغة: الاقتصاد مأخوذ من القصد: وهو خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير.

يقال اقتصد في أمره، أي توسط فلم يُفْرِطْ ويُفْرِطْ، ويقال اقتصد في النفقة: أي لم يسرف ولم يُقْتَر.^(٤)

(١) الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي : د/ نيفين مسعد - الناشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٨م ص ٥ ، الاستقرار السياسي - المفهوم - الأنماط - المؤشرات: د/ حسن فتحي عبد المولى ص ١٤٢٦.

(٢) دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة بلجيكا : إعداد الباحثة حميدة دقاشي - إشراف د/ الهام نايت سعيدى - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة محمد خيضر

- بسكرة - الجزائر ص ٢٢ : [HTTPS://archives.univ-biskra.dz](https://archives.univ-biskra.dz)

(٣) انظر المرجع السابق ص ٢٣-٢٤

(٤) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٧٣٨.

وجاء في مختار الصحاح: "القَصْدُ: بين الإسراف والتقتير، يقال فلان مقتصد في النفقة".^(١) أي غير مُسْرِفٍ ولا مُقْتَرٍ، وعليه فالاقتصاد يراد به لغة: التوسط بين الأمرين.

(ب) الاستقرار الاقتصادي اصطلاحاً: قبل التعريف بالاستقرار الاقتصادي سوف أتعرض لبيان المراد بالاقتصاد اصطلاحاً، على النحو التالي:

(١) تعريف الاقتصاد الإسلامي اصطلاحاً: عرف العز بن عبد السلام الاقتصاد بقوله: "الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاث: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما".^(٢)

وهذا التعريف يتفق مع المعنى اللغوي للاقتصاد: وهو التوسط بين الإسراف والتقتير وقد اختلفت تعريفات المعاصرين للاقتصاد الإسلامي، على النحو التالي: فقد عرف الدكتور عبد المنعم عفر الاقتصاد الإسلامي بأنه: "علم دراسة كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة: لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي وجماعته المعيشية والدينية على الزمن".

وعرفه الدكتور أحمد فهد أبو سنة: "بأنه العلم بالقوانين التي تنظم الثروة من حيث إنتاجها واستبدالها، وتوزيعها، واستهلاكها، وصيانتها على وجه يسد حاجة الشعب والدولة في نظر الإسلام".

وعرفه الدكتور شوقي دينا بأنه: "العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي".^(٣)

كما عرّف الاقتصاد بأنه: "العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات، لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة -وغير المشتركين بصورة غير مباشرة - في ظل

(١) مختار الصحاح ص ٢٩٢ باب القاف.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: للعز بن عبد السلام أبي محمد عز الدين عبد العزيز المتوفى سنة ٦٦٠هـ - ١٢٤٢م - ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م - ح ٢ ص ٣٣٩

(٣) مبادئ الاقتصاد الإسلامي (١-٢) (١٠٥٣٦١-٢) د/ سعد بن حمدان اللحاني ١٤٢٨هـ ص ١٠ - ص ١١.

الإطار الحضاري نفسه".^(١)

(٢) تعريف الاستقرار الاقتصادي اصطلاحاً: يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في الدراسات الاقتصادية، ورغم ذلك لا يوجد له تعريف موحد، فقد عرفتة الأمم المتحدة بأنه: "الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها، من خلال التصدي لمواطن الضعف، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة".^(٢) كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "الوضعية التي تمكن الدولة من تَفَادِي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق العالمية". ويُعد هذا التعريف هو الشائع على المستوى العالمي.^(٣)

كما عرف أيضاً بأنه: "كل ما يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها، من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية".^(٤) ويتضح من تلك التعريفات أن الاستقرار الاقتصادي يراد به: " التشغيل الكامل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، وتَفَادِي التغيرات الكبيرة في مستوى الأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي؛ لاستمرار دفع عجلة التنمية".^(٥) ولا يقتصر مفهوم الاستقرار الاقتصادي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها فقط، بل يعمل أيضاً على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات، والحد من

-
- (١) الاقتصاد الإسلامي - بحث منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات - تاريخ النشر على المكتبة الشاملة ٨ ذو الحجة ١٤٣١ هـ ص ٦.
 - (٢) أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين ملاحم وسياسات الاستقرار: د/ هبة عبد المنعم - بحث مقدم لصندوق النقد العربي - يناير ٢٠١٢ م ص ٣
 - (٣) الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي: د/ عبد الرؤف أحمد الحنفي - بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية بكلية الشريعة والقانون بدمهور - العدد الأربعين - إصدار يناير ٢٠٢٣ م - ١٤٤٤ هـ - جامعة الأزهر - ص ١٥٨.
 - (٤) دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي: د/ إبراهيم متولي حسن المغربي - الناشر: دار الفكر الجامعي - الإسكندرية ٢٠١١ م ص ٣٧٣، الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي: د/ عبد الرؤف أحمد الحنفي ص ١٥٩.
 - (٥) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: د/ مسعود بن أحمد درواس - دراسة حالة الجزائر - ١٩٩٠ م - ٢٠٠٤ هـ - أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه - جامعة الجزائر ٢٠٠٦ م ص ٧٧ وما بعدها

[HTTPS://iefpedia.com](https://iefpedia.com)

احتمال وقوعها.^(١)

ثالثاً: تأثير الاستقرار السياسي والاقتصادي في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية:
يلعب الاستقرار السياسي والاقتصادي دوراً حاسماً في تحديد سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية؛ لأن المستثمرين الأجانب يبحثون عن بلدان مستقرة سياسياً، وذات أداء اقتصادي قوي؛ من أجل أن يستثمروا فيها رؤوس أموالهم ولا شك أن البلد الذي يتمتع بميزات إيجابية من هذا القبيل – أي باستقرار سياسي واقتصادي – سيجذب أموال المستثمرين، مما يعزز من قيمة عملة تلك الدولة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تشهد انخفاضاً في قيمة عملتها؛ بسبب هروب رؤوس أموال المستثمرين منها؛ لأن مثل هذه البلدان ينظر إليها على أنها تنطوي على مخاطر سياسية واقتصادية أكبر.

كما أن الاضطرابات السياسية يترتب عليها فقدان الثقة في عملة الدولة التي تعاني من هذه الاضطرابات، مما يؤثر بالسلب على عملتها المحلية، فيؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى، بخلاف الحال في تلك البلدان التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي، حيث ينعكس ذلك الاستقرار بشكل إيجابي على عملتها المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها مقابل العملات الأخرى. ويستطيع المتداولون في سوق العملات الأجنبية الاستفادة من هذا العامل – الاستقرار السياسي والاقتصادي – من خلال متابعة الأخبار السياسية والاقتصادية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملة بناء على تلك المعلومات.^(٢)

(١) الاستقرار المالي أساس للاستقرار الاقتصادي : د/ عدلي قندح – جريدة الغد الأردنية – الثلاثاء ٢٣ تموز-يوليو ٢٠١٩ م : [HTTPS://alghad.com/section](https://alghad.com/section)

(٢) العوامل الستة المؤثرة على أسعار الصرف : جيسون فان بيرغن – بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية – العدد (٧٥) أغسطس ٢٠١٨ م – الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. ص ٢١ – موقع المنظومة : [HTTPS://search.mandumah.com/Record1927879](https://search.mandumah.com/Record1927879)
العوامل المؤثرة في سعر صرف العملات وكيفية الاستفادة منها في التداول: [HTTPS://Profits-edu.com](https://Profits-edu.com)

الغاية

الحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد انتهيت بعون الله وفضله من بحث موضوع: (العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية – دراسة فقهية مقارنة)، ويمكن أن نخلص من هذا البحث ببعض النتائج والتوصيات على النحو التالي:

(أ) نتائج البحث:

أولاً: تُعرف سوق العملات الأجنبية أو الفوركس (Forex):

بأنها: "السوق التي يتم فيها تداول عملة ما مقابل عملة دولة أخرى، بموجب نظام سعر الصرف العائم". ولا يرتبط هذا السوق بمكان محدد يتم التعامل فيه، مثل غيره من الأسواق المالية، فهو ليس محمداً بمكان معين يجتمع فيه البائعون والمشترون، كما يحدث في بورصة الأوراق المالية.

ثانياً: من أهم الوظائف التي يقوم بها سوق العملات الأجنبية:

- (١) تحويل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى عن طريق تبادل العملات.
- (٢) التحكم والموازنة عن طريق شراء العملات من سوق تكون قيمتها فيه رخيصة، وبيعها في الحال في سوق آخر تكون قيمتها فيه أعلى؛ بهدف تحقيق الربح.
- (٣) التحوط: ويراد به الحماية من التحركات العكسية لأسعار صرف العملة في المستقبل، عن طريق بيع العملة الأجنبية أو شرائها في سوق الصرف، بسعر الصرف الفوري، على أن تسلم في المستقبل.

- (٤) المضاربة: يلجأ المستثمرون في سوق العملات الأجنبية إلى المضاربة؛ رغبة في تحقيق الربح، وذلك في حال تحقق توقعاتهم لما ستكون عليه أسعار صرف العملات في المستقبل.

ثالثاً: هناك عوامل كثيرة تؤثر في سعر صرف العملة في سوق العملات الأجنبية:

وهذه العوامل هي الأداة الأقوى في يد أي متناول؛ لتحقيق الأرباح في هذه السوق العالمية، وفي التأثير في سعر العملة فيها، ومن أهم هذه العوامل:

- (١) احتكار العملات الأجنبية: إذا كان الرأي الراجح في الأشياء التي يحرم احتكارها، هو أن الاحتكار المحرم إنما يكون في قوت الأدميين وغيره من السلع التي يحتاج الناس إليها، ويلحقهم الضرر باحتكارها، فإن احتكار العملات الأجنبية والاحتفاظ بها لا يقل ضرراً عن

احتكار الطعام وغيره من السلع الضرورية؛ لأن هذه العملات هي الوسيلة الأساسية لتوفير ما يحتاج إليه المواطن من سلع ضرورية؛ لذا فقد حرم احتكار العملات الأجنبية؛ لما له من تأثير بالغ في ارتفاع قيمة العملة الأجنبية؛ بسبب حبسها واحتكارها، حيث يترتب على احتكارها، قلة المعروض منها مع زيادة الطلب عليها، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها.

(٢) معدلات التضخم: التضخم: هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع انخفاض القوة الشرائية للنقود. وهو مؤشر اقتصادي يؤثر في سعر صرف العملات في سوق العملات الأجنبية، فالتضخم المنخفض عادة ما يعزز من سعر صرف العملة، ويؤدي إلى ارتفاع قيمتها؛ لأنه يؤدي إلى زيادة قوتها الشرائية. بخلاف التضخم المرتفع فإنه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة؛ لأنه يتسبب في تآكل قوتها الشرائية، الناتج عن ارتفاع الأسعار، مما يترتب عليه انخفاض قيمتها الحقيقية مقابل العملات الأخرى.

(٣) سعر الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة المرتفعة استثماراً جذاباً للأجانب الذين يبحثون عن عائد خالي من المخاطرة على أموالهم، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على عملة الدولة التي تشهد ارتفاعاً بسعر الفائدة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى. وبذلك يكون ارتفاع سعر الفائدة سبباً في قوة العملة وارتفاع سعر صرفها، والعكس بالعكس، أي أن انخفاض سعر الفائدة يتسبب في ضعف العملة وانخفاض سعر صرفها. وهذا يخص العملات التي تعمل على أساس العرض والطلب، بخلاف العملات التي تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للتأثير عليها.

(٤) الميزان التجاري: هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية، اصطلاحاً على أن تكون سنة. وتؤثر نسبة الصادرات والواردات في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية؛ لأنه في حالة زيادة الصادرات ستتجه قيمة العملة المصدرة للارتفاع؛ نتيجة زيادة الطلب عليها، وزيادة الطلب على العملة المحلية سيحسن من سعرها. وعكس ذلك في حالة زيادة الواردات؛ لأن المستورد سوف يلجأ إلى بيع عملته المحلية من أجل الحصول على العملة الأجنبية، وهو ما يترتب عليه زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض قيمتها.

(٥) المعروض النقدي: هو إجمالي كمية النقود المتداولة، من الأوراق النقدية، والعملات المعدنية، والأرصدة الموجودة في الحسابات المصرفية. إذا رغب البنك المركزي في زيادة المعروض النقدي، من أجل رفع مستوى الدخل والعمالة، فإنه يتبع سياسة نقدية توسعية، وهو ما يترتب عليه إضعاف القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي انخفاض

سعر صرفها مقابل العملات الأخرى في سوق العملات الأجنبية. أما إذا رغب البنك المركزي في تقليص المعروض النقدي، من أجل مواجهة التضخم، فإنه يتبع سياسة انكماشية، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

(٦) تكاليف الإنتاج المحلي: ويراد بها التكلفة الإجمالية المباشرة وغير المباشرة التي تتكبدها الجهة المنتجة، عند قيامها بإنتاج كمية من السلع أو الخدمات.

ففي حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية يعزز المستهلك عن المنتجات المحلية؛ نظراً لارتفاع أسعارها، بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها، وبالتالي سوف يتجه إلى السلع المستوردة، الأمر الذي سوف يقلل من الصادرات، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مع زيادة المعروض من العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى.

أما في حالة انخفاض تكلفة الإنتاج المحلية، سوف يقبل المستهلك على السلع المحلية، نتيجة انخفاض تكلفة إنتاجها، ويُعرض عن السلع المستوردة، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، مع زيادة المعروض من العملة الأجنبية، مما يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

(٧) الموازنة الحكومية: الموازنة العامة هي: "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة مقبلة، عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة، وتمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

ويظهر تأثير الموازنة العامة للدولة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية في حالتين: الحالة الأولى: حالة الفائض في الموازنة: ويتحقق هذا الفائض حينما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في قيمة العملة المحلية، بارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

والحالة الثانية: حالة العجز في الموازنة: ويحدث هذا العجز حينما يكون معدل الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات، الأمر الذي سيؤثر سلباً في العملة المحلية، بانخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى.

(٨) معدل البطالة: البطالة هي التعطل والعجز عن الكسب، في أي صورة من صور العجز. ومعدل البطالة: هو قياس عدد العاطلين عن العمل في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ونعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل.

ويظهر تأثير معدل البطالة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية في حالتين: الحالة الأولى: ارتفاع معدلات البطالة: ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة مؤشراً على احتمال

مواجهة الاقتصاد فترة صعبة، متمثلة في عدم الاستقرار الاقتصادي، ويترتب على ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية. وهذا يعني أن ارتفاع معدلات البطالة يؤثر سلباً في سعر صرف العملة المحلية.

الحالة الثانية: انخفاض معدلات البطالة: وقد يكون هذا الانخفاض إشارة إلى احتمال تضخم الرواتب، أي ارتفاع الدخل النقدية، وبالتالي زيادة الطلب على المزيد من الموظفين، وهو ما يؤثر إيجاباً في العملة المحلية، بارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

(٩) الدخل الحقيقي للفرد: وقد عرف بأنه: مقدار ما يستطيع أن يحصل عليه من سلع وخدمات بدخله النقدي. ويُعد ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد مؤشراً على تحسن الوضع المالي للأفراد بصفة عامة، ويظهر تأثير زيادة الدخل الحقيقي للفرد في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية في حالتين:

الحالة الأولى: زيادة الدخل الحقيقي المحلي: وفي هذه الحالة يفكر الشخص في اقتناء السلع المستوردة، وفي السياحة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وهو ما يؤثر سلباً في العملة المحلية بانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

الحالة الثانية: زيادة الدخل الحقيقي الأجنبي: وفي هذه الحالة يفكر الشخص الأجنبي في السياحة، وفي اقتناء السلع المحلية؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وهو ما يؤثر إيجاباً فيها بارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

(١٠) الاستقرار السياسي والاقتصادي: يلعب الاستقرار السياسي والاقتصادي دوراً حاسماً في تحديد سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية؛ لأن المستثمرين الأجانب يبحثون عن بلدان مستقرة سياسياً، وذات اقتصاد قوى؛ من أجل أن يستثمروا فيها رؤوس أموالهم. ولاشك أن الدولة التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي ستجذب أموال المستثمرين، مما يعزز قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى. وعلى الجانب الآخر فإن الدولة التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ستشهد انخفاضاً في قيمة عملتها؛ بسبب هروب رؤوس أموال المستثمرين منها، حيث ينظر إلى مثل هذه البلدان على أنها تنطوي على مخاطر سياسية واقتصادية أكبر، مما يترتب عليه فقدان الثقة في عملتها، ومن ثم انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

(ب) توصيات البحث:

أولاً: أوصي الدولة بتفعيل دور الرقابة المالية على أسواق العملة، لمنع التلاعب بسعر الصرف، والحفاظ على استقرار عملية التداول.

ثانياً: أوصي الباحثين بتناول الموضوعات التي لها علاقة بسوق العملات الأجنبية؛ لمعالجة كل

ما يجد في سوق صرف العملات من أحداث.

ثالثاً: أن تحرص الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري، بزيادة نسبة الصادرات، وفائض في الموازنة العامة بزيادة نسبة الإيرادات، بما يساعد على رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

رابعاً: العمل على خفض تكلفة الإنتاج المحلي؛ لجذب المستهلك نحو السلعة المحلية، بما يؤثر إيجاباً في سعر صرف العملة المحلية.

خامساً: اهتمام السياسة المالية للدولة بخفض نسبة التضخم، بما يعود بالنفع على قيمة العملة المحلية.

سادساً: العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ لما له من أثر إيجابي في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

أهم المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً أبجدياً

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: كتب السنة وشروحها:

(١) السنن الكبرى للبيهقي: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ - تحقيق :- محمد عبدالقادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) المستدرک على الصحيحين : لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ - تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

(٣) جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير: لجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١ هـ - تحقيق: مختار إبراهيم الهائج - عبدالحميد محمد ندا - حسن عيسى عبدالظاهر - الناشر: الأزهر الشريف - القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٤) سنن ابن ماجه : لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى ٢٧٣هـ - تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبداللطيف حرز الله - الناشر: دار الرسالة العالمية - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم : لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ط: دار المنار - الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

(٦) شعب الإيمان للبيهقي - تحقيق : د/ عبد العلي عبد الحميد حامد - الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٧) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ - ط: دار الريان للتراث - المكتبة السلفية - تحقيق: محب الدين الخطيب - رقمه: محمد فؤاد عبدالباقي - أشرف على طباعته: قصي محب الدين الخطيب - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ١٦١هـ ط: دار المنار - الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثي المتوفى ٨٠٧ هـ - تحقيق : حسام الدين المقدسي - الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

(١٠) مسند أحمد : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١ هـ - تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون - الناشر : مؤسسة الرسالة -

الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

ثالثاً: كتب الفقه الإسلامي:

(أ) الفقه الحنفي:

(١) الاختيار لتعليل المختار: لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ - الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.

(٢) البناية شرح الهداية: لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف بـ (بدر الدين العيني) الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - تحقيق: أيمن صالح شعبان - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار: لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن الحنفي الحصكفي - المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ - تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

(٤) الهداية في شرح بداية المبتدى : لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني أبي الحسن برهان الدين المتوفى سنة ٥٩٣ هـ - تحقيق : طلال يوسف - الناشر : دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي المتوفى ٨٥٧ هـ - ط: مطبعة الجمالية بمصر - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ.

(٦) تبين الحقائق شرح كتر الدقائق : لعثمان بن علي بن محجن الباري فخر الدين الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ - الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣١٤ هـ.

(٧) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين - الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

(٨) مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية - تحقيق: نجيب هواوي - الناشر: نور محمد - كارخانة تجارت كتب - آرام بانج - كراتشي.

(ب) كتب الفقه المالكي:

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل: لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي أبي عبدالله المواق المالكي المتوفي سنة ٨٩٧هـ- الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٤م.

(٢) التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس: لعبيد الله الحسين بن الحسن أبي القاسم بن الجلاب المالكي المتوفي سنة ٣٧٨هـ - تحقيق: سيد كسروي حسن - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٣) الذخيرة: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفي سنة ٦٨٤هـ - تحقيق: محمد بوخيزة - الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

(٤) الشرح الكبير على مختصر خليل: للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهرى الخلوتي الشهير بالدردير المتوفي سنة ١٢٠١هـ - الناشر: دار الفكر.

(٥) المدونة: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٦) المنتقى شرح الموطأ: لأبي الوليد سليمان بن خلف سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي المتوفي سنة ٤٧٤هـ- الناشر: مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ.

(٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي المتوفي سنة ١٢٣٠هـ- الناشر: دار الفكر.

(٨) شرح الخرشي على مختصر خليل : لأبي عبد الله محمد الخرشي المتوفي سنة ١١٠١هـ- ط : المطبعة الكبرى الأميرية - ببولاق - مصر - الطبعة الثانية ١٣١٧هـ.

(٩) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد ابن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي المتوفي ٩٥٤هـ - الناشر: دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(ج) الفقه الشافعي:

(١) إحياء علوم الدين : لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوس المتوفي سنة ٥٠٥ هـ - الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي المتوفي سنة ٥٥٨ هـ - تحقيق : قاسم محمد النوري - الناشر: دار المنهاج - جدة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- (٣) التنبيه في الفقه الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي المتوفي سنة ٤٧٦ هـ - الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٤) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير: لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبي القاسم الرافعي القزويني المتوفي سنة ٦٢٣ هـ - تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٥) المذهب: لأبي إسحاق الشيرازي - الناشر: دار الكتب العلمية.
- (٦) بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي: لأبي المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل الروياني المتوفي سنة ٥٠٢ هـ - تحقيق: طارق فتحي السيد - الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- (٧) تكملة المجموع: للشيخ محمد بخيت المطيعي - ط: دار الفكر - بيروت.
- (٨) حلية الأولياء في معرفة مذاهب الفقهاء: لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال - تحقيق: د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكه - الناشر: مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن - عمان - الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.
- (٩) روضة الطالبين وعمدة المفتين: لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفي سنة ٦٧٦ هـ - تحقيق: زهير الشاويش - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق - عمان - الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- (١٠) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد ابن حمزة شهاب الدين الرملي المتوفي سنة ١٠٠٤ هـ - الناشر: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأخيرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- (د) الفقه الحنبلي:
- (١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي المتوفي ٨٨٥ هـ - تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - د/ عبدالفتاح محمد الحلو - الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة - جمهورية مصر العربية - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- (٢) الطرق الحكمية: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفي سنة ٧٥١ هـ - الناشر: مكتبة دار البيان.

(٣)العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: لمهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي المتوفي سنة ٦٢٤هـ - تحقيق: أحمد بن على - الناشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٤)المبدع في شرح المقنع: لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح أبي إسحاق برهان الدين المتوفي ٨٨٤ هـ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

(٥)المغنى: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفي ٦٣٠هـ - تحقيق: د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي - د/ عبد الفتاح محمد الحلو- الناشر: دارعالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٦)كشاف القناع عن متن الإقناع : لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفي ١٠٥١هـ - راجعه : هلال مصلي مصطفى هلال - الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض لصاحبها عبد الله ومحمد الصالح الراشد - دار الفكر- بيروت - دارعالم الكتب - بيروت.

(ذ) الفقه الظاهري:

(١) المحلي بالآثار: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفي سنة ٤٥٦هـ - تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري - الناشر: دار الفكر- بيروت.

(ر) الفقه الإباضي:

(١) شرح كتاب النيل وشفاء العليل : لمحمد بن يوسف أطفيش المتوفي سنة ١٩١٤م - الناشر: مكتبة الإرشاد - جدة - المملكة العربية السعودية.

(ز) الفقه الزيدي:

(١) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : لأحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفي سنة ٨٤٠ هـ الناشر: دارالكتاب الإسلامي.

(ع) الفقه الإمامي:

(١) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام : لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن - الناشر: دارالأضواء - بيروت.

(٢) فقه الإمام جعفر الصادق : محمد جواد مغنية - الناشر: دارالتيار الجديد - دار الجواد - بيروت.

رابعاً: كتب القواعد الفقهية:

- (١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام : للعز بن عبد السلام أبي محمد عز الدين عبد العزيز المتوفى سنة ٦٦٠هـ-١٢٤٢م - ضبطه وصححه : عبد اللطيف حسن عبد الرحمن - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م
- (٢) موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية: د/ عطية عدلان ط: دار الإيمان - الإسكندرية.

خامساً: كتب اللغة والمصطلحات:

- (١) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: د/ سعدي أبو جيب - الناشر: دار الفكر- دمشق - سورية - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٨م.
- (٢) القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ - نسخة منقحة وعليها تعليقات: الشيخ أبو الوفا نصر الهوري المصيري الشافعي المتوفى سنة ١٢٩١هـ - راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي - زكريا جابر أحمد ط: دار الحديث - القاهرة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- (٣) المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل سيده المرسي المتوفى سنة ٤٥٨هـ - تحقيق : عبد الحميد هندواي - ط : دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٤) المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ المتوفى سنة ٧٧٠هـ ط: دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- (٥) المعجم الوسيط: نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة - الناشر: مجمع اللغة العربية - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- (٦) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي المتوفى سنة ٧١١هـ- الناشر: دار صادر - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ
- (٧) مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٠هـ ط: دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٨) معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعي - الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- (٩) مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ - راجعه وعلق عليه : أنس محمد الشامي ط : دار الحديث - القاهرة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

سادساً: الأبحاث والمجلات العلمية:

- (١) أبحاث هيئة كبار العلماء: هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية - تاريخ النشر: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ - المجلد الأول.
- (٢) آثار التضخم في العالم الثالث: خيرات البيضاوي - معهد الإنماء العربي - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- (٣) أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف: حاكم محسن محمد - بحث منشور بمجلة أهل البيت عليهم السلام - العدد (١) جامعة آل البيت.
- [HTTPS://abu.edu.iq:808/a/ar/research/articles](https://abu.edu.iq:808/a/ar/research/articles)
- (٤) أثر عجز الموازنة العامة على سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة ٢٠١٨م-٢٠٠٣م: مكاوي هجيرة - بوبكر محمد - بحث منشور بمجلة الاستراتيجية والتنمية - المجلد (١٠) - العدد (٥) أكتوبر ٢٠٢٠م.
- (٥) أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي : د/ ستر بن ثواب الجعيد - رسالة ماجستير - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ- تحت رقم (٠٠٣٣٨٠).
- (٦) أحكام أوراق النقود والعملات: القاضي محمد تقي العثماني - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثالث.
- (٧) أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين - ملاحم وسياسات الاستقرار: د/ هبة عبد المنعم - بحث مقدم لصندوق النقد العربي - يناير ٢٠١٢م.
- (٨) إدارة العملات الأجنبية : د/ إسماعيل إبراهيم الطراد - الناشر: دار وائل للطباعة والنشر - الطبعة الثانية ٢٠٠٥م - عمان - الأردن.
- (٩) أسواق العملات الأجنبية : بريان كويل - الناشر: دار الفاروق للنشر والتوزيع ٢٠٠٥م.
- (١٠) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : د/ محمد الأمين الشنقيط المتوفي سنة ١٣٩٣هـ- الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- (١١) اقتصادنا: د/ محمد باقر الصدر - ط: دار التعارف - بيروت - الطبعة الرابعة عشرة.
- (١٢) الاتجاهات المعاصرة في النظر إلى مفهوم السياسة الشرعية: د/ فهد بن صالح العجلان - كلية التربية - جامعة الملك سعود - بدون تاريخ نشر.

- (١٣) الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي - دراسة تطبيقية معاصرة : د/ محمد سعيد الرملاوي - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا - العدد الثلاثون - الجزء الأول ٢٠١٥ م.
- (١٤) الاستقرار السياسي - المفهوم - الأنماط - المؤشرات: د/ حسن فتحي عبدالمولى - بحث منشور مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية - مجلد (٢) عدد (٤) يناير ٢٠٢٣ م.
- (١٥) الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي: د/ عبد الرؤف أحمد الحنفي - بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية والقانونية بكلية الشريعة والقانون بدمهور - العدد الأربعين - إصدار يناير ٢٠٢٣ م - ١٤٤٤ هـ - جامعة الأزهر.
- (١٦) الإسلام وتحديات العصر (التضخم النقدي من الوجهة الشرعية) : د/ وهبة الزحيلي - الناشر: دار المكتبي - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- (١٧) الأسواق المالية وأدواتها : د/ نضال الشعار - الناشر: الجندي للطباعة والنشر - حلب - سورية - الطبعة الثالثة ٢٠٠٦ م.
- (١٨) الأسواق المالية والنقدية : د/ فليح حسن خلف - الناشر: عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن ٢٠٠٦ م.
- (١٩) اقتصاد الإسلامي - بحث منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات - تاريخ النشر على المكتبة الشاملة ٨ ذو الحجة ١٤٣١ هـ.
- (٢٠) اقتصاد الإسلامي النظام والسكان والرفاه والزكاة: د/ محمد عبد المنعم عفر - الناشر: دار البيان العربي - جدة ١٩٨٥ م.
- (٢١) اقتصاد الإسلامي مذهباً ونظماً - دراسة مقارنة : د/ إبراهيم الطحاوي ط : مجمع البحوث الإسلامية - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- (٢٢) اقتصاد الدولي : د/ مجدى محمود شهاب- الناشر: دار المعرفة الجامعية - مصر- الإسكندرية ١٩٩٦ م.
- (٢٣) الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي : د/ نيفين مسعد - الناشر: مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٨ م.
- (٢٤) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية : د/ عاشور عبد الجواد عبد الحميد - الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٢٥) البطالة والوسائل الشرعية لمحاربتها : دراسة فقهية: د/ عادل موسى عوض جاب الله - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسقوط - العدد السادس والثلاثون - الإصدار الثالث - يوليو ٢٠٢٤ م الجزء الأول.

- (٢٦) البطالة وأنواعها - الفصل السابع - جامعة الملك سعود: <https://Fac.Ksu.Edu.Sa>.
- (٢٧) التضخم وتغيير قيمة العملة - دراسة فقهية اقتصادية : د/ شوقي أحمد دنيا - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثاني عشر.
- (٢٨) التضخم والكساد : دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار : د/ وضاح رجب ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- (٢٩) التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية): د/ مايح شبيب الشمري - م. د/ حسن كريم حمزة - الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- (٣٠) التمويل الدولي: د/ عرفان تقى الحسيني - الناشر: دار مجدلاوى للنشر- الأردن - عمان ١٩٩٩م.
- (٣١) التمويل الدولي : د/ هزاع مفلح - جامعة حلب - سورية ٢٠٠٧م.
- (٣٢) الحل الإسلامي لمشكلة البطالة : د/ كمال الدين عبد الغنى المرسي - الناشر: دار الوفاء - الإسكندرية - الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- (٣٣) الدخل القومي والتوزيع - الباب الرابع - المرحلة الأولى - مبادئ علم الاقتصاد : م.م./ هند وليد سعيد العبيدي - ص ١ - الجامعة المستنصرية : [HTTPS://uomustansiriyah.edu.iq](https://uomustansiriyah.edu.iq)
- (٣٤) الدولة في التحليل السياسي المقارن: د/ شاهر إسماعيل - الناشر: دار الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق ٢٠١٥م.
- (٣٥) السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية: الشيخ عبد الوهاب خلاف المتوفى سنة ١٣٧٥هـ - الناشر: دار القلم ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٣٦) السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر- د/ مسعود بن أحمد درواسي - أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه - جامعة الجزائر ٢٠٠٦م.
- (٣٧) العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٢١م - أ/ حميد صالح الأنصاري - طالب ماجستير - د/باسل ياسر بليلة : أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبد العزيز - المجلة العلمية لنشر البحوث - S.J.R.P يناير ٢٠٢٣م.
- (٣٨) العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي: د/ عجيل جاسم النشي - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - السنة الخامسة - العدد الحادي عشر - محرم ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

- (٣٩) العوامل الستة المؤثرة على أسعار الصرف : جيسون فان بيرغن - بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد (٧٥) أغسطس ٢٠١٨ م - الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. موقع: investapedia - ترجمة فريق عمل: <https://www.kantakji.com> - <https://kantakji.com>
- (٤٠) العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية : د/ جمال مساعدي - د/ شريف غياط - بحث منشور بمجلة دراسات العدد الاقتصادي - يونيو ٢٠١٩ م - الجزائر - المجد (١٠) - العدد (٢) جوان (يونيو) ٢٠١٩ م- جامعة الأغواط.
- (٤١) العوامل المؤثرة في سعر صرف العملات وكيفية الاستفادة منها في التداول: [HTTPS://Profits-edu.com](https://Profits-edu.com)
- (٤٢) العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي : منال محمد تيسير سرور - رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية - إشراف أ.د/ علي كنعان - أ.د/ عمار ناصر آغا - دمشق - ٢٠١٤ م.
- (٤٣) الفائدة والربح وأدوات التمويل الإسلامية - دراسة تحليلية اقتصادية: د/ درويش صديق - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز- ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
- (٤٤) الفتاوى - دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة : الشيخ محمود شلتوت - شيخ الأزهر الأسبق - ط : دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثامنة عشرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٤٥) القول المنقح المضبوط في جواز التعامل ووجوب الزكاة فيما يتعلق بورق النوط: الشيخ أبو بكر بن محمد شطا - الناشر: الإنصاف - بيروت.
- (٤٦) المتاجرة في العملات الأجنبية واحتكارها - دراسة فقهية مقارنة : د/ أسامة عبد العليم فرج الشيخ - بحث منشور بمجلة دار الإفتاء المصرية - العدد الثاني والخمسون.
- (٤٧) المذكرات في النقود والبنوك: د/ إسماعيل محمد هاشم - مطبعة الإسكندرية ١٩٧٥ م.
- (٤٨) المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا : د/ علي كنعان - الناشر: دار الرضا للنشر - دمشق - سورية ٢٠٠٢ م.
- (٤٩) الموازنة العامة للدولة ، مفهومها ، مكوناتها ، إجراءات تشريعها والرقابة عليها : أحمد شنان - سرود هوشيار - مجلس النواب العراقي - دائرة البحوث والدراسات النيابية. قسم بحوث الموازنة - الدورة الانتخابية الخامسة - السنة التشريعية الثانية - الفصل التشريعي الأول [HTTPS://iq.Parliament.iq](https://iq.Parliament.iq)

- (٥٠) الموسوعة الاقتصادية : د/ حسين عمر - الناشر: دار الفكر الجامعي - الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٥١) النقود الالكترونية وأحكامها الفقهية (البتكوين) نموذجاً - دراسة فقهية اقتصادية مقارنة : د/ ياسر عبدالحميد جاد الله - ١٤٣٩ هـ - ١٩١٨ م.
- (٥٢) النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي: د/ مدحت صادق ط: ١٩٩٧ م.
- (٥٣) النقود والبنوك : د/ ميراند زغلول رزق - كلية التجارة - جامعة بنها ٢٠٠٨ م - ٢٠٠٩ م.
- (٥٤) النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين : باري سيجل - ترجمة : طه عبدالله منصور - عبد الفتاح عبدالحميد- الناشر: دار المريخ - الرياض ١٩٨٧ م.
- (٥٥) النقود والمصارف : د/كمال شرف - د/ هاشم أبو عراج - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - منشورات جامعة دمشق ١٩٩٤ م.
- (٥٦) الورق النقدي حقيقة وحكماً : د/ عبد الله بن سليمان بن منيع - بحث منشور بمجلة المجمع الفقهي الإسلامي - السنة الأولى - العدد الأول ١٤٠٨ هـ.
- (٥٧) بحوث في الفقه المعاصر: د/ حسن الجواهري ط: إيران ١٤١٩ هـ.
- (٥٨) بهجة المشتاق في حكم زكاة الأوراق : الشيخ أحمد الحسيني : مطبعة كردستان العلمية - القاهرة - ١٣٢٩ هـ.
- (٥٩) تأثر بعض الأحكام الشرعية بتغير قيمة النقود - دراسة فقهية مقارنة - : د/ محمد عبداللطيف السعيد على الرشيد - بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية - المجلد الثاني - العدد الثلاثون.
- (٦٠) تحليل الأثر المتبادل لتغير سعر الفائدة على حركة أسعار الصرف : عثمان عبد السلام فاروس - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اقتصاد العلاقات الدولية - إشراف: د/ جواد مدين على - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سورية ٢٠١١ م.
- (٦١) تيسير الوحيين بالاختصار على القرآن مع الصحيحين: د/ عبدالعزيز بن راشد النجدي ط: دار نشر الثقافة - الإسكندرية - الطبعة الرابعة - بدون تاريخ.
- (٦٢) جريدة الرؤية - بقلم حمدي العبدلي - الإثنين ٢٦ من ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩/٦/٣٠ م - الخميس ٢٦ مارس ٢٠٠٩ م.
- (٦٣) جريدة حراء: الشيخ يحيى أمان - العدد (٢٣٨) بتاريخ ١٣٧٨/٦/٢٧ هـ.
- (٦٤) حقيقة التضخم النقدي - مسبباته - أنواعه - آثاره : مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة - العدد الثاني عشر.

- (٦٥) دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي: د/ إبراهيم متولي حسن المغربي - الناشر: دار الفكر الجامعي - الإسكندرية ٢٠١١ م.
- (٦٦) دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة بلجيكا : إعداد الباحثة حميدة دقاشي - إشراف د/ الهام نايت سعيدى - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.
<HTTPS://arcHives.univ-biskra.dz>
- (٦٧) فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف والمجامع الفقهية حول ربا البنوك والمصارف - تقديم: جماعة من العلماء - سلسلة فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف - ط: دار اليسر. القاهرة - الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- (٦٨) فتوى دار الإفتاء المصرية - فتوى فضيلة الدكتور شوقي إبراهيم علام بشأن حكم فوائد البنوك وحكم الانتفاع بها - تاريخ الفتوى ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠ م - رقم الفتوى (١٥١١).
- (٦٩) فتوى دار الإفتاء المصرية: فتوى فضيلة الدكتور/ محمد سيد طنطاوي بشأن حكم فوائد البنوك - تاريخ الفتوى ١٢ فبراير ١٩٩٦ م - رقم الفتوى (٦٦١٥).
- (٧٠) فقه المستحدثات في بعض المجالات الاقتصادية: د/ نصر فريد واصل - المؤتمر الثالث عشر - التجديد في الفكر الإسلامي - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مايو ٢٠٠١ م، HTTPS://www.elazHar.com/comf_au/13/19.asp.
- (٧١) فوائد البنوك حلال أم حرام ؟ : محمود صدقي مراد - حسن سعيد عبد البر. الناشر: مؤسسة دار أخبار اليوم - إدارة الكتب والمكتبات.
- (٧٢) مبادئ الاقتصاد الإسلامي (٢-١٠٥٣٦١) د/ سعد بن حمدان اللحاني ١٤٢٨ هـ.
- (٧٣) مبادئ الاقتصاد الكلي : د/ خالد الواصف الوزني - الناشر: دار وائل للنشر والتوزيع - عمان ٢٠٠٦ م.
- (٧٤) مبادئ علم الاقتصاد - المرحلة الأولى - الفصل الثاني: م. م. هند وليد سعيد العبيدي - الجامعة المستنصرية: <HTTPS://uomustansiriyah.edu.iq>
- (٧٥) مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية : د/ عبد الرحيم بواقدي - ط: مطبعة الداودي - دمشق - سوريا ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- (٧٦) مجلة البحوث الإسلامية: مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- تاريخ النشر: ١٥ ذو الحجة ١٤٣٣ هـ العدد (٣١).
- (٧٧) مشكلة البطالة - الجامعة المستنصرية: <https://uomustansiriyah.edu.iq>

- (٧٨) مشكلة البطالة وعلاجها - دراسة مقارنة بين الفقه والقانون : د/ جمال حسن أحد عيسى - الناشر: اليمامة - دمشق - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٧٩) مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام : د/ سامر مظهر قنطجي - الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- (٨٠) مفهوم السوق في الفقه الإسلامي: د/ سامر مظهر قنطجي - مركز سامر قنطجي لتطوير الأعمال - ض.ب (٧٥) حماة - سورية - موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي - العدد الثاني من سلسلة فقه المعاملات.
- (٨١) موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية: د/ عبد العزيز فهمي هيكل - الناشر: دار النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- (٨٢) موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر - ١٢ شعبان ١٤٢٢هـ.
- (٨٣) نظام النقد العالمي وأسعار الصرف: د/ بسام الحجار ط: دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى ٢٠٠٩م - بيروت - لبنان.
- (٨٤) نظرية التضخم: د/ نبيل الروبي - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- سابعا: مواقع على شبكة الإنترنت:
- (١) الاستقرار المالي أساس للاستقرار الاقتصادي : د/ عدلي قندح - جريدة الغد الأردنية - الثلاثاء ٢٣ تموز-يوليو - ٢٠١٩م : [HTTPS://alghad.com/section](https://alghad.com/section)
- (٢) الأشخاص والمؤسسات الأكثر تأثراً في سوق الفوركس والذين يلعبون الدور الرئيس : سحر محيسن ٢٠٢٣/٩/٢٥ [HTTPS://FXTrndo.com](https://FXTrndo.com)
- (٣) التحوط المتداول : تقليل مخاطر سعر الصرف من خلال التحوط الاستراتيجي [HTTPS://FASTercapital.com](https://FASTercapital.com):
- (٤) الركن الاقتصادي - تعريف الميزان التجاري: آلاء صالح - ٣ سبتمبر ٢٠٢٣م: [HTTPS://economiccolner.com](https://economiccolner.com)
- (٥) القاعدة النقدية: التعريف، ما تتضمنه، مثال-investopedia: [HTTPS://www.investopedia.com](https://www.investopedia.com)
- (٦) الموسوعة السياسية - الميزان التجاري : دينا الغضيان ٢٠٢٠/٤/٣٠م: [HTTPS://Political-encyclopedia.org/dictionarg](https://Political-encyclopedia.org/dictionarg)
- (٧) الميزان التجاري - الهيئة العامة للإحصاء : [HTTPS://www.sats.gov.sa](https://www.sats.gov.sa)
- (٨) الوسيط المالي : [HTTPS://www.adss.com](https://www.adss.com)

- (٩) تأثير التضخم على تداول الفوركس: افهم العلاقة وتداول بثقة : ٢٠٢٤/٣/٦ م
[HTTPS://ar.cmTrading.com](https://ar.cmTrading.com)
- (١٠) تداول العملات بالخيارات الثنائية - اتقان سوق الفوركس [HTTPS://FasTercapital.com](https://FasTercapital.com)
- (١١) تعريف الدخل الفردي : محمد مروان - ٨ ديسمبر ٢٠١٨ م: [HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)
- (١٢) تعريف سوق الفوركس، ما هو سوق الفوركس؟ [HTTPS://www.adss.com](https://www.adss.com)
- (١٣) تعريف الميزان التجاري : فرح قنديل ١٦ أغسطس ٢٠٢٣ م: [HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)
- (١٤) تعويم العملة، كيف يعمل، وما فائدته؟ سياسة الصرف العائم - تاريخ النشر ١٧ ديسمبر ٢٠٢٢ م [HTTPS://amana.opp/ar](https://amana.opp/ar)
- (١٥) كلفة الإنتاج - ويكيبيديا : [HTTPS://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org)
- (١٦) تكاليف الإنتاج - Production costs - الجلسة العلمية الخاصة - اقتصاديات الإنتاج الحيواني - السنة الرابعة - اقتصاد زراعي.
- (١٧) تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الجزئي: <https://mawdoo3.com>
- (١٨) تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الجزئي: ميس الأحمد ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣ م:
[HTTPS://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)
- (١٩) دليل تعلم المحاسبة - أنواع الميزان التجاري : آلاء صالح ٣ سبتمبر ٢٠٢٣ م:
[HTTPS://almohasabah.com](https://almohasabah.com)
- (٢٠) دور البنوك المركزية في التأثير على أسعار صرف العملات :
[HTTPS://FasTercapital.com](https://FasTercapital.com)
- (٢١) دور البنوك المركزية في دفع تقلبات السوق [HTTPS://www.equiti.com](https://www.equiti.com)
- (٢٢) سوق صرف العملات ويكيبيديا : [HTTPS://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org)
- (٢٣) عملة صعبة مصطلح اقتصادي - ويكيبيديا: [HTTPS://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org)
- (٢٤) كيف تؤثر أسعار الفائدة على أسعار الصرف : [HTTPS://www.westernu.nion.com](https://www.westernu.nion.com)
- (٢٥) ماذا يعني المعروض النقدي في الاقتصاد؟ ١٩/٧/٢٠٢٤ م:
[HTTPS://www.FederalReserve.gov](https://www.FederalReserve.gov)
- (٢٦) ما هو التحوط في الفوركس : ميخائيل هيبوف - مراجعة جاناكين :
[HTTPS://www.LiteFinance.org](https://www.LiteFinance.org)
- (٢٧) ما هو التحوط من مخاطر الصرف؟ [HTTPS://www.Telegraph.co.uk](https://www.Telegraph.co.uk)
- (٢٨) ما هو الدخل المكتسب ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣ م: <https://www.qsalary.com>
- (٢٩) ما هو الفرق بين الميزانية والموازنة. [HTTPS://www.daftra.com](https://www.daftra.com)

- (٣٠) ما هو الفوركس ؟ [HTTPS://www.xTb.com](https://www.xTb.com) .
- (٣١) ما هو دور شركات الوساطة في التداول : [HTTPS://www.Theqa.Reviews](https://www.Theqa.Reviews)
- (٣٢) معدل البطالة : ويكيبيديا : [HTTPS://www.ar.wikipedia.org](https://www.ar.wikipedia.org)
- (٣٣) معدل البطالة: [HTTPS://www.arabictrader.com](https://www.arabictrader.com)
- (٣٤) معدل البطالة – المؤشرات الأساسية: [HTTPS://www.ava.tradear.com](https://www.ava.tradear.com) .
- (٣٥) مفهوم السوق - الصفحة الرئيسية: تقديم الجمهورية الجهوية - السوق والأسواق -
الحي الجديد - أولاد يعيش - البليدة. [HTTPS://www.drcblida.dz](https://www.drcblida.dz)
- (٣٦) مفهوم السوق: جامعة الملك سعود: [HTTPS://Faculty.KSM.edu.sa](https://Faculty.KSM.edu.sa)
- (٣٧) موقع المعاني لكل رسم معنى : [HTTPS://www.almaany.com](https://www.almaany.com)
- (٣٨) ميزان التجارة وميزان المدفوعات - الفروق: [HTTPS://www.byjus.com](https://www.byjus.com)
- (٣٩) يونيسف - وزارة المالية - جمهورية مصر العربية - الموازنة بشفافية - دليل الموازنة العامة المصرية - رقم (١). [HTTPS://www.unicef.org](https://www.unicef.org)
- (40) [HTTPS://www.globalmegoTiaTor.com](https://www.globalmegoTiaTor.com)
- (41) [HTTPS://www.meemapps.com](https://www.meemapps.com)
- (42) [HTTPS://www.proflts.edu.com/blog/factors-THOT-Affect-currency-prices/](https://www.proflts.edu.com/blog/factors-THOT-Affect-currency-prices/).

References

❖awlaan: alquran alkarim:

❖thanyaan: kutub alsunat washuruhiha:

- (1)alsunan alkuabraa lilbihaqi: li'abaa bikr 'ahmad bin alhusayn bin ealaa bin musaa albayhaqi almutawafaa 458hi- tahqiq :- muhamad eabdalgadir eata - alnaashir : dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - altabeat althaalithat 1424h-2003m.
- (2)almustadrak ealaa alsahihayn : li'abi eabdallah muhamad bin eabdallah alhakim alnaysaburi almutawafiy sanat 405h - tahqiq : mustafi eabdalgadir eata - alnaashir : dar alkutub aleilmiat - bayrut - altabeat al'uwlaa 1411 hi - 1990m.
- (3)jamae aljawamie almaeruf bialjamie alkabiri: lijalal aldiyn alsuyutii almutawafaa 911hi - tahqiq: mukhtar 'iibrahim alhayij - eabdalahmid muhamad nada - hasan eisaa eabdalzaahir - alnaashir: al'azhar alsharif - alqahirat - jumhuriat misr alearabiat - altabeat althaaniat 1426h-2005m.
- (4)sunan abn majah : li'abaa eabd allh muhamad bn yazayd bn majah alqazwini almutawafaa 273hi- tahqiq: shueayb al'arnawuwt - eadil murshid - muhamad kamil qurat billaa - eabdallatif haraz allah - alnaashir: dar alrisalat alealamiat - altabeat al'uwlaa 1430h - 2009m.
- (5)sharh alnawawiu ealaa sahih muslim : limahi aldiyn 'abaa zakaria yahyaa bin sharaf alnawawia almutawafaa sanat 676 hu ta: dar almanar - altabeat althaalithat 1423 hi - 2003m.
- (6)shaeb al'iiman lilbayhaqi - tahqiq : du/ eabd aleali eabd alhamid hamid - alnaashir: maktabat alrushd lilnashr waltawzie bialriyad bialtaeawun mae aldaar alsalafiat bibumbaa bialhind - altabeat al'uwlaa 1423h - 2003m.
- (7)sahih albukharii bisharh fath albari: li'abi eabdallah muhamad bin 'iismaeil albukharii almutawafiy sanat 256h - ta: dar alrayaan lilturath - almaktabat alsalafiat - tahqiq: muhibi aldiyn alkhatib - raqmuhu: muhamad fuaad eabdalbaqi - 'ashraf ealaa tibiaatihi: qisay muhibi aldiyn alkhatib - altabeat althaalithat 1407hi -1987m.
- (8)sahih muslim bisharh alnawawii : li'abaa alhusayn muslim bin alhajaaj alnaysaburaa almutawafaa sanatan 161hu ta: dar almanar - altabeat althaalithat 1423 hi - 2003m.
- (9)majmae alzawayid wamanbae alfawayid : li'abaa alhasan nur aldiyn ealaa bn 'abaa bikr bin sulayman alhaythamaa almutawafaa807 hu - tahqiq : husam aldiyn almuqdasaa - alnaashir: maktabat alqudsaa - alqahirat 1414 ha- 1994m
- (10)msanad 'ahmad : li'abi eabd allah 'ahmad bin muhamad bin hanbal bin hilal bin 'asad alshiybanaa almutawafaa 241 hu - tahqiq : shueayb al'arnawuwt - eadil murshid wakhrun - alnaashir: muasasat alrisalat - altabeat al'uwlaa 1421h - 2001m.

❖thalthaan: kutab alfiqh al'iislaamii:

('a) alfiqh alhanafiu:

- (1)aliakhtiar litaail al mukhtari: lieabd allah bin mahmud bin mawdud almusilaa alhanafii almutawafiy sanatan 683hi- alnaashir: matbaeat alhalbaa - alqahirat - 1356h - 1937m.
- (2)albinayat sharh alhidayati: limahmud bin 'ahmad bin musaa bin 'ahmad bin alhusayn almaeruf bi (badr aldiyn aleayni) alhanafii almutawafaa sanat 855hi- alnaashir : dar alkutub aleilmiat - bayrut- lubnan- tahqiq: 'ayman salih shaeban- altabeat al'uwlaa 1420h - 2000m.
- (3)aldir al mukhtar sharh tanwir al'absar wajamie albahaar : limuhamad bin eali bin muhamad bin eabdallah alhanafii alhaskafiu - almutawafiy sanat 1088h - tahqiq: eabdalmuneim khalil 'iibrahim - alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut - altabeat al'uwlaa 1423h-2002m.

- (4) alhidayat faa sharh bidayat almutadaa : laealaa bn 'abaa bikr bin eabd aljalil alfirghanaa almirghinanaa 'abaa alhasan burhan aldiyn almutawafiy sanatan 593h - tahqiq : talal yusif - alnaashir : dar 'iihya' alturath alearabii bayrut - lubnan.
- (5) badayie alsanayie fi tartib alsharayie : lieala' aldiyn 'abaa bikr bin maseud bin 'ahmad alkasanaa alhanafii almutawafaa 857 hu - ta: matbaeat aljamaliat bimisr - dar alkutub aleilmiat - altabeat al'uwlaa 1327 - 1328hi.
- (6) tabiiyn alhaqayiq sharh katr aldaqayiq : laeuthman bin ealaa bin mahjin albari fakhr aldiyn alziylei alhanafii almutawafaa sanatan 743h - alnaashir : almatbaeat alkubraa al'amiriat - bwlaq - alqahirat - altabeat al'uwlaa 1314h.
- (7) hashit radi almuhtar ealaa aldur almuhtar sharh tanwir al'absari: limuhamad 'amin alshahir biaibn eabidin - alnaashir: sharikat maktabat wamatbaeat mustafaa albab alhalabi wa'awladih bimisr - altabeat althaaniat 1386h-1966m.
- (8) majalat al'ahkam aleadliati: lajnat mukawanat min eidayat eulama' wafuqaha' fi alkhilafat aleuthmaniat - tahqiq: najib hwawini - alnaashir: nur muhamad - karkhant tijarat kutub- aram banih- kratshi.

(b) katab alfiqh almaliki:

- (1) altaj wal'iikilil limukhtasar khalil: limuhamad bin yusif bin 'abi alqasim bin yusif aleabdari algharnati 'abi eabdallah almawaq almaliki almutawafiy sanat 897hi- alnaashir: dar alkutub aleilmiat - altabeat al'uwlaa 1416hi- 1994m.
- (2) altafrie fi fiqh al'iimam malik bin 'ans: lieubayd allah alhusayn bin alhasan 'abi alqasim bin aljalaab almalikiu almutawafiy sanat 378h - tahqiq: sayid kasarawi hasan - alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan.
- (3) aldakhirati: li'abi aleabaas shihab aldiyn 'ahmad bin 'iidris bin eabdallah almaliki alshahir bialqarafii almutawafiy sanat 684h - tahqiq: muhamad bukhibzat - alnaashir: dar algharb al'iislamii - bayrut - altabeat al'uwlaa 1994m.
- (4) alsharh alkabir ealaa mukhtasar khalil: lilshaykh 'ahmad bin muhamad bin 'ahmad bin 'abi hamid aleadawii almalikii al'azharii alkhulwatii alshahir bialdardir almutawafiy sanatan 1201h - alnaashir: dar alfikri.
- (5) almutawafiatu: dar alkutub aleilmiat - altabeat al'uwlaa 1415hi-1994m.
- (6) almuntaqi sharh almuata: li'abi alwalid sulayman bin khalaf saed bin 'ayuwbi bin warith altajibi alqurtubii albaji al'andalusii almutawafiy sanatan 474hi- alnaashir: matbaeat alsaeadat bimisr - altabeat al'uwlaa 1332hi.
- (7) hashit aldisuqi ealaa alsharh alkabiri: limuhamad bin 'ahmad bin earafat aldisuqi almaliki almutawafiy sanat 1230hi- alnaashir: dar alfikri.
- (8) sharh alkharrshi ealaa mukhtasar khalil : li'abaa eabd allah muhamad alkharrshaa almutawafaa sanatan 1101hi- t : almatbaeat alkubraa al'amiriat - bibulaq - misr - altabeat althaaniat 1317h.
- (9) mawahib aljalil faa sharh mukhtasar khalil: lishams aldiyn 'abaa eabd allah muhamad bin muhamad aibn eabd alrahman altarabulsi almaghribii almaeruf bialhitab alrrueyny almalikii almutawafaa 954ha - alnaashir: dar alfikr - altabeat althaalithat 1412hi - 1992m.

(c) alfiqh alshaafieii:

- (1) 'iihya' eulum aldiyn : li'abaa hamid muhamad bn muhamad algh zali alttws almutawafaa sanat 505 hu - alnaashir : dar almaerifat - bayrut.
- (2) alibayan faa madhhab al'iimam alshaafieii: li'abaa alhusayn yahi bin 'abaa alkhayr bin salim aleumranii alyumnaa alshaafieiu almutawafaa sanat 558 hu - tahqiq : qasim muhamad alnuwri - alnaashir : dar alminhaj - jidat - altabeat al'uwlaa 1421 hi - 2000m.

- (3)altanbih faa alfiqh alshaafieii li'abaa 'iishaq 'iibrahim bin eali bin yusif alfayruz abadi alshiyrazi almutawafiy sanatan 476h - alnaashir: ealim alkutub - bayrut - altabeat al'uwlaa 1403h - 1983m.
- (4)aleaziz sharh alwajiz almaeruf bialsharh alkaabiri: lieabd alkarim bin muhamad bin eabdalkarim 'abi alqasim alraafieii alqazwinii almutawafiy sanat 623hi- tahqiq : ealaa muhamad eawad - eadil 'ahmad eabd almawjud - alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan - altabeat al'awali 1417h - 1997m.
- (5)almuhadhabi: li'abi 'iishaq alshiyrazii - alnaashir: dar alkutub aleilmiati.
- (6)bahr almadhhab faa furue almadhhab alshaafieii : li'abaa almahasin eabdalwahid bin 'ismaeil alruwyani almutawafaa sanat 502h - tahqiq : tariq fathi alsayid - alnaashir : dar alkutub aleilmiat - altabeat al'uwlaa 2009 mi.
- (7)takmilat almajmuei: lilshaykh muhamad bakhit almutieii - ta: dar alfikr - bayrut.
- (8)haliyat al'awlia' faa maerifat madhahib alfuqaha' : lisayf aldiyn 'abaa bikr muhamad bin 'ahmad alshaashaa alqufaal - tahqiq : du/ yasin 'ahmad 'iibrahim diradakah - alnaashir : maktabat alrisalat alhadithat - al'urdunu - eamaan - altabeat al'uwlaa 1988m.
- (9)rudat altaalibin waeumdat almufatin : li'abi zakariaa muhi aldiyn yahi bin sharaf alnawawiu almutawafiy sanatan 676hi- tahqiq : zuhayr alshaawish - alnaashir : almaktab al'iislaamia - bayrut - dimashq - eamaan - altabeat althaalithat 1412h - 1991m.
- (10)nihayat almuhtaj 'iilaa sharh alminhaj : lishams aldiyn muhamad bin 'abi aleabaas 'ahmad aibn hamzat shihab aldiyn alramlii almutawafiy sanatan 1004h - alnaashir : dar alfikr - bayrut - altabeat al'akhirat 1404h - 1984m.

(d) alfiqh alhanbali:

- (1)al'iinsaf faa maerifat alraajih min alkhilaf : lieala' aldiyn 'abaa alhasan ealaa bin sulayman bin 'ahmad almardawaa almutawafaa 885 hu - tahqiq: da/ eabd allah bin eabd almuhsin alturki - du/ eabdalfataah muhamad alhulw - alnaashir: hajar liltibaeat walnashr waltawzie wal'iieilan - alqahirat - jumhuriat misr alearabiat - altabeat al'uwlaa 1415 hi - 1995m.
- (2)alturuq alhikmiatu: limuhamad bin 'abaa bikr bin 'ayuwbi bin saeed shams aldiyn bin qiam aljawziat almutawafaa sanat 751ha - alnaashir: maktabat dar albayani.
- (3)aleadat sharh aleumdat fi fiqh 'iimam alsanat 'ahmad bin hanbal: libaha' aldiyn eabdalrahman bin 'iibrahim almaqdisii almutawafiy sanatan 624h - tahaqaqa: 'ahmad bin ealaa - alnaashir: dar alhadith - alqahirat - 1424h - 2003m.
- (4)almubdie faa sharh almuqanaa: li'iibrahim bin muhamad bin eabd allh bin muhamad bin muflih 'abaa 'iishaq burhan aldiyn almutawafiy 884 hu - alnaashir: dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan- altabeat al'uwlaa 1418h.
- (5)almighnaa: limuafaq aldiyn 'abaa muhamad eabd allh bin 'ahmad bin qudamat almutawafiy 630h - tahqiq: da/ eabdallah bin eabd almuhsin alturkaa - da/ eabd alfataah muhamad alhulw - alnaashir: dar ealam alkutub liltibaeat walnashr waltawzie - alriyad - almamlakat alearabiat alsaeudiat - altabeat althaalithat 1417hi - 1997m.
- (6)kshaf alqinae ean matn al'iinqnae : limansur bin yunis bin 'iidris albahutaa almutawafaa 1051h - rajaeah : hilal maslahi mustafaa hilal - alnaashir: maktabat alnashr alhadithat bialriyad lisahibiha eabd allah wamuhamad alsaalih alraashid - dar alfikr - bayrut - dar ealam alkutub - bayrut.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث.....	١٥٨
الفصل الأول : في التعريف بسوق العملات الأجنبية، وخصائصه، ووظائفه	١٦٤
المبحث الأول : في بيان مفهوم سوق العملات الأجنبية، ومكان التداول فيه	١٦٤
المبحث الثاني : المشاركون في سوق العملات الأجنبية، ووظائفه، وخصائصه.....	١٧١
الفصل الثاني : أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية.....	١٧٩
المبحث الأول : احتكار العملات الأجنبية	١٧٩
المبحث الثاني : معدلات التضخم	١٨٨
المبحث الثالث : سعر الفائدة.....	١٩٢
المبحث الرابع : الميزان التجاري (التغيرات في قيمة الصادرات والواردات)	٢٠٧
المبحث الخامس : المعروض النقدي	٢١٠
المبحث السادس : تكاليف الإنتاج المحلية	٢١٣
المبحث السابع : الموازنة الحكومية.....	٢١٥
المبحث الثامن : معدل البطالة	٢١٧
المبحث التاسع : الدخل الحقيقي للفرد.....	٢٢١
المبحث العاشر : الاستقرار السياسي والاقتصادي	٢٢٤
الخاتمة	٢٣٠
أهم المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً أبجدياً.....	٢٣٥
references	٢٥٠
فهرس الموضوعات	٢٥٣